

الكفارات

في شريعة رب الأرض والسموات
دراسة فقهية نال بها المؤلف درجة الماجستير

إشراف الدكتور
محمد محمود محمد عرفان
حفظه الله

إعداد
محمد حسن فقيه
حفظه الله



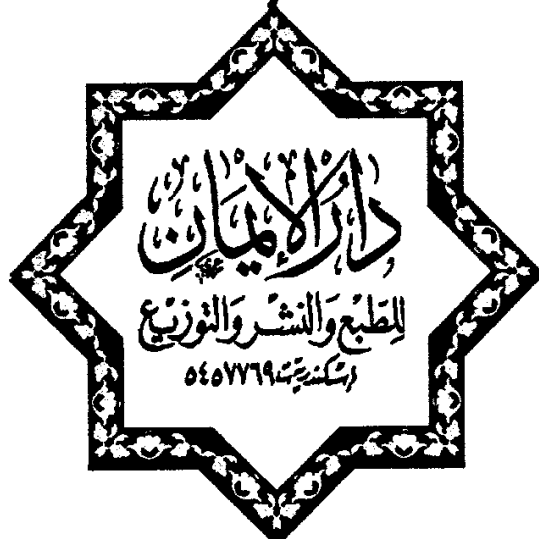
دار الأمان
أسكندرية

الْكَفَّارَاتِ
فِي شَرِيعَةِ رَبِّ الْأَرْضِ وَالسَّمَاوَاتِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



محفوظ
جميع الحقوق



دار الأيمان ١٧ شارع خليل الخياط - مصطفى كامل - إسكندرية
للطبع والنشر والتوزيع تليفون وفاكس: ٥٤٥٧٦٩ - تليفون: ٥٤٤٦٤٩٦



E-mail: dar_aleman@hotmail.com

الكفارات

في شريعة رب الأرض والسموات

دراسة فقهية نال بها المؤلف درجة الماجستير

إشراف الدكتور

محمد محمود محمد عرفان
حفظه الله

إعداد

محمد حسن فقيه
حفظه الله

دار الإحياء
للطباعة والنشر والتوزيع
مكتبة: ٥٤٥٧٧٦٩

دار الفقهية
لتأليف الكتاب والشروط التي يري
تليو: ٥٤٥٧٧٦٩٦ ت: ٥٤٤٦٤٩٦

مَقَالَةٌ

الحمد لله حمد الشاكرين، وثناء الذاكرين، وتقديس أوليائه العارفين، وخشية المؤمنين الساجدين من علمائه العاملين.

الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونسترشده، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾^(١)،
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا، يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾^(٢).

وأفضل الصلاة وأتم السلام على رسول الهدي، وني الرحمة، الذي بلغ الرسالة، وأدى الأمانة، ونصح الأمة، وكشف الغمة، وجاهد في الله حق جهاده حتى أتاه اليقين.

ورضوان الله على صحابته الكرام الغر الميامين، والأئمة الأعلام من التابعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، الذين انطلقوا في أرجاء المعمورة وأصقاعها يعبرون الصحراء ومفازاتها، ويتسلقون الجبال وشعابها، ويمخرون عباب البحار متحدنين تياراتها وأمواجها، يدعون ويجاهدون وفاء للعهد، وأداء للأمانة.

والتفقه في الدين منة من الله تعالى على عباده، فمن سلك هذا الطريق كان من أولئك الذين أراد الله لهم الخير وحباهم واصطفاهم للعمل في هذا الميدان وخوض غماره، قال رسول الله ﷺ «من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين»^(٣).

(١) آل عمران: (١٠٢).

(٢) الأحزاب: (٧٠، ٧١).

(٣) أخرجه البخاري (٧) ومسلم رقم (١٠٣٧) والترمذي رقم (٢٦٤٥) وابن ماجه (٢٢٠).

وقد آثرت أن يكون بحثي هذا في الفقه لأن الفقه من أجل العلوم قدراً، وأعظمها نفعاً، وأرفعها شرفاً ومنزلة، وأكثرها فائدة وقربة إلى الله تعالى، وإن الباحث في الفقه يحتاج إلى فهم واسع، وعقل راجح، وبصيرة نيرة، وإحاطة بعلوم شتى من علوم القرآن والحديث وفقه اللغة وغيرها.

وإن العمل في ميدان الفقه، ونشر تعاليم هذا الدين، لتبصير الناس بحقيقته ومعرفة أحكامه لا تكون بالانزواء عن المجتمع، والتقوقع، أو التفرغ للعبادة والأذكار، بل تكون على أساس متين من البحث، مقروناً مع الحركة والدعوة والجهاد، قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾^(١).

وهكذا يتجدد الفقه متمشياً مع متطلبات العصر، ملائماً لجميع الناس، ثابتاً بمبادئه وأساسه، مرناً، ليناً في أحكامه وتشريعاته التي يقرها المجتهدون النُّيرون، على أسس من العلم والحكمة والبصيرة.

وفي الختام فإننا نسأل الله تعالى عزَّ وجلَّ: أن يعلمنا ما ينفعنا، وأن ينفعنا بما علَّمنا، وأن يزيدنا علماً وفقهاً في الدين.

اللهم اجعلنا من الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه وسدد خطانا في القول والعمل ووقفنا إلى ما تحب وترضى.

إنك نعم المولى ونعم النصير .. وإنك على كل شيء قدير.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ..

سبب اختياري للبحث

لقد كان اختياري لعنوان الكفارات للأسباب التالية:

١- إن العلم والفقه قرابة إلى الله تعالى فالفقه يعتبر من أجل العلوم وأدقها لما يحتاج إلى فهم واسع وبصيرة ثاقبة وإحاطة بعلوم شتى من القرآن وعلومه: تفسيره، وناسخه ومنسوخه، وقراءاته، وأسباب نزول آياته.

الحديث وعلومه: صحيحها، وضعيفها، وموضوعها، وغريبها، وشاذها، ومقطوعها، ومرفوعها، ومرسلها.

وكذا الإحاطة بعلوم اللغة: بلاغتها، وفقهها، ومرامي الألفاظ والمعاني، ودلالاتها، وغير ذلك من فقه العصر، وأعراف الناس، وغيرها، حتى يتمكن المجتهد من مقارنة الأدلة والترجيح بينها.

٢- على الرغم من أن موضوع الكفارات موجود في كتب الفقه، إلا أنه لم يجمع في باب واحد بل بقى مفرقاً وموزعاً هنا وهناك فبعضه في باب الأيمان، والثاني في الطلاق، والثالث في الصلاة أو الوضوء، والرابع في الصيام أو الحج أو القتل أو الديات وغيرها، فرأيت أن جمعه في مكان واحد بحيث يستحق هذا الجهد والعمل.

٣- تبصير المسلمين بأحكام الكفارات بعد أن غفل الناس عن العلم مبتعدين عنه، متكئين له لظروف حاقت بالأمة من الجهل والظلمات.

٤- ندرة ما كُتب حول البحث وعدم طرقه متكاملًا.

الصعوبات التي واجهتني في البحث:

١- طول الموضوع وتشعبه وتفرعاته الكثيرة حتى اضطررت للاختصار في نهايته.

٢- جمعه من أماكن متفرقة حيث أن ترتيب مباحثه ومطالبه يختلف بين مصدر وآخر، فضلاً عن أن بعض المصادر أغفلت بعض مباحثه أو مطالبه أو تفرعاته ولم تتطرق لها إطلاقاً.

٣- ندرة المكتبات التي تتوفر بها المراجع من أمهات الكتب ومصادر البحث ومن ثم ندرة الخدمات الموجودة في تلك المكتبات من النسخ أو التصوير أو الإعارة، وكذا عدم تقدير بعض القائمين على هذه المكتبات لقيمة العلم واحترامه.

٤- ضيق الوقت، وكثرة المشاغل، وضغط الحياة ومتطلباتها.

منهجي في البحث

إن الكتابة المنهجية بشكل عام يجب أن تتحلى بالدقة والأمانة فكيف بها لو كانت في مجال العلم والفقه؟ لا شك أنها تستلزم أكثر دقة وأمانة وتحرياً. ولذا فقد حاولت جهدي في تحري الدقة لأداء الأمانة على وجهها ما استطعت معتمداً في بحثي ما يأتي:

- ١- عزوت الآيات القرآنية إلى سورها وحددت أرقامها.
- ٢- خرّجت الأحاديث من مصادرها الصحيحة معتمداً على الكتب الستة مستعيناً ببعض مصادر الحديث الأخرى عندما لا أجد الحديث في أحد هذه المصادر الستة أو وجدتها في أحدها فقط.
- ٣- قمت ببيان آراء المذاهب الأربعة وبعض المجتهدين، موضحاً حكمهم في كل قضية كما بيّنت الخلاف ضمن المذهب الواحد إن وجدت، مشيراً إلى رأي المذهب، والرأي المشهور، والرأي الأرجح.
- ٤- عزوت آراء كل مذهب إلى مصادره الأصلية معتمداً في ذلك على المصادر الأم المعتمدة في كل مذهب.
- ٥- حاولت الترجيح في المسائل المختلف فيها دون التعصب لمذهب دون الآخر أو التأثير بعيداً عن الدليل البين والحجة الواضحة.
- ٦- قمت بالترجمة للأعلام الذين وردوا في بحثي معتمداً على المصادر الأصلية في ذلك وقد أشرت إلى هذه المصادر في نهاية ترجمة كل علم وقد

تجاوزت عن ترجمة الخلفاء الراشدين وأصحاب المذاهب الأربعة وأصحاب كتب الحديث الستة لشهرتهم ..

كما أني لجأت إلى الاختصار في نهاية هذا البحث بعدما لاحظت أنه قد طال كما أسهبت في كفارة الظهار في بدايته لتعميم الكفارات الأخرى عليها فيما يتعلق بالرقبة، والصيام، والإطعام.

٧- قمت بعمل لمصادر الفقه والأحاديث كآلاتي:

أ - بالنسبة للمصادر وُضِعَتْ بين قوسين ويشير الرقم الأول إلى الجزء والرقم الثاني إلى الصفحة وإذا كان هناك أكثر من صفحة وضعتُ شرطة (-) بين الصفحتين.

ب - بالنسبة للأحاديث يشير الرقم الأول بين القوسين إلى الجزء والرقم الثاني إلى الصفحة أما الرقم الثالث خارج القوسين - إن وجد - فيشير إلى رقم الحديث.

٨ - المقصود بالجمهور هم أصحاب المذاهب الأربعة أو ما كانوا الأغلبية بينهم كأن يقولوا جميعاً قولاً واحداً أو يوافق ثلاثة مذاهب ويخالفهم المذهب الرابع أو يوافق مذهباً ويوافقهما الثالث في الرأي المعتمد أو المشهور ويخالفهم المذهب الرابع أو رواية عنه أو رواية من المذهب الثالث مع مذهبين آخرين.

٩ - قمت بعمل فهرس للبحث كآلاتي:

أ - فهرس للآيات القرآنية مرتبة بحسب الحروف الأبجدية وبحسب ترتيبها في القرآن.

ب- فهرس للأحاديث الشريفة مرتبة بحسب الأحرف الأبجدية.

ج - فهرس للأعلام مرتباً بحسب الأحرف الأبجدية.

د - فهرس للمصادر والمراجع بحسب ما يأتي:

١- مصادر القرآن الكريم.

٢- مصادر الحديث الشريف.

٣- مصادر اللغة.

٤- مصادر الفقه مرتبة بحسب المذاهب ومرتبة لكل مذهب

بحسب الأحرف الأبجدية.

هـ - فهرس للمواضيع بحسب تسلسلها.

خطة البحث

يحتوي هذا البحث على مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة وهي:

الفصل الأول : فصل تمهيدي ويتكوّن من:

المبحث الأول : تعريف الكفّارة.

المبحث الثاني : أدلة مشروعيّة الكفّارة.

المبحث الثالث : أنواع الكفّارات.

المبحث الرابع : وجوب الكفّارة.

المبحث الخامس : الحكمة من الكفّارة.

الفصل الثاني : الكفّارات وموجباتها ويتكوّن من:

المبحث الأول : الظهار.

المبحث الثاني : الكفّارة الواجبة بالظهار.

المبحث الثالث : الأيمان.

المبحث الرابع : كفّارة الأيمان.

المبحث الخامس : النذر وكفّارته.

المبحث السادس : الإيلاء وكفّارته.

المبحث السابع : كفّارة إتيان الحائض والنفساء.

المبحث الثامن : كفّارة القتل.

المبحث التاسع : كفّارة الإفطار.

المبحث العاشر : كفّارات محظورات الإحرام.

المبحث الحادي عشر : كفّارات متفرّقة.

الفصل الثالث : كفّارات الذنوب بالعبادات والأذكار ويتكوّن من:

المبحث الأول : كفّارات الصوم.

المبحث الثاني : كفّارات الحج والعمرة.

المبحث الثالث : كفّارات القيام.

المبحث الرابع : كفّارات الأذكار.

الخاتمة.

الفهارس.

الفصل الأول

فصل تمهيدي

المبحث الأول : تعريف الكفّارة.

المبحث الثاني : أدلة مشروعية الكفّارة.

المبحث الثالث : أنواع الكفّارات.

المبحث الرابع : وجوب الكفّارة.

المبحث الخامس : الحكمة من الكفّارة.

المبحث الأول : تعريف الكفارة

أولاً: التعريف اللغوي^(١)

الكُفْر: نقيض الإيمان، ونقيض الشكر وهو جحود النعمة، وكَفَرَ نعمة الله يكفرها كُفُوراً وكُفْراناً، وكَفَرَ بها: جحدها وسترها، وكافَرَهُ حَقَهُ: جحده، وكفر أيضاً بمعنى غَطَّى وكل شيء غطى شيئاً، فقد كَفَرَهُ، والكافر الليل المظلم، ومنه سُمِّيَ الكافر كافراً لأنه يستر نعمة الله، والكافر: الزارع لأنه يغطي البذر بالتراب، ورجل كافر أي جاحد لأنعم الله، وهو مشتق من الستر، وقيل: لأنه مُغَطَّى على قلبه، وجمعه: كُفَّار، وكَفَرَةً، وكِفَّار، وجمع الكافرة: كَوَافِر.

والتكفير: هو أن يضع الإنسان يديه على صدره ويتطامن ويخضع وينقاد ويُطأطئ رأسه قريباً من الركوع، كما يفعل من يريد تعظيم صاحبه، والكفير: تتويج الملك بتاج إذا رُؤي كُفِّرَ له، والتكفير في الصلاة الانحناء الكثير في حال القيام. والكفارة لغوياً: اسم لتكفير اليمين وهي فعل ما يجب بالحنث فيها.

ثانياً: التعريف الشرعي^(٢)

الكفارة في عرف الشرع اسم للواجب وهي فعل ما يجب على الإنسان، بالحنث من ظهار أو إيلاء أو حلق من أذى أو غيره، أو تمحيصاً وتطهيراً من ذنب، كالقتل الخطأ، أو الظهار، أو حلف اليمين أو غيرها، وهي بهذا ساترة للذنب الحاصل.

(١) انظر لسان العرب لابن منظور (٥ : ١٤٤) / مختار الصحاح للرازي (ص : ٧٤).

(٢) البدائع للكاساني (٦ : ٢٨٩) / شرح مغني المحتاج (٣ : ٣٥٩).

المبحث الثاني: أدلة مشروعية الكفارة في الكتاب والسنة والإجماع

شرعت الكفارة في الكتاب والسنة والإجماع^(١) لما لها من أهمية، رحمة من الله بعباده ولطفاً بهم، لتكفير خطاياهم في الدنيا وستر ذنوبهم.

وقد وردت النصوص والأحاديث في ذلك، وسنذكر فيما يلي مشروعية هذه الكفارات، إذ وردت مشروعية أربع كفارات رئيسية منها في كتاب الله وهي (الأيمان، الظهار، القتل، الحلق للمحرم) ووردت مشروعية الكفارة الخامسة بحديث رسول الله ﷺ وهي كفارة الإفطار.

أولاً: كفارة الأيمان

أ - من الكتاب: قال تعالى: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ذَلِكَ كَفَّارَةُ أَيْمَانِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ وَاحْفَظُوا أَيْمَانَكُمْ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾^(٢).

ب - من السنة قول الرسول ﷺ: «إذا حلفت على يمين ورأيت غيرها خيراً منها فأت الذي هو خير وكفر عن يمينك»^(٣).

(١) انظر المغني لابن قدامة (٨: ٧٣٣) المبسوط (٨: ١٤٧) الشرح الكبير (٤: ٥٦١) فتح القدير لابن الهمام (٤: ١٨).

(٢) التوبة: (١٢٢).

(٣) أخرجه مسلم (١١: ١١٠) / النسائي (٧: ١٥) رقم (٣٧٩٣) / ابن ماجه (١: ٦٨١) (٢١١١) / الترمذي (٤: ١٠٦) / مسند أحمد (٥: ٨٣) رقم (٢٠٥٧٦).

ثانياً: كفارة الظهار

أ - من الكتاب: قال عز وجل: ﴿وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَا ذَلِكَمْ تُوعِظُونَ بِهِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ، فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَا فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مَسْكِينًا ذَلِكَ لِتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾^(١).

ب - ومن السنة: الحديث الذي روته خولة بنت ثعلبة^(٢) قالت: «ظاهر مني زوجي أوس بن الصامت^(٣) فجئت إلى رسول الله ﷺ أشكو إليه ورسول الله ﷺ يجادلني فيه ويقول «اتَّقِ اللَّهَ فَهُوَ ابْنُ عَمِّكَ» فما برحت حتى نزل القرآن: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِي إِلَى اللَّهِ﴾ فقال: «يعتق رقبة»، فقلت: لا يجد، قال: «فليصم شهرين متتابعين». قلت يا رسول الله شيخ كبير ما به من صيام، قال: «فليطعم ستين مسكيناً»، قلت يا رسول الله ما عنده شيء يتصدق به، قالت: فأتيت ساعتئذ بعرق^(٤) من تمر، قلت يا رسول الله، وأنا أعينه بعرق آخر، قال: «قد أحسنت فاذهبي فأطعمي بهما عنه ستين مسكيناً وارجعي إلى ابن عمك»^(٥).

(١) المجادلة: (٣، ٤).

(٢) خولة بنت مالك بن ثعلبة ووردت باسم خويلة في بعض الكتب: صحابية وهي زوجة أوس ابن الصامت ظاهر منها زوجها فشكته إلى رسول الله ﷺ وفيها نزلت سورة المجادلة، انظر أسد الغابة (٦: ٦٨٧٩).

(٣) أوس بن الصامت: صحابي أنصاري خزرجي أخو عبادة بن الصامت شهد بدرًا ظاهر من زوجته خولة بنت مالك بن ثعلبة فشكته إلى رسول الله ﷺ ونزلت بهذا الشأن سورة المجادلة توفي أيام عثمان وعمره خمس وثمانون سنة، انظر أسد الغابة (١: ١٧٢).

(٤) عَرَقٌ: السفيفة المنسوجة من الخوص وغيره وقيل هو الزبيل أو الزنبيل ويقال له أيضاً القفة والمكتل وعند الفقهاء ما يسع خمسة عشر صاعاً مختار الصحاح (٤: ١٠٠٤).

(٥) أخرجه أبي داود (٤: ٢٧٣) (٢٢١٤) / ابن ماجه (٣، ١٨٣) (١٦٩١).

ثالثاً: كفارة القتل

أ - من الكتاب: ﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِناً خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٌ وَدِيَّةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَّدَّقُوا فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٌ وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ فَدِيَّةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٌ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ تَوْبَةً مِّنَ اللَّهِ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيماً حَكِيماً﴾^(١).

ب - ومن السنة الشريفة: روى الإمام أحمد عن وائلة بن الأسقع^(٢) قال: «أتينا رسول الله ﷺ في صاحب لنا أوجب^(٣)، قال: «اعتقوا عنه يعتق الله بكل عضو منه عضواً من النار»^(٤).

رابعاً: كفارة الحلق للمحرم

أ - من الكتاب: قال تعالى: ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ فَإِنْ أُخْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضاً أَوْ بِهِ أَذًى مِّن رَّأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ﴾^(٥).

(١) النساء: (٩٢).

(٢) وائلة بن الأسقع بن عبد العزى بن عبد ياليل بن عبد مناف بن كنانة، كنيته أبو شداد، أسلم ورسول الله ﷺ يتجهز لتبوك، سكن بالبصرة ثم الشام، وشهد تبوك والمغازي بدمشق وحمص، ثم نزل بيت المقدس وتوفي فيها، وقيل توفي بالشام سنة ٨٣ هـ وعمره ٩٨ سنة وقيل ١٠٥ سنوات - أسد الغابة (٤: ٦٥٣).

(٣) أوجب: يعني النار (بالقتل).

(٤) أخرجه أبي داود (٤: ٢٨) ومسنند الإمام أحمد (٣: ٦٤٥).

(٥) البقرة: (١٩٦).

ب- من السنّة: عن كعب بن عجرة^(١) أن رسول الله ﷺ مر به زمن الحديبية، فقال: «آذاك هوام^(٢) رأسك؟ قال: نعم، فقال النبي ﷺ: احلق، ثم اذبح شاة نسكا، أو صم ثلاثة أيام، أو اطعم ثلاثة أصع من تمر على ستة مساكين»^(٣).

خامساً: كفارة الإفطار

لا ذكر لكفارة الإفطار بسبب الجماع في نهار رمضان في كتاب الله العزيز وإنما عرف وجوبها في السنّة وهو ما روى: «أن أعرابياً جاء إلى رسول الله ﷺ وقال: يا رسول الله هلكت وأهلك فقال له رسول الله ﷺ: «ماذا صنعت؟» قال: وقعت امرأتي في شهر رمضان متعمداً، فقال له النبي ﷺ: «اعتق رقبة» قال: لا أستطيع، فقال له: «أطعم ستين مسكيناً»، فقال: لا أجد ما أطعمهم فأمر رسول الله ﷺ بعرق فيه خمسة عشر صاعاً من تمر فقال: «خذها وفرّقها على المساكين» فقال: أعلى أهل بيت أحوج مني؟ فوالله ما بين لابتي^(٤) المدينة أحد أحوج مني ومن عيالي، فقال له النبي ﷺ: «كلها وأطعم عيالك ولا تجزي أحداً بعدك»^(٥).

(١) هو كعب بن عجرة بن أمية القضاعي، قطعت يده في بعض المغازي ثم سكن الكوفة، مات

بالمدينة سنة (٥١ هـ) وعمره (٧٧) سنة، الإصابة (٣: ٢٨٠) رقم (٧٤٢١).

(٢) هوام: القمل وقيل أيضاً يحتمل معه المرض.

(٣) أخرجه البخاري (٢: ٦٤٤) رقم (١٧١٩) / مسلم (٥: ٨٥٩) رقم (١٢٠١) / أبي داود

(٢: ٤٣١) رقم (١٨٥٦) / الترمذي (٣: ٢٨٨) رقم (٩٥٣).

(٤) لابتي المدينة: أي حرتيها، فالمدينة تقع بين الحرتين أي الجبلين، والحرّة أرض فيها أحجار

سوداء نخرة كأنها أحرقت بالنار، انظر مختار الصحاح (١٢٩).

(٥) رواه أبو هريرة، أخرجه أبو داود (٢: ٧٨٣) رقم (٢٣٩٠) / البخاري (٣: ٦٨٤) رقم

(١٨٣٤) / مسلم (٧: ٢٢٤) باب جماع نهار رمضان / الموطأ (١: ٢٩٦).

المبحث الثالث: أنواع الكفّارات

الكفّارات المعهودة في الشرع خمسة^(١) أنواع هي: كفارة اليمين، وكفارة الظهار، وكفارة الحلق، وكفارة القتل، وكفارة الإفطار، وهذه الكفّارات الخمس واجبة أربع منها في الكتاب، والخامسة بالسنة، وهي كفارة الإفطار كما بيّنا في الفقرة السابقة، وهناك كفّارات أخرى تلحق بهذه الأنواع الرئيسية المعهودة ككفارة النذر، وكفارة الإيلاء، وكفارة وطء الحائض والنفساء، وكفّارات محظورات الإحرام، والمحرم، وكفارة المجلس، وكفارة البصاق في المسجد، وكفّارات الذنوب والخطايا بالعبادات والطاعات، فكفارة النذر تلحق بكفارة الأيمان وكفارة الإيلاء كذلك^(٢) إن كانت فيئة وإلا فيتم الطلاق قال تعالى: ﴿لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَإِنْ فَاءُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ، وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾^(٣).

ومن كفّارات الذنوب والخطايا، ما ورد عن رسول الله ﷺ في فضلها واستحباب القيام بها كصيام يوم عرفة، وصيام يوم عاشوراء، وإسباغ الوضوء، والصلاة إلى الصلاة والعمرة إلى العمرة، والحج المبرور، وفضائل الأذكار قال رسول الله ﷺ: «العمرة إلى العمرة تكفران ما بينهما والحج المبرور ليس له جزاء إلا الجنة»^(٤).

(١) انظر البدائع (٦ : ٢٨٩٤) والبحر الزخار (٥ : ٢٦٠).

(٢) سنستعرض تلك الكفّارات في أماكنها بالتفصيل.

(٣) البقرة: (٢٢٦، ٢٢٧).

(٤) أخرجه البخاري (٢ : ١٤٨) رقم (٢٣٣٥) / ومسلم (٤ : ١٨) رقم (٤٧٣) / والترمذي (٣ : ٢٧٢)

رقم (٩٣٣) / وابن ماجه (٢ : ١٤٨) رقم (٢٣٣٥).

وما ذكرناه هنا من الأنواع ليس إلا على سبيل الإشارة والمثال وسنقوم باستعراض هذه الأنواع في الفصول المقبلة إن شاء الله ومن اللطيف أن نذكر في ختام أنواع الكفّارات هذا النظم^(١) من الشرح الصغير لأقرب المسالك في هذه المكفّرات للذنوب الواردة في أحاديث وآثار جُمعت^(٢) ترغيباً في الأعمال الصالحة، أثابه الله ونفع المسلمين بها وهداهم إلى الالتزام بها والعمل، طهرة للذنوب وتكفيراً للآثام وابتغاء للأجر والمثوبة.

قال الناظم:

الحمد لله الرحيم الغافر	إذا يشاء ذنب غير كافر
ثم صلاة الله والسلام	على الذي همى به الغمام
وبيّن الماحي لكل ذنب	فاسمعه إن أردت دون عتب
يكفر القديم والأخيراً	حج وضوء مسبغ تكفيراً ^(٣)
صيام شهره وصوم عرفه	قيام شهره لدى ذي المعرفة
كذلك قيام ليل القدر	قراءة آخر ذات الحشر
وفاق تأمين وحمد رويّا	عند الطعام واللباس فعيا
وقود أعمى أربعين والضحي	والسعي للأخ وعُذّ تصافحا
مع الصلاة ومع السلام	لا هلال بالقدس إلى الحرام

(١) الناظم لها: عبد الله بن إبراهيم الشنقيطي.

(٢) انظر الشرح الصغير لأقرب المسالك (٦: ٢٢٨).

(٣) وضوء مسبغ: إسباغ الوضوء أي إتمامه.

المبحث الرابع : وجوب الكفارة

المطلب الأول: كيفية وجوبها

لوجوب الكفارة كفتان^(١): أما (إحداهما):

بعضها واجب على التعيين مطلقاً، وبعضها على التخيير مطلقاً، وبعضها الآخر على التخيير في حال والتعيين في حال:

الأولى: الواجبة على التعيين مطلقاً فمثالها كفارة القتل والظهار والإفطار وذلك لما يتعين من تحرير رقبة مجزئة، أو عتقها على سبيل الإلزام لا التخيير، فإن لم يجد أو عجز عن ذلك لإعسار أو ما شابهه، تعين عليه صيام شهرين متتابعين، فإن عجز عن ذلك لكبر سن أو هرم أو مرض أو غيره، تعين عليه في كفارة الإفطار والظهار فقط دون القتل إطعام ستين مسكيناً على سبيل الإلزام وذلك للنص الذي استدللنا به على مشروعيتها سابقاً ﴿فَمَنْ لَّمْ يَسْتَطِعْ فِإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِيناً﴾^(٢).

وأما الثانية: فكفارة الحلق وذلك على سبيل التخيير كما بينا في النص في الدليل السابق فيجزئ في هذه الكفارة واحدة من ثلاث على الاختيار لا الإلزام أو التعيين وهي صيام أو صدقة أو نسك.

وأما الثالثة: التي بعضها على التخيير في حال والتعيين في حال فمثالها كفارة الأيمان وما يلحق بها من كفارة النذر أو كفارة الإيلاء فهي على سبيل التخيير

(١) انظر البدائع للكسائي (٦: ٢٨٩٥) والمجموع للنووي (١٧: ٣٦٧) والشرح الصغير للدردير

(٣: ٤٨٢، ٤٨٤، ٤٩٣).

(٢) المجادلة: (٤).

بين ثلاثة أمور وهي: إطعام عشرة مساكين أو كسوتهم أو تحرير رقبة، فإن لم يستطع القيام بواحدة من هذه الثلاثة فعندها يتعيّن عليه على سبيل الإلزام صيام ثلاثة أيام وذلك للدليل الذي سقناه سابقاً.

وهذا مذهب أهل السنّة والجماعة أي الأمر بواحد من ثلاث على سبيل الاختيار وقد شذ عن ذلك المعتزلة^(١) فقالوا في إحدى الروايات يكون أمراً بالكل على سبيل البدل وهذا خلاف أصولي بينهم وبين أهل السنّة والراجح أن الحجة مع أهل السنّة والجماعة ولا يعوّل على هذا الرأي للمعتزلة.

(الثانية): جميع الكفّارات واجبة على التراخي^(٢) في الأمر المطلق على الوقت ولا يأثم بالتأخير^(٣).

المطلب الثاني: شرائط وجوبها

١- شرط وجوب كل نوع من الكفّارات يختلف باختلاف كل نوع من هذه الكفّارات فيما كان شرطاً لسبب انعقاد هذه الكفّارة من أيّمان أوظهار أو قتل أو إفطار أو غيرها، فهو شرط وجوبها لأن الشروط كلها شروط العلل، ففي كفّارة اليمين تجب كفّارة اليمين بالحنث في اليمين، وقيل بل بالحنث وبالخلف سواء كان

(١) المعتمد في أصول الفقه لابن الطيب البصري المعتزلي (١: ٨٠).

(٢) هو أنه يجب عليه في جزء من عمره غير معيّن وإنما يتعيّن تحديده فعلاً في آخر عمره لأنه يخشى عليه إن لم يؤده في آخر عمره أن يفوت ذلك منه على أغلب الظن وإن مات ولم يؤد الواجب أثم بذلك ويؤخذ من تركته أو يتبرّع عنه ورثته في الإطعام والكسوة.

(٣) انظر البدائع (٦: ٢٨٩٦).

الأمر طاعة أو معصية، وفي كفارة الظهار إذا ظاهر من زوجته ثم حصل منه العود^(١) وجبت عليه الكفارة.

٢- القدرة على أداء الواجب^(٢): لاستحالة وجوب فعل بدون القدرة عليه، فبالنسبة لكفارة القتل والظهار والإفطار فيجب عتق الرقبة للموسر القادر، فإن عجز عن ذلك بأن لم يكن له فضل مال على قدر كفاية ما يعتق به رقبة ولا يملكها بالأصل فلا يجب العتق عليه، ووضعه في ذلك كالماء المحتاج إليه للشرب في السفر بدل الوضوء فيباح له التيمم وله أن ينتقل إلى الإطعام، وفي كفارة اليمين إذا عجز عن واحد من الأمور الثلاثة من عتق رقبة، أو إطعام عشرة مساكين، أو كسوتهم على التخيير، بين أي من هذه فله أن ينتقل على التعيين والإلزام إلى صيام ثلاثة أيام.

(١) العود: اختلف العلماء في تفسيره فمنهم من قال به أنه الوطء ومنهم اعتبره العزم على الوطء أو غير ذلك سيمر مفصلاً في مكانه.

(٢) انظر البدائع (٦: ٢٨٩٦) والشرح الكبير (٤: ٥٧٨).

المبحث الخامس : الحكمة من الكفارة

الكفارة: على سبيل الطهارة وجبر الذنب الذي يقترفه الإنسان ونوع من أنواع التوبة^(١)، وتختلف حكماتها بحسب نوعها، ففي كفارة القتل قال القرطبي^(٢): (أوجبت تمحيصاً وطهوراً لذنب القاتل، وذنبه في ذلك ترك الاحتياط والتحفظ حتى هلك على يديه أمرؤ محقون الدم).

وفي الأيمان: الحنث خُلْفٌ وعدم وفاء فوجبت الكفارة جبراً لهذا كما قيل وجبت بدلاً من تعطيل حق الله تعالى.

وفي الظهار: لأن الظهار منكر من القول وزور فكان فيها من التشديد جبراً لذنبه من جهة، وليرتدع ولا يعود إلى ذلك ثانية لما في ظهاره من تعدٍّ وتجاوز عن حقه إلى حق غيره.

وفي محظورات الإفطار: فالصوم فرض أوجبه الله تعالى فوجب على المفطر الكفارة جبراً للذنب وطهارة للعبد.

ولا شك أن في الكفارات حكم كثيرة منها في العتق دعوة لتحرير العبيد من الرق، وفي الصوم تزكية وتهذيب للنفس وقمع لشهواتها، وفي الإطعام والكسوة توسعة على الفقراء والمحتاجين.

(١) انظر البدائع (٦: ٢٩٠١)/ الشرح الكبير (٤: ٥٧٨).

(٢) القرطبي: المفسر هو محمد بن أحمد بن أبي بكر فرج الأنصاري الخزرجي الأندلسي من كبار المفسرين، صالح متعبد من أهل قرطبة، وصل إلى مصر واستقر بمعية ابن خصيب، من كتبه (الجامع لأحكام القرآن، التذكرة لأحوال الموت والآخرة، الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى) توفي سنة ٦٧١ هـ انظر الأعلام للزركلي (٦: ٢١٧).

وكذلك في عتق الرقبة خير عميم وتكفير للذنوب والمعاصي حتى أن الله تعالى يعتق بكل عضو من الرقبة المُعْتَقَةَ عضواً مماثلاً للعاتق من النار كما ورد في الحديث في كفارة القتل من المبحث الثاني قال ﷺ: «أعتقوا عنهم يعتق الله بكل عضو منه عضواً من النار»^(١) وفي كفارات الذنوب والخطايا بالعبادات والطاعات محو للسيئات وتزويد الإنسان المسلم بذخيرة من الحسنات، وفيها تطهير للقلب وتزكية للنفس، وتهذيب للسلوك، وتقويم للخلق.

(١) سبق تخريجه (ص ٢٢).

الفصل الثاني

الكفّارات وموجباتها

المبحث الأول : الظهار.

المبحث الثاني : الكفّارة الواجبة بالظهار.

المبحث الثالث : الأيمان.

المبحث الرابع : كفّارة الأيمان.

المبحث الخامس : النذر وكفّارته.

المبحث السادس : الإيلاء وكفّارته.

المبحث السابع : كفّارة إتيان الحائض والنفساء.

المبحث الثامن : القتل وكفّارته.

المبحث التاسع : كفّارة الإفطار.

المبحث العاشر : كفّارة محظورات الإحرام.

المبحث الحادي عشر : كفّارات متفرقة (المجلس، البزاق في المسجد ...).

المبحث الأول: الظهار

المطلب الأول: تعريفه

أ - لغة^(١): الظهار مشتق من الظهر، وهو كناية عن الركوب لأن الوطاء ركوب، والركوب ما يكون غالباً على الظهر، ولذا خُصَّ بذلك دون البطن والفخذ والفرج، مع أن هذه الأخيرة أولى بالتحريم.

ويراد بقوله: أنت علي كظهر أمي: أي ركوبك للنكاح عليّ حرام كركوب أمي للنكاح، فأقام الظهر مقام الركوب لأنه مركوب وأقام الركوب مكان النكاح، وهذه من لطيف الاستعارات للكناية، وقيل: أراد أنت علي كبطن أمي: أي جماعها، فكثروا بالظهر عن البطن للمجاورة.

وقال القرطبي: بأن الآدمية إنما يُركب بطنها ولكن كُنِّي عنه بالظهر كناية عن الركوب وقيل: إن إتيان المرأة وظهرها إلى السماء كان حراماً عندهم، فَلَقِصْدُ الرجل المطلق منهم إلى التغليظ في تحريم امرأته عليه شبهاً بالظهر ثم لم يقنع بذلك حتى جعلها كظهر أمه.

ب - الاصطلاح الشرعي^(٢): الظهار هو تشبيه المرأة أو عضوٍ منها أو هي في أقصى غايات الحل بظهر من تحرم عليه حرمة مؤبدة من نسب أو رضاع ولا

(١) انظر لسان العرب (٤: ٥٢٨) / مختار الصحاح (٤٠٧) / والمجموع (١٧: ٣٤٠) / والشرح

الكبير (٤: ٥٦١) / والشرح الصغير (٣: ٤٦٦).

(٢) انظر الشرح الصغير (٣: ٤٦٥) والشرح الكبير (٤: ٥٦١) والمجموع (١٧: ٣٤٠)

والمبسوط (٦: ٢٢٦).

يختلف ذلك بالظهر والبطن لو ذكر جزءاً من امرأته شائعاً أو عضواً جامعاً يعبر عن جميع البدن، وهو يمين يمنع الوطء ويرفع ذلك الكفارة.

وقال النووي^(١): هو كناية واستعارة عن الجماع، والمقصود من عبارة الظهر أنت عليّ كظهر أمي، أي ركوبك للنكاح حرام عليّ كركوب أمي للنكاح.

حكمه:

كان الظهار^(٢) طلاقاً في الجاهلية، فأقر الشرع أصله ونسخ حكمه إلى تحريم مؤقت بالكفارة، وهو محرم إجماعاً بما عبر عنه تعالى في الآية بأنه منكر من القول وزور.

المطلب الثاني: أركانه

أركان الظهار أربعة وقد أشار إليها أو ذكرها صراحة^(٣) البعض وذكرها البعض الآخر بدون تسميتها مع الإشارة إليها وهي:

١- مُظَاهَرٌ: وهو الزوج السيد وشرطه الإسلام والتكليف.

٢- مُظَاهَرٌ مِنْهُ: وهو الزوجة أو الأمة «على خلاف».

٣- مُشَبَّهٌ بِهِ: وهو من حرم وطؤه أصالة من آدمي وغيره.

(١) النووي: يحيى بن شرف الخوراني النووي الشافعي أبو زكريا الملقب بمحيي الدين علامة بالفقه

والحديث مولده ووفاته في نوى من قرى حوران بسوريا تعلم في دمشق من كتبه (منهاج طالين،

شرح صحيح مسلم، رياض الصالحين) توفي سنة ٦٧٦هـ انظر طبقات الشافعية للسبكي (٥: ١٦٥).

(٢) انظر المجموع (١٧: ٣٤٠) والمبسوط (٦: ٢٢٤) والشرح الصغير (٣: ٤٦٥) والشرح

الكبير (٤: ٥٦١).

(٣) الشرح الصغير (٣: ٤٧٠) ذكرها صراحة وأشار إليها الأحناف في المبسوط والشافعية في المجموع.

٤- صيغة دالة عليه : وهي إما صريحة^(١) وإما كناية والكناية تنقسم إلى ظاهرة وخفية.

أ - الصيغة الصريحة: ويشترط لها شرطان:

١- ذكر الظهر.

٢- ذكر مؤبدة التحريم كالأم أو الأخت من النسب أو الرضاع وذلك كأن يقول: «أنت عليّ كظهر أمي أهل العلم^(٢) على أن هذا تصريح الظهار»^(٣) ومثل هذا اللفظ لا ينصرف إلى الطلاق ولو نواه لأن صريح كل باب لا ينصرف لغيره لا في الفتوى ولا في القضاء.

ب- صيغة الكناية: وكما بينا أنها تنقسم إلى فرعين ظاهرة وخفية.

١- الكناية الظاهرة: وهي ما سقط منها أحد اللفظين: كلمة الظهر، أو مؤبدة التحريم فيقول: أنت وأمي، أو أنت كأمي، فهو ظهار إلا إذا قصد بذلك الكرامة أي بمنزلة أمه من الكرامة والشفقة والحنان، أو كُنِّيَ بها عن الإهانة والتوبيخ فلا يكون ذلك ظهاراً وهذا عند المالكية في حين اعتبر الحنابلة هذه العبارة ظهاراً ودين قائلها^(٤).

(١) انظر الشرح الكبير لابن قدامة (٤: ٥٦٢) والشرح الصغير للدردير (٣: ٤٧١، ٧٤٢) والمبسوط (٦: ٢٢٦).

(٢) انظر الشرح الصغير (٣: ٤٦٨)، الشرح الكبير (٤: ٥٦١)، المبسوط (٦: ٢٢٦)، المجموع (١٧: ٣).

(٣) الشرح الكبير (٤: ٥٦٢).

(٤) الشرح الكبير (٤: ٥٦٢).

٢- الكناية الخفية: وهي التي لا تتصرف للظهار أو الطلاق إلا باقترانها مع النية، مثل انصرفي واذهي وكلي واشربي فيما لو نوى به لزمه الطلاق، ولو لم ينو به لم يلزمه شيء^(١).

تعليق الظهار:

يجوز تعليق الظهار بالإجماع عند الأئمة فيصح مُعجلاً أو مُعلقاً أو مُرتبطاً بشرط، وقال بهذا الشافعي وأصحاب الرأي وأحمد والمالكية، وقالوا العلة في ذلك: إنه يمين فجاز تعليقه على شرط الإيلاء ولأن الظهار كان طلاقاً يصح تعليقه بالشرط فكذلك الظهار^(٢).

المطلب الثالث: متى تجب الكفارة

قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَّا﴾^(٣).

اتفق العلماء على شرطين لوجوب الكفارة هما:

١- صحة الظهار.

٢- العود.

(١) الشرح الصغير للدردير (٣: ٤٧٢).

(٢) انظر الشرح الصغير للدردير (٣: ٤٦٨) والمجموع للنووي (١٧: ٣٥٥) والمبسوط (٦: ٢٣٠).

والشرح الكبير (٤: ٥٧١).

(٣) المجادلة: (٣).

واختلفوا في تفسيرهم للعود^(١) فمنهم من فسّره بالوطء كالحنابلة ومنهم من فسّره بأنه العزم على الوطء كالمالكية والمشهور من قول الأحناف وعند الشافعية هو أن يمسكها زمناً بعد الظهر يمكنه أن يطلقها فيه ولم يفعل ذلك ولو أن المرأة ماتت أو طلقها عقب الظهر فلا تجب عليه الكفارة ودليلهم في ذلك: هو أن تشبيهها بالأم يقتضي ألا يمسكها فإذا أمسكها فقد عاد فيما قال فإذا ماتت أو طلقها عقب الظهر لم يوجد العود وقد ذكر القرطبي الوجوه التي ذهب إليها العلماء في تفسيره العود مؤكداً أن كفارة الظهر لا تجب بالقول حتى ينضم إليه العود فقال^(٢): وهذا حرف مُشكّل اختلف الناس فيه على سبعة أقوال^(٣):

الأول: أنه العزم على الوطء وهو مشهور قول أبي حنيفة وأصحابه وروى عن مالك.

الثاني: العزم على الإمساك بعد التظاهر منها قاله مالك.

الثالث: العزم عليها أي العزم على الوطء مع العزم على الإمساك وهو قول مالك في موطنه قال بعد أن ذكر الآية سمعت أن تفسير ذلك أن يظاهر الرجل من امرأته ثم يجمع على إصابتها وإمساكها فإن أجمع على ذلك وجبت عليه الكفارة وإن طلقها ولم يجمع بعد فظاهره منه على إمساكها وإصابتها فلا كفارة عليه وقال مالك: وإن تزوّجها بعد ذلك لم يمسه حتى يكفر.

الرابع: أنه الوطء نفسه فإن لم يكن وطئاً لم يكن عوداً قاله مالك ونص عليه أحمد.

(١) انظر المجموع (١٧: ٣٥٧) والشرح الصغير (٣: ٤٧٩) والشرح الكبير (٤: ٥٧٣).

(٢) انظر المجموع (١٧: ٣٥٩).

(٣) انظر تفسير القرطبي (١٧: ٢٨٠).

الخامس: وهو قول الشافعي^(١) رضي الله عنه هو إمساكها زوجة بعد الظهار مع القدرة على الطلاق، لأنه لما ظاهر قصد التحريم فإن وصل به الطلاق فقد جرى على خلاف ما ابتدأه من إيقاع التحريم ولا كفارة عليه، وإن أمسك عن الطلاق فقد عاد إلى ما كان عليه فتجب عليه الكفارة.

السادس: بمجرد الظهار يجب التحريم، ولا يرفعه إلا الكفارة، ومعنى هذا أنه لا يستبيح وطأها إلا بكفارة، وقال هذا أبو حنيفة وأصحابه والليث بن سعد^(٢).

السابع: هو تكرير الظهار بلفظه أي إذا كرر الظهار باللفظ فهو العود وإن لم يكرر فليس بعود وهو قول أهل الظاهرية النافين للقياس ويُسند ذلك إلى بكير الأشج^(٣) وأبي حنيفة أيضاً، وهو قول الفراء^(٤) وقد رويت قصص المتظاهرين وليس في ذكر الكفارة عليهم، ذكر لعود القول منهم والمعنى ينقض ذلك أيضاً

(١) المجموع (١٧: ٣٦٠).

(٢) الليث بن سعد بن عبد الرحمن الفهمي أبو الحارث الإمام المصري روى عن نافع والزهري وهشام بن عروة وعطاء وبكير بن الأشج قال أبو بكر: الليث أفقه من مالك ولكن كانت الخطوة لمالك ويقول الشافعي: الليث أتبع للأثر من مالك كان من سادات أهل زمانه فقيهاً وعلماً وورعاً وفضلاً توفي سنة ١٧٥ هـ انظر تهذيب التهذيب لابن حجر (٨: ٤٦١).

(٣) بكير الأشج: هو بكير بن عبد الله الأشج القرشي مولى من؟ مولى أشجع نزيل مصر روى عن سعيد بن المسيب وسليمان بن يسار ونافع مولى بن عمر وقد تفوق في الحديث وقال العجلي مدني ثقة لم يسمع منه مالك شيئاً خرج إلى مصر وتوفي سنة ١١٧ هـ وقيل ١٢٠ هـ انظر تهذيب التهذيب لابن حجر (١: ٤٩١، ٤٩٣).

(٤) هو يحيى بن زياد بن عبد الله بن منصور الديلمي مولى بني أسد إمام الكوفيين وأعلمهم بالنحو واللغة وفنون الأدب وكان يقال أنه أمير المؤمنين في النحو ولد بالكوفة وانتقل إلى بغداد كان فقيهاً متكلماً من كتبه (المقصود والممدود، المعاني) (١٤٢-٢٠٧ هـ) انظر وفيات الأعيان (٢: ٢٨٢).

فإن الله تعالى وصفه بأنه منكراً من القول وزوراً ولا يشترط في أي سبب يوجب الكفارة ضرورة لإعادة مَنْ قتل ووطأ في صوم أو غيره^(١) وقال بعض أهل التأويل في الآية تقدم وتأخير، ثم يعودون لما كانوا عليه من الجماع فتحرير رقبة لما قالوا، أي: فعلهم تحرير رقبة من أجل ما قالوا.

وقال الزجاج^(٢): المعنى ثم يعودون إلى إرادة الجماع من أجل ما قالوا^(٣)، وقيل المعنى الذين كانوا يظاهرون من نسائهم في الجاهلية ثم يعودون لما كانوا قالوه في الجاهلية في الإسلام، فكفارة من عاد: أن يحرر رقبة.

وقال الفراء: اللام بمعنى عن، والمعنى ثم يعودون لما قالوا ويريدون الوطء، وقال الأخفش^(٤): «لما قالوا وإلى ما قالوا واحد»^(٥).

وقال ابن قدامة^(٦) في المغني: أوجب الله تعالى الكفارة بأمرين ظاهر

(١) انظر تفسير القرطبي (١٧: ٢٨٠، ٢٨١).

(٢) إبراهيم بن السري بن سهل أبو إسحاق الزجاج عالم بالنحو واللغة ولد ومات في بغداد علمه المبرر، أدب القاسم بن وزير المعتضد العباسي عبد الله بن سليمان وبعد تولية القاسم مكان أبيه جعله من كتّابه توفي سنة ٣١١ هـ عن سبعين سنة انظر تاريخ بغداد (٦: ٨٩).

(٣) معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٢: ٦٨٢).

(٤) سعيد بن مسعدة المجاشعي بالولاء البلخي ثم البصري أبو الحسن (الأخفش الأوسط) نحوي عالم باللغة والأدب أخذ العربية عن سيبويه وزاد في العروض بحر الخبب فأصبحت ستة عشر مجراً من كتبه الاشتقاق، وكتاب الملوك، تفسير معاني القرآن، وفيات الأعيان (١: ٢٠٨).

(٥) معاني القرآن للأخفش (٢: ٧٠٥).

(٦) أبي عبد الله محمد بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعيلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي فقيه له (شرح مختصر الخرقى - المقنع) ولد في جماعيل من قرى نابلس بفلسطين توفي في دمشق

(٥٤١ - ٦٢٠) انظر البداية والنهاية لابن كثير (١٣: ٩٩) / الإعلام (٤: ١٩١).

وعود^(١)، فلا تثبت الكفارة بأحدهما ولأن الكفارة في الظهار كفارة يمين فلا يحنث بغير الحنث كسائر الأيمان، والحنث فيها هو العود، وكذلك فعل ما حلف على تركه وهو الجماع، وترك طلاقها ليس بحنث فيها، ولو كان الإمساك عوداً لوجبت الكفارة على المظاهر المؤقت وإن برّ، وقد نص الشافعي على أنها لا تجب عليه، وقد أكد النووي^(٢) كلام الشافعي في أن العود هو الإمساك وقال ليس في كلام القرطبي ولا ابن قدامة في الرد على الشافعي في دفع قوة حكمه، والرأي الراجح: كما نراه ونميل إليه هو رأي الشافعي وهو إمساكها زوجة بعد الظهار مع القدرة على الطلاق لحجته التي بينها.

المطلب الرابع: ما يُباح للمظاهر من زوجته قبل الكفارة

إذا صح الظهار والعود وجبت الكفارة ولا ينبغي للمرأة أن تدع زوجها يقربها حتى يُكفّر لأنها محرمة عليه ما لم يُكفّر وعليها أن تمتنع من الحرام وإن تكاسل في التكفير، لها أن تخاصمه إلى القاضي لأنه فوّت عليها بالظهار إمساكها بالمعروف ويجبره القاضي على التكفير إذا طلبت.

وقد اختلف العلماء فيما يُباح للرجل المظاهر من زوجته قبل الكفارة ودون المسيس^(٣).

فعند الأحناف لا ينبغي له أن يياشرها ولا يقبلها حتى يكفّر.

أما الشافعية والحنابلة فعند كل منهما روايتان.

(١) المغني (٨: ٥٧٤).

(٢) انظر المجموع (٧: ٣٦٠).

(٣) انظر الشرح الكبير (٤: ٥٧٣) والمبسوط (٦: ٢٢٩) والمجموع (٧: ٢٦٥٠).

إحدهما: أنه يجوز له الاستمتاع منها بما دون الفرج وهو قول أحمد عند الحنابلة، وأحد قولي الشافعي، لأنه وطء يتعلق بتحريمه مال فلم يتجاوزوا التحريم كوطء الحائض.

الثانية: أنه يحرم عليه الاستمتاع وهو القول الثاني للشافعي وقال به مالك والزهري^(١) والأوزاعي^(٢) وأصحاب الرأي وغيرهم.

وقد زاد المالكية في ذلك فقد حرّموا على المظاهر الاستمتاع بالمظاهر منها بوطء أو مقدماته قبل الكفارة، ووجب منعه من الاستمتاع بها، ولو خافت على نفسها من زوجها الاستمتاع بها وجب رفع أمرها للحاكم، إلا أنهم أجازوا له النظر للوجه واليدين والرجلين بدون قصد لذة، كما أجازوا لها أن تقيم معه في البيت إن أمنَ عليها منه.

فإن كان مسيس منه أو جماع قبل الكفارة^(٣)، فقد ارتكب حراماً عند الأحناف وعليه أن يستغفر الله لذلك ولا يعدّ حتى يُكفّر وليس عليه فيما صنع كفارة، وعند الحنابلة فإنه يأثم بفعله وتستقر الكفارة عليه ولا تسقط عنه بموت ولا طلاق ولا غير ذلك وتحرم زوجته عليه حتى يُكفّر، وروي عن سعيد بن

(١) الزهري: هو محمد بن مسلم بن عبيد الله بن شهاب الزهري من بني زهرة بن كلاب من قریش أول من دوّن الحديث، تابعي من أكبر الحفاظ والفقهاء، توفي سنة ١٢٤ هـ انظر الأعلام (٤: ٩٤).

(٢) الأوزاعي: هو عبد الرحمن بن عمر الأوزاعي من قبيلة الأوزاع إمام الديار الشاميّة في الفقه والزهد ولد في بعلبك ونشأ في البقاع وسكن بيروت وتوفى بها من كتبه «السنن» في الفقه والمسائل، والفتيا في الأندلس كانت تدور على رأيه (٨٨-١٥٧ هـ) انظر الأعلام (٤: ٩٤).

(٣) انظر الشرح الصغير (٣: ٤٧٥) والمبسوط (٦: ٢٢٩) والشرح الكبير (٤: ٥٧٤).

المسيب^(١) وعطاء^(٢) وقال بوجوب الكفارتين عمرو بن العاص^(٣) وسعيد بن جبير^(٤) والزهري وقتادة^(٥) وغيرهم لأن الوطء يوجب الكفارة والظهار يوجب أخرى. وعند الشافعية^(٦): لو أنه واقعها قبل التكفير فعليه اعتزالها ودليلهم على ذلك حديث رسول الله ﷺ ما رواه عكرمة^(٧) «أن رجلاً ظاهر من امرأته ثم واقعها قبل أن يكفر فأتى النبي ﷺ فقال: ما حملك على ما صنعت؟ قال رأيت بياض ساقها في القمر قال: فاعتزلها حتى تكفر عن يمينك»^(٨).

- (١) هو سعيد بن المسيب بن حزن بن أبي وهب بن عمرو بن عائذ بن عمران القرشي المخزومي كان من أعلم أهل المدينة، كان رجلاً صالحاً فقيهاً لا يأخذ بالعطاء ولد لستين مضت من خلافة عمر وتوفي في خلافة الوليد ٩٤ هـ انظر تهذيب التهذيب (٤: ٨٤).
- (٢) عطاء: اسمه أسلم القرشي مولى من؟ أبو محمد المكي وانتهت إليه وإلى مجاهد فتوى مكة كان ثقة فقيهاً عالماً كثير الحديث مات وهو ابن مائة سنة توفي سنة ١١٥ هـ انظر تهذيب التهذيب (٧: ١٩٩).
- (٣) عمرو بن العاص بن وائل بن هشام بن سعيد بن سهم أبو عبد الله صحابي أسلم سنة ٨ هـ قبل الفتح وقيل بين الحديبية وخيبر، من دهاة العرب فتح مصر في عهد عمر توفي سنة ٤٣ هـ عن عمر يناهز مائة سنة انظر «أسد الغابة» (٣: ٤٧١، ٣٩٦٥).
- (٤) هو سعيد بن جبير بن هشام الأسدي الوالي إمام ثقة حجة روى عن أنس بن مالك وأبي هريرة وعائشة وغيرهم قتل سنة ٩٥ هـ انظر تهذيب الكمال (١: ٣٥٨، ٣٧٥).
- (٥) قتادة بن دعامة بن قتادة بن عزيز السدوسي البصري روى عن أنس بن مالك من الصحابة فقط وروى عن سعيد بن المسيب وعكرمة وغيرهم توفي سنة ١١٧ هـ انظر تهذيب التهذيب (٨: ٣٦١).
- (٦) انظر المجموع (١٧: ٣٦٥).
- (٧) عكرمة بن أبي جهل بن هشام بن المغيرة بن عبد الله بن عمر بن مخزوم القرشي كان مع أبيه من أشد أعداء الرسول ﷺ، أسلم يوم الفتح وحسن إسلامه، قتل يوم اليرموك في خلافة عمر سنة (١٥ هـ) وقيل في خلافة أبي بكر سنة (١٣ هـ) بأجنادين انظر «أسد الغابة» (٢: ٥٧٦) رقم (٣٧٣٥).
- (٨) أخرجه ابن ماجه (١: ٦٦٧) وأبي داود (٢: ٦٦٦) رقم (٢٢٢١) والنسائي (٦: ١٦٧) رقم (٣٤٥٩)، الترمذي (٣: ٤٩٤).

وقد ذهب إلى إباحة الجماع قبل التكفير بالإطعام أبو ثور^(١)، وعن أحمد ما يقتضي ذلك لأن الله تعالى لم يمنع المسيس قبله كما في العتق والصوم. وهذا الرأي يخالف حديث عكرمة ولأنه مُظاهر ولم يكفر حرّم عليه جماعها كما لو كانت كفارته العتق والصيام.

المطلب الخامس : مظاهر المرأة من الرجل

عند أكثر أهل العلم والأئمة الأربعة^(٢) لا معنى لظهار المرأة من الرجل، سواء كانت عبارتها أنت عليّ كظهر أبي أو كظهر أُمّي، وقد قال بذلك مالك والشافعي وأبو حنيفة والحنابلة في رواية واحدة وعليها تمكين زوجها منها.

وعند الأوزاعي إن مقالتها تستوجب كفارة أيّمان عليها وبهذا قال إسحاق^(٣) وكذلك قال بهذا أبو يوسف^(٤) وهو كما لو حلفت يميناً لا تمكّنه من نفسها^(٥).

(١) أبو ثور: هو إبراهيم بن خالد بن أبي اليمان الكلبي البغدادي فقيهاً عالماً فاضلاً ورعاً يتكلم في الرأي فيخطئ ويصيب له كتب ومصنفات كثيرة مات ببغداد شيخاً سنة ٢٤٠ هـ انظر تذكرة الحفاظ (٢: ٨٧).
(٢) انظر المجموع (١٧: ٣٥٦، ٣٥٧) والشرح الكبير (٤: ٥٦٨) والمبسوط (٦: ٢٧٧) والشرح الصغير (٣: ٤٦٦).

(٣) إسحاق بن إبراهيم بن مخلد الحنظلي التميمي المروزي أبو يعقوب بن راهويه عالم خرساني في عصره من سكان مرو من كبار الحفاظ أخذ عنه الإمام أحمد ومسلم والنسائي والترمذي كان ثقة في الحديث وقد اجتمع له الفقه والحفظ والصدق الورع والزهد انظر تهذيب التهذيب (١: ٢١٦)/تهذيب ابن عساكر (٢: ٤٠٩).

(٤) أبو يوسف: يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الأنصاري الكوفي البغدادي صاحب الإمام أبي حنيفة وتلميذه غلب عليه الرأي، ولي القضاء في بغداد أيام المهدي والهادي والرشيد ومات في خلافة الرشيد ١٨٢ هـ انظر تاريخ بغداد (١٤: ٢٤٢)/الأعلام (٩: ٢٥٢).
(٥) المبسوط للسرخسي (٦: ٢٧٧).

وقد ذهب إلى كونه ظهاراً الزهري والنخعي^(١) وعليها كفارة الظهار ولا يحول قولها بينها وبين زوجها من مواقعتها فقد حرمت ما أحل الله.

المبحث الثاني: الكفارة الواجبة بالظهار

اتفق العلماء على أن كفارة الظهار الواجبة على الحر ثلاثة أنواع بالترتيب والتعيين لا على التخيير وهي:

١- عتق رقبة.

٢- صيام شهرين متتابعين.

٣- إطعام ستين مسكيناً

ويكون عتق الرقبة لمن كان موسراً ووجد الرقبة لعتقها فإن عجز عن ذلك لسبب ما فينتقل إلى النوع الثاني تعييناً وهو صيام شهرين متتابعين، فإن لم يستطع ذلك لمرض أو كبر سن أو عذر شرعي يمنع ذلك فله الانتقال إلى النوع الثالث وهو إطعام ستين مسكيناً.

ودليلهم في ذلك من كتاب الله: ﴿وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَا، ذَلِكَمْ تُوعِظُونَ بِهِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ، فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَا فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِيناً ذَلِكَ لِتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾^(٢).

(١) النخعي: إبراهيم بن مالك بن الأشتر النخعي قائد شجاع من أصحاب مصعب بن الزبير، ولي له ولايات وقاد جيوشه في موطن الشدة، قتل سنة ٧١ هـ انظر سير أعلام النبلاء (٤: ٣٥).

(٢) المجادلة: (٣، ٤).

ومن السنة الحديث الذي روته خولة بنت مالك بن ثعلبة قالت: «ظاهر مني زوجي أوس بن الصامت فجئت رسول الله ﷺ يجادلني فيه ويقول: «إتقى الله فإنه ابن عمك» فما برحت حتى نزل القرآن ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِي إِلَى اللَّهِ﴾ فقال: «يعتق رقبة» فقلت: لا يجد قال: «فليصم شهرين متتابعين» قلت: يا رسول الله شيخ كبير ما به من صيام، قال: «فليطعم ستين مسكيناً»، قلت: يا رسول الله ما عنده شيء يتصدق به، قالت: «فأتى ساعتئذ بعرق من تمر»، قلت يا رسول الله، وأنا أعينه بعرق آخر، قال: «قد أحسنت فاذهبي فأطعمي بهما عنه ستين مسكيناً وارجعي إلى ابن عمك»^(١).

المطلب الأول: عتق الرقبة

العيوب في الرقبة وما يجزئ منها وما لا يجزئ:

ذهب العلماء في هذه الشروط مذاهب مختلفة، اتفق الجمهور على قسم منها، واختلفوا فيما بينهم في بعضها الآخر.

المسألة الأولى: الشروط المتفق عليها بين العلماء وما قال به الجمهور.

١ - الرقبة العمياء: اتفق العلماء على أن الرقبة العمياء لا تجزئ عن العتق في كفارة الظهار، فهي عند الأحناف^(٢): مستهلكة من وجه لفوات منفعة الحس وهو البصر. وعند المالكية^(٣): أنه عيب، ويشترط في الرقبة سلامتها من العيوب.

(١) سبق تخريجه في صفحة (٢١).

(٢) المبسوط (٧: ٢).

(٣) الشرح الصغير (٣: ٤٨٢).

وعند الشافعية^(١): أن العمى يضر بالعمل ضرراً بيناً ولذا فإنها لا تُجزئ. وعند الحنابلة^(٢): لا يُجزئ الأعمى لأنه لا يمكنه العمل في أكثر الصنائع.

٢- الجنون المطبق: اتفق العلماء على أن الرقبة التي بها جنون مطبق لا تجزئ عن كفارة الظهار، والعلة في ذلك عند الأحناف^(٣) لفوات العقل، وهو منفعة مقصودة، في حين أن المالكية يعتبرونها علةً مُشينة ويشترط لعق الرقبة عندهم سلامتها من العيوب وزادوا في ذلك «لا تُجزئ من جنون ولو قل، بأن يأتيه في الشهر مرة»^(٤). وعند الشافعية: أنها تضر بالعمل ضرراً بيناً^(٥). وعند الحنابلة^(٦): بالجنون ذهب فيها معنيان:

أ - ذهب فيها منفعة الجنس.

ب - حصول الضرر بالعمل بسبب الجنون.

٣- العوراء: تُجزئ الرقبة العوراء عند العلماء وذهب الأحناف^(٧) إلى ذلك وعلّتهم في جوازها أنه ليس في العور ذهاب منفعة الحس، وأما المالكية^(٨) فقد أجازوا ذلك مع أن العور عيب، وعلّتهم في جوازها أن العين الواحدة تقوم مقام الاثنتين في

(١) المجموع (١٧: ٣٦٨).

(٢) الشرح الكبير (٤: ٥٨١).

(٣) المبسوط (٧: ٢).

(٤) الشرح الصغير (٣: ٤٨٢).

(٥) المجموع (١٧: ٣٦٩).

(٦) الشرح الكبير (٤: ٥٨٢).

(٧) المبسوط (٧: ٥).

(٨) الشرح الصغير (٣: ٢٨٥).

الرؤية وديتها دية العينين الاثنتين ألف دينار، وذهب إلى إجازتها الشافعية^(١) لأن العور لا يضر بالعمل ضرراً بيّناً، وأما الحنابلة^(٢) فقد أجازوها لأن منفعة الجنس قائمة.

٤- العرج الخفيف: اتفق الفقهاء على جواز عتق الرقبة العرجاء عرجاً خفيفاً عن كفارة الظهر بحيث لا يؤثر عرجها على العمل تأثيراً كبيراً، ولا يضر به ضرراً بيّناً، وقد ذهب إلى هذا الشافعية والمالكية والحنابلة^(٣)، وعلّتهم أن ذلك لا يضر بالعمل ضرراً بيّناً. وقد زاد الأحناف^(٤) في ذلك فأجازوا مقطوع إحدى الرجلين، لأن منفعة المشي لا تفوت به، بل ذهبوا أبعد من ذلك فأجازوا الرقبة مقطوعة الرجل واليد من خلاف، لأنه يتمكن من المشي بالعصا ومنفعة البطش باقية أيضاً فلم تكن مُستهلكة.

٥- مقطوع الرجلين: لا تجزئ الرقبة مقطوعة الرجلين في العتق عن كفارة الظهر للعلل التي ذكروها آنفاً من فوات المنفعة، وكونها مُستهلكة، وضررها ضرراً بيّناً.

٦- سلامة الرقبة من العيوب: اتفق الجمهور^(٥) على سلامة الرقبة المعتقدة للظهر من العيوب، ومع الخلاف في مقدار السلامة المقصودة، والعيوب المتسامح بها بين مذهب وآخر، وإن كان هذا لا يعنينا الآن وإنما يعنينا سلامة الرقبة بشكل

(١) المجموع (١٧ : ٣٦٩).

(٢) الشرح الكبير (٤ : ٥٨٢).

(٣) الشرح الصغير (٣ : ٤٨١) والمجموع (٧ : ٣٦٩) والشرح الكبير (٤ : ٥٨٦).

(٤) المبسوط (٧ : ٢).

(٥) الشرح الصغير (٣ : ٤٨١) والمجموع (١٧ : ٣٦٨) والشرح المبير (٤ : ٥٨١).

عام بحيث لا تُفوّت منفعة مقصودة، ولا تضر بالعمل ضرراً بيّناً، وقد وافق على هذا المالكيّة، وبينوا العيوب التي تخرج الرقبة من الجواز للتكفير بها، كقطع أذن أو بكم أو صمم أو جذام أو برص أو عرج وهرم شديدين .. وغيرها، وإلى مثل هذا هذا الشافعيّة، والعلّة عندهم أن المقصود تمكين العبد منفعته، وتمكينه من التصرف، وإلى نفس هذا الحكم والعلّة هذا الحنابلة موافقين للشافعيّة تماماً.

وقد خالف في ذلك الأحناف^(١) رغم اعتمادهم على مبدأ عام وهو لا تُجزئ الرقبة ذات عيب إذا فاتت منفعتها، ولكنهم أجازوا عتق الرقبة مقطوعة اليد أو الرجل أو اليد والرجل من خلاف، وعلّتهم في ذلك أنه يتمكن من المشي بالعصا، ومنفعة البطش قائمة، فالرقبة ليست مُستهلكة، في حين اعتبر قطع الأصبع أو الأذن أو اليد أو الرجل من باب أولى عيباً يُفوّت المنفعة عند الجمهور، ويضر بالرقبة ضرراً بيّناً يؤثر على العمل والإنتاج.

ودليل الأحناف^(٢) في ذلك قوله تعالى: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾^(٣) فهو دليل على أن الواجب رقبة مُطلقة، والتقيد بصفة السلامة زيادة، والزيادة على النص نسخ، ولكن مُطلق الرقبة يقتضي قيامها من كل وجه، والقائم من كل وجه دون وجه لا يكون مُطلقاً

والرأي الراجح مع الجمهور لما في الرقبة المعيبة من فوات منفعة وضرر بالعمل وتأثير على الإنتاج، وقد حدد كل من المالكيّة والشافعيّة والحنابلة عيوباً يمكن

(١) المبسوط (٧: ٢).

(٢) المبسوط (٧: ٢).

(٣) المجادلة: (٣).

تجاوزها في عتق الرقبة عن كفارة الظهار إذا كانت عيوباً ليست جسيمة، ولا تؤثر على الإنتاج، ولا تضر بالعمل، ولا تُفوت منفعة كبيرة.

٧- الرقبة المؤمنة: اتفق الجمهور على أن الرقبة المؤمنة شرط في العتق عن كفارة الظهار، وخالف في ذلك الأحناف^(١)، وقالوا يجوز عتق الرقبة الكافرة عن كفارة الظهار، إلا إنهم اشترطوا فيها أن لا يكون عبداً حربياً في دار الحرب.

واستدل الجمهور^(٢) بقوله عز وجل: ﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٌ وَدِيَّةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا﴾^(٣)، وقاسوا عليها سائر الكفارات في الظهار والجماع في نهار رمضان وغيرها.

أما الأحناف^(٤): فقد أخذوا بظاهر النص ولم يعتبروا هذا الشرط إذ أنهم لم يعتبروا الرقبة المؤمنة إلا في كفارة القتل، وأجزأ عندهم الرقبة الكافرة في الظهار واليمين والإفطار.

وقد ذكر الأحناف^(٥) حجة الجمهور وردوا عليها وأثبتوا حجتهم فقالوا: لا تُجزئ الرقبة الكافرة عند الشافعي، لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ﴾^(٦) ولحديث أبي هريرة رضي الله عنه: «أن رجلاً جاء إلى النبي ﷺ برقبة سوداء، وقال: علي عتق رقبة، أفتجزيني هذه؟ فامتحنها بالإيمان فوجدها مؤمنة»^(٧).

(١) المبسوط (٧: ٢-٣).

(٢) الشرح الصغير (٣: ٤٨١) والمجموع (١٧: ٣٦٨) والشرح الكبير (٢: ٥٨١).

(٣) النساء: (٩٢).

(٤) المبسوط (٧: ٢-٣).

(٥) المبسوط (٧: ٢-٣) وبدائع الصنائع (٦: ٢٩٢٩).

(٦) البقرة: (٢٦٧).

(٧) أخرجه أحمد (٤: ٢٢٢) (٢٨٨) / الموطأ + العتق (٩: ٧٧٧) الدارمي «نذور» (٢: ٢٤٤).

فامتحانه إياها دليل على أن الواجب لا يتأدى إلا بالرقبة المؤمنة، وقد استمر السرخسي^(١) في سرد حجته وفندها وهي:

١- ظاهر الآية: فالمنصوص اسم الرقبة مُطلقة لم تحدد بصفة الإيمان أو الكفر، وتقييدها بالإيمان زيادة على النص والزيادة على النص نسخ.

٢- لا يثبت ذلك عندهم (الأحناف) بالقياس ولا بخبر الواحد، وقياس المنصوص على المنصوص باطل عندهم، وكذا شروط الكفارات لا تثبت بالقياس كأصلها، ولا يجوز دعوى التخصيص، لأن التخصيص لما له عموم والمطلق غير العموم، وعدم أخذهم بالعمياء لأنها فائتة المنافع، وليس من باب التخصيص.

٣- لا يشترط عدم جواز الكافرة إذا جازت المؤمنة لأن كليهما رقبة وليس من باب التضاد، فتجوز الصغيرة والكبيرة وبينهم تضاد، والذكر والأنثى كذلك ..

٤- للمطلق حكم هو الإطلاق وفي حمله على المقيّد إبطال لحكمه.

وإن اشتراط صفة التابع في الصوم لكفارة اليمين ليس من باب حمل المطلق على المقيّد بل هي أخذاً بقراءة ابن مسعود^(٢) رضي الله عنه «فكفّارته صيام ثلاثة أيام مُتتابعات» وهي مشهورة عندهم.^(٣)

(١) هو أبو بكر محمد بن أحمد بن سهل السرخسي أحد علماء الأحناف المشهورين له عدّة كتب أشهرها (المبسوط) في الفقه الحنفي أملاه على طلابه من الجب الذي كان مسجوناً فيه لأنه نصح الحاكم توفي سنة (٤٨٣ هـ) / الجواهر المضئية (٢: ٢٨).

(٢) ابن مسعود: عبد الله بن مسعود بن غافل بن حبيب الهذلي أبو عبد الرحمن صحابي من أكابرهم فضلاً وعقلاً وقرباً من رسول الله ﷺ من السابقين إلى الإسلام، أول من جهر بقراءة القرآن قال عنه عمر بن الخطاب: «وعاء مليء علماً» توفي في المدينة المنورة عن ستين عاماً سنة (٣٢ هـ) / الإصابة (٦: ٢١٦) (٤٩٤٦).

(٣) تفسير ابن كثير (٣: ١٥٢).

٥- الرقبة المؤمنة خاصة بالعتق في حالة القتل وذلك لأن القتل من أعظم الذنوب والكبائر، ولا مساواة بين كفارته وغيرها من الكفارات، كما أن فيه إزهاق نفس مؤمنة مخاطبة بالإيمان، بخلاف أسباب الكفارات ففيها من التغليب ما ليس في سواها من الكفارات، وذلك لا يكون الإطعام بدلاً من الصيام في كفارة القتل بخلاف كفارة الظهار.

٦- استشهاد الشافعي بالآية: ﴿وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ﴾^(١) ليس بحجة لأن المصروف إلى الكفارة ليس الاعتقاد وإنما المصروف إليها هو الكفارة المالية. ومن خلال هذا السياق نجد أن خلاف الأحناف مع الجمهور خلاف أصولي بالدرجة الأولى وذلك:

أ - من حيث حمل المطلق على المقيّد.

ب- من حيث تخصيص العام.

ج- من حيث القياس.

د - اعتمادهم على ظاهر النص فالرقبة مُطلقة وتُجزئ فيها المؤمنة والكافرة، لغير كفارة الظهار في حين اختصت كفارة القتل بالنص لرقبة مؤمنة.

ومع أننا لا نسلم لجميع الحجج التي أوردها الأحناف وفندوها في الرد على الجمهور، لكننا نوافقهم الرأي في جواز عتق الرقبة الكافرة لغير كفارة القتل، وكذا لا يُجزئ فيها الإطعام كما يجزي في كفارة الظهار والأيمان، ولهذا وجب في هذه الحالة وللدليل القاطع بالنص تحرير رقبة مؤمنة مقابلها تغليظاً وتشديداً في كفارتها،

(١) البقرة: (٢٦٧).

في حين لا يصل منكر القول وزوره أو الحنث بالإيمان إلى درجة القتل من الإثم، فأجزأ عن ذلك عتق رقبة بدون تقييدها بصفة الإيمان، ولعل في ذلك حكمة ربانية بأن هذا العتق للرقبة الكافرة في الظهار والإيمان .. قد يكون سبباً لهداية هذه الرقبة ودخولها في الإسلام لما ترى من سماحته وشموليته واهتمامه حتى بأمر غير المسلمين من الرقيق وتحريرهم من رقهم بسبب أخطاء وذنوب المسلمين أنفسهم.

مع أننا لا ننكر ما لتحرير الرقبة المؤمنة من نفع وفائدة.

ومن جهة أخرى قد تقرر، أو مرّت ظروف على البلاد الإسلامية عدمت فيها أو ندرت الرقبة المؤمنة في منطقة معينة أو رقعة معينة من بلاد المسلمين.

٨- الحمل أو الجنين: لا يُجزئ عند الجمهور عتق الحمل أو الجنين، لأنه لا يعتبر رقبة مطلقاً وليس بنفس مُستقلة، بل هو مرتبط بأمه، ولا يتعدى كونه جزءاً منها، فهو بمثابة عضو من أعضائها، وقد قال بعدم الجواز الأحناف والشافعية والحنابلة. وعلة الأحناف^(١) كما ذكرنا بأنه لا يُعتبر نفساً مُستقلة ولا برقة مطلقاً وهو بمنزلة الجزء من الأم فهو يُعتق بعنقه أمه لكونه جزءاً منها كيدها أو رجلها، بينما الرقبة المطلقة هي ما كانت نفساً على حدة من كل وجه.

ومثل هذا قال الشافعية^(٢) وأضافوا بأنه لا يثبت له حكم الأحياء ولا تجب عليه زكاة الفطر، وكذلك الحنابلة^(٣) حذوا حذو الشافعية في ذلك وزادوا بأنه لم يثبت له ذلك وهو نطفة أو علقة وهو ليس آدمياً في تلك الحال بلا خلاف.

(١) المبسوط (٥: ٧).

(٢) المجموع (١٧: ٣٦٩).

(٣) انظر الشرح الكبير (٤: ٥٨٥).

وخالف في ذلك أبو ثور وقال بأن عتق الحمل أو الجنين يُجزئ لأنه آدمي مملوك يصح عتقه، فصح عن الرقبة كالمولود.

والحجة مع الجمهور كما بينا وهذا ما نرجّحه ونذهب إليه.

٩- الصغير: قال الجمهور يجوز عتق الرقبة الصغيرة، وقد ذهب إلى ذلك الأحناف والشافعية، في حين اختلف الحنابلة في الموضوع بين من قال بالإجازة ومن وضع لها شروطاً..

وقد ذهب الأحناف^(١) إلى جوازها لأنها قائمة من كل وجه وليست بفائدة المنافع من البطش والمشى والعقل والكلام وغيره، وأما كونها عديمة المنافع بسبب صغرها فليس هذا عيباً وهو من أصل الفطرة السليمة، ولا يُعدُّ نقصاناً فضلاً عن الاستهلاك. وقال الشافعية^(٢) بذلك مُعلّلين أن منافع الصغير تُرجى في المستقبل أكثر مما يُرجى من الكبير.

أما الحنابلة فقد اختلفوا فيما بينهم ضمن المذهب فقد أجاز ذلك الخرقي^(٣)، شرط أن يُصلي ويصوم^(٤) بينما حدّده القاضي^(٥) بما يزيد على سبع سنوات، لأنه

(١) المبسوط للسرخسي (٧: ٢).

(٢) المجموع للنووي (١٧: ٣٦٩).

(٣) الخرقي: عمر بن الحسين بن عبد الله الخرقي أبو القاسم فقيه حنبلي من أهل بغداد رحل عنها لما ظهر فيها سب الصحابة نسبته إلى بيع الخرق له تصانيف احترقت وبقي منها المختصر في الفقه يعرف بمختصر الخرقي توفي في دمشق (٣٣٤ هـ) الموافق (٩٤٥ م) / وفيات الأعيان (٦: ٢١٦).

(٤) انظر الشرح الكبير لابن قدامة (٤: ٥٨٧).

(٥) القاضي: أبو يعلى محمد بن الحسين بن محمد بن خلف بن الفراء أبو يعلى عالم عصره في الأصول والفروع وأنواع الفنون، من أهل بغداد ولاه القائم قضاء دار الخلافة وحران وحلون من تصانيفه (الإيمان) و(الأحكام السلطانية) و(الكفاية) توفي (٣٨٠ هـ) انظر طبقات الحنابلة (٢: ١٩٣).

إن كان دون سبع سنين لا تصح منه العبادات في ظاهر كلام أحمد، وفي حين نجد أن القاضي ربط جواز العتق بالسن، فإن الخرقى ربطه بالعقل حين اشترط الصلاة والصيام للرقبة، وهذا قد يأتي لمميز دون السابعة، وقد لا يأتي لمن زاد عن ذلك ما دام لا يعرف الصلاة والصيام، ونتحقق من سلامة الإتيان بذلك بنيته وأركانه.

وقال القاضي والبعض من أصحاب أحمد يُجوز عتق الطفل في الكفارة وقد قال بهذا الشافعي والزهري وعطاء، لأن المراد ههنا الإسلام بدليل عتق الفاسق، والمسلمون مؤمنون في الأحكام دون أن نعرف حقيقة أمرهم عند الله تعالى، ولهذا فإن حكم القتل يتعلق بكل مسلم مع قوله تعالى: ﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطْئًا﴾^(١).

والصبي محكوم بإسلامه، إذ أنه يرث المسلمين ويرثونه ويُدفن في مقابر المسلمين ويُغسل ويُصلّى عليه، واشترط إبراهيم النخعي للرقبة المؤمنة الطفل الذي صام وصلّى وأما إن لم يكن يشترط لها كونها مؤمنة فيجوز عتق الصغير ولو لم يصم ويصل.

وقال الشيخ^(٢): جواز عتقه أقرب للصواب لأن الإيمان والإسلام حاصل في حق الصبي الصغير، وقد دُلَّ بحديث رسول الله ﷺ^(٣) أن معاوية بن الحكم السلمي^(٤) أتى النبي ﷺ بجارية أعجمية فقال: يا رسول الله إن عليّ رقبة مؤمنة.

(١) النساء: (٩٢).

(٢) الشيخ: المقصود به أحمد بن حنبل شيخ المذهب عندهم.

(٣) رواه أحمد (٢: ٢٩١) / (٣: ٤٥١).

(٤) معاوية بن الحكم السلمي: صحابي روى عن النبي ﷺ وعنه روى ابن كثير وعطاء بن يسار وأبو سلمة بن عبد الرحمن وكان ينزل المدينة وسكن في بني سلم انظر تهذيب التهذيب (١٠: ٢٠٥) وأسد الغابة (٤: ٤٣١) رقم (٤٩٧٤).

وقال مكحول^(١): بعدم جواز عتق الصغير ولو صَلَّى وصام فهو نفس مؤمنة، ولكن لا تصح منه العبادة لأنه لا نية له فهو كالمجنون، وأنا نرى أن الحجة والدليل مع الجمهور بجواز عتق الصغير فيما ذهب إليه الشافعية والأحناف وظاهر المذهب عند الحنابلة وغيرهم.

١٠- الخصي: يجوز عتق الخصي عند الجمهور^(٢)، وبه قال الأحناف والشافعية والمالكية، وزاد المالكية في ذلك بكون عتقه جائز مع الكراهة.

وزاد الشافعية يجوز عتق الخصي والمحبوب لكون الحب والخصاء لا يضران ضرراً بيناً وكذا عند الأحناف فالخصاء لا يفوت منفعة.

١١- المرهون: يجوز عتق المرهون عند الجمهور.

قال الأحناف: «يجوز عتق المديون عن الكفارة وإن كان عليه السعاية في الدين وكذا يجوز عتق المرهون ولو كان الراهن معسراً وسعى العبد في الدين، لأن تلك السعاية ليست في بدل رقبته حتى يرجع به على الراهن إذا أيسر، فلا يكون هذا عتقاً بخلاف المريض مرض الموت إذا أعتق عبداً عن ظهاره ولا مال له سواه، لأنه يسعى في ثلثي قيمته للورثة، وتلك السعاية بدل رقبته فيكون في ذلك معنى عتق»^(٣).

(١) مكحول الشامي أبو عبد الله ويقال أبو أيوب فقيه دمشق كان من أهل مصر فأعتقه صاحبه فسكن بالشام روى عن النبي ﷺ رسلاً توفي سنة (١١٨ هـ) وقيل (١١٢ هـ) انظر تهذيب التهذيب (١: ٢٨٩، ٢٩٣) وأسد الغابة (٤: ٤٨١) رقم (٥٠٧٤).

(٢) انظر المبسوط (٧: ٥) والشرح الصغير (٣: ٤٨٦) والمجموع (١٧: ٣٦٩).

(٣) انظر المبسوط (٧: ١٩).

وزاد المالكية: «جواز عتق مرهون عند رب الدين أو عبدٍ جانٍ على غيره»^(١).

ومثل هذا قال الشافعية^(٢) ودليلهم في ذلك أنه كغيره في العمل.

١٢- الأجدع^(٣) ومقطوع الأذن: ذهب الجمهور^(٤) إلى جواز عتق

الأجدع ومقطوع الأذن، ودليلهم أنه كغيره في العمل ولا يضر بالعمل ضرراً
بيناً، بخلاف مقطوع اليدين فإن ذلك يؤثر على العمل ويضر به.

وأما المالكية وزفر^(٥) من الأحناف لا يُجزئ عندهم لأنه يخرج بالرقبة عن

شرط سلامتها من العيوب وزاد المالكية أنه يُجزئ إذا لم يستوعب القطع كامل

الأذن، قالوا: «ولا يُجزئ من قطع أصبع أو أذن أو عميٍّ أو بكم»^(٦)

وقالوا: «ويُجزئ قطع أذن لم يستوعبها»^(٧).

١٣- مقطوع اليد أو الرجل: لا يُجزئ عند الجمهور^(٨) مقطوع اليد أو

الرجل وقد قال بذلك المالكية والشافعية والحنابلة، ودليلهم العقلي في ذلك أن

(١) انظر الشرح الصغير (٣: ٤٥٨).

(٢) المجموع للنووي (١٧: ٣٧٠).

(٣) الأجدع: هو مقطوع الأنف.

(٤) انظر المبسوط (٧: ١٩) والشرح الكبير (٣: ٥٨٣) والمجموع (١٧: ٣٦٩).

(٥) زفر بن الهذيل بن قيس العنبري من تميم أبو الهذيل فقيه كبير من أصحاب أبي حنيفة أصله من أصبهان أقام بالبصرة وولي قضاءها وتوفى بها جمع بين العلم والعبادة وكان من أصحاب الحديث توفى سنة (١٥٨ هـ) انظر الأعلام (٣: ٧٨).

(٦) انظر الشرح الصغير (٣: ٤٨٢).

(٧) انظر الشرح الصغير (٣: ٤٨٦).

(٨) انظر الشرح الكبير (٤: ٥٨٣) والشرح الصغير (٣: ٤٨٦) والمجموع (١٧: ٣٦٩).

القطع لليد أو الرجل يضر بالعمل ضرراً بيناً ويخرج بالرقبة من شرط سلامتها من العيوب، إذ يتعبرون أن قطع اليد أو الرجل عيبٌ كبيرٌ فاليد آلة البطش، والرجل آلة المشي، فلا يتهياً له كثير من العمل مع تلفهما.

وخالف الأحناف^(١) في ذلك، دعواهم أن المنفعة لا تُفوتُ بقطع اليد أو الرجل فمنفعة المشي قائمة بالعصا، ومنفعة البطش باقية أيضاً فلم تكن مُستهلكة ونرى أن الرأي الراجح يميل مع الجمهور لما في قطع اليد أو الرجل من فوات منفعة، ولكننا لا نسلم بذلك على إطلاقه، فإنه من الممكن في عصرنا الحاضر عصر العلم والكمبيوتر أن يقوم الإنسان مقطوع اليد أو الرجل أو كليتهما معاً إذا كان من أهل الاختصاص والعلم والخبرة فإنه قد ينتج بلمسة زر ما ينتجه العامل بيديه ورجليه طيلة نهاره وليله، كذلك ويمكنه استخدام عضو صناعي يعوّضه.

١٤- عتق المكاتب^(٢): لا يُجزئ عتق المكاتب عند الجمهور، وقد ذهب كل من المالكية والشافعية^(٣) بأنه لا يُجزئ عتق المدبر^(٤) كمكاتب أو مبعّض ولا أم ولد ودليلهم في ذلك أنهم يستحقون العتق بغير كفارة، وبدليل أنه لا يجوز إبطاله بالبيع فلا يسقط بعقدهما فرض الكفارة كما لو أنه باع من فقير طعاماً ثم دفعه إليه عن الكفارة.

(١) انظر المبسوط (٧: ٢).

(٢) المكاتب: العبد يكتب على نفسه بثلثه فإذا سعى وأداه عتق، مختار الصحاح (٥٦٢).

(٣) انظر المجموع (١٧: ٣٧٠) / الشرح الصغير (٣: ٤٨٤).

(٤) المدبر: هو العبد الذي يعتقه سيده بعد موته فالعبد مدبر إذا دبره سيده، قال الرازي في مختار

الصحاح: التدبير عتق العبد عن (دبر) فهو (مدبر) انظر مختار الصحاح (١٩٨).

وقد اختلف الأحناف^(١) في ذلك فقد روى الحسن^(٢) عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه يجوز عتقه لأن رقه لم ينتقص بما أدّى من البدل، ولكن يُجزئ عن الكفارة في العتق استحساناً إذا كان قبل أن يؤدي شيئاً عن كتابته وقياساً لا يجوز، وهو قول زفر موافقاً للجمهور لأن استحقاق العتق والولاء يثبت بعقد الكتابة فوق ما يثبت بالتدبير والاستيلاد.

وذهب الحنابلة^(٣) في ذلك ثلاث روايات وعن أحمد روى أنه يُجزئ، وعنه لا يُجزئ مكاتب بحال، وعند شيوخ المذهب لا يُجزئ مكاتب وقد أدّى من كتابته شيئاً. (الرواية الأولى): يُجزئ عتق المكاتب مطلقاً وقد اختار ذلك أبو بكر^(٤) وهو مذهب أبي ثور، ودليل ذلك أنه عبد يجوز بيعه فأجزأ عتقه كالمدير، ولأنه رقة فيدخل في عموم مطلق قوله تعالى: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾.

(١) انظر المبسوط (٧: ٥).

(٢) الحسن البصري: هو أبو سعيد الحسن بن يسار البصري تابعي كان إمام أهل البصرة وحبر الأمة في زمنه ولد بالمدينة المنورة عام (٢١ هـ) كان يدخل على الولاة يأمرهم وينهاهم ولا يخاف في الحق لومة لائم توفي في البصرة عام (١١٠ هـ) انظر لسان الميزان (٢: ٢٥٩).

(٣) انظر الشرح الكبير (٤: ٥٨٥).

(٤) أبو بكر: هو عبد الله بن محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي الأصل الصالحي الخطيب شرف الدين أبو محمد وأبو بكر بن الشيخ أبي عامر ولد في ثمان وسبعين وخمسمائة بدمشق سمع من الخرقى والجزوي وسمع من أبي الفرج الجوزي ببغداد ومن البوصيري بمصر كان فقيهاً فاضلاً دينياً يشار إليه بالعلم والورع والزهد توفي سنة (٦٣٤ هـ) بدمشق انظر طبقات الحنابلة (٤: ٢٣٤) رقم (٣٤٢).

(الرواية الثانية): لا يُجزئ مُطلقاً، وقال بذلك أبو عبيد^(١) موافقاً للجمهور من المالكية والشافعية ودليله نفس دليل الجمهور.

(الرواية الثالثة): إذا كان أدى شيئاً من كتابته لم يُجزئه ولا أجزأه، وهذا قال الليث والأوزاعي وإسحاق وقال القاضي: هو الصحيح لأنه إذا أدى شيئاً فقد حصل العوض عن بعضه فلم يَجْزُ، كما لو أعتق بعض رقبة، وإذا لم يؤد أعتق رقبة كاملة مؤمنة سالمة الخلق تامة الملك لم يحصل عوضاً عن شيء منها فأجزأ عتقها، ولا يُجزئ عتق العبد عن كفارته مقابل مال يأخذه منه في قولهم جميعاً.

ونرى أن الرأي الراجح مع الجمهور لدليلهم الذي أوردوه من استحقاق المكاتب العتق بغير الكفارة، فالأولى أن يعتق شخص آخر بدلاً منه.

١٥- مقطوع الإبهام أو السبابة أو الوسطى في اليد الواحدة: لا يُجزئ

عند الجمهور^(٢) مقطوع الإبهام أو السبابة أو الوسطى في اليد الواحدة، ولنفس الدليل الذي سقناه سابقاً في مقطوع اليد أو الرجل، لأن ذلك عيب يمنع جواز العتق، ويخرج بالرقبة عن شرط سلامتها من العيوب، ولأن منفعة اليد تبطل بقطع تلك الأصابع المذكورة أو بكل واحدة منها عدا الخنصر والبنصر، فإنه لا يؤثر في الأمر إلا إذا قطعنا كليهما من يد واحدة معاً فعندها تبطل منفعة اليد، وأما إن قطعت الخنصر من كف والبنصر من كف أخرى أجزأت الرقبة في العتق عند الجميع، وزاد الحنابلة بأن قطع أنملة الإبهام كقطعها.

(١) أبو عبيد: هو القاسم بن سلام الهروي الأزدي الخزاعي الخراساني البغدادي، من كبار علماء

الحديث والأدب والفقه من كتبه «الطهور، القراءات، والأموال، النسب» تهذيب الكمال

(٢٣: ٣٥٤) رقم (٤٧٩٢) وتهذيب التهذيب (٧: ٣١٥).

(٢) الشرح الصغير (٣: ٤٨٢) والمجموع (١٧: ٣٦٩) والشرح الكبير (٤: ٥٨٢).

وقد خالف الأحناف^(١) في ذلك مجوزين قطع اليد بكاملها، بما فيها من سبابة وإبهام والوسطى والخنصر والبنصر وذلك لعدم فوات المنفعة وبقاء منفعة البطش قائمة.

إلا إنهم لم يُجيزوا عتق الرقبة إن كان القطع بثلاث الأصابع من كلتا اليدين لفوات منفعة البطش، وقطع أكثر الأصابع كقطعها جميعاً، وإن كان القطع من كل يد أصبعاً أو أصبعين سوى الإبهام يُجزئ عندهم، أما إذا كانت الإبهام مقطوعة في كلتا اليدين فمنفعة البطش فائتة، ولهذا فإنه لا يُجزئ في هذه الحالة.

والرأي الراجح مع الجمهور كما نميل إليه ولكن ليس على إطلاقه كما بينا في مقطوع اليد والرجل.

١٦- المريض: اتفق الجمهور^(٢) على أن المريض الذي يُرجى برؤه يُجزئ بالعتق عن كفارة الظهار، وأما إن كان مرضه مُزمناً ولا يُرجى برؤه فلا يُجزئ.

وقد قال بذلك الأحناف والمالكية والشافعية والحنابلة، والعلّة في إجزائه عند الأحناف مبدؤهم العام حول جواز الكفارة لمن لم تفت منفعته كالمريض الذي لا يُرجى برؤه فإن كان مُزمناً أو لا يُرجى شفاؤه فإنه لا يُجزئ وقال مثل ذلك المالكية والشافعية وزاد الحنابلة ولا يُجزئ النحيف العاجز عن العمل لأنه كالمريض الميؤوس من شفائه وإن كان يتمكن من العمل أجزأ.

والدليل الراجح كما نرى مع الجمهور إذا تفوت المنفعة من المريض المُزمن أو الذي لا يُرجى برؤه.

(١) المبسوط (٧: ٢).

(٢) انظر الشرح الكبير (٤: ٥٨٢) والمجموع (١٧: ٣٦٩) والشرح الصغير (٣: ٤٨٢) والمبسوط (٧: ٢).

١٧- الغائب: لا يُجزئ عتق الغائب عن كفارة الظهار عند الجمهور^(١)، وقد قال بذلك المالكية والشافعية في ظاهر المذهب، والحنابلة قالوا: لا يُجزئ غائب لأنه مشكوك في حياته ولا يُعلم خبره أحي هو أم ميت؟ أسليم هو أم معيب بعلة لا تُجزئ عتقه عن الظهار؟ وإن كان الأصل بقاء شغل الذمة فلا تبرأ بذلك، وهو مشكوك في وجوده فيشك في عتقه، وإن كان الأصل حياته فإن الموت لا بد منه، وانقطاع خبره دلالة على احتمال ذلك، وزاد الشافعية أنه لا يُجزئ في الكفارة وعلى وليه زكاة فطره، وقد اختلف أصحاب الشافعي^(٢) في المذهب مع ما ذكرنا أنه في ظاهر الأمر لا يُجزؤه ولكن قالوا أيضاً:

القول الأول: يُجزؤه عن العتق للكفارة وتجب زكاة الفطر عنه لأننا على يقين من حياته وعلى شك من موته، واليقين لا يُزال بالشك.

القول الثاني: لا يُجزؤه في الكفارة ولا تجب عليه زكاة الفطر، لأن الأصل في الكفارة وجوبها فلا تسقط بالشك، والأصل في زكاة الفطر براءة ذمته منها فلا تجب بالشك.

ونميل إلى أن الرأي الراجح يميل مع الجمهور لما بينوا من حجتهم.

١٨- أم الولد: لا يُجزئ عند الجمهور^(٣) عتق أم الولد وقد قال بهذا مالك والشافعي وظاهر مذهب أحمد وأبو عبيد وأصحاب الرأي.

(١) انظر الشرح الصغير (٣: ٤٨٢) والشرح الكبير (٤: ٥٨٢) والمجموع (١٧: ٣٧٠).

(٢) انظر المجموع (١٧: ٣٧٠).

(٣) انظر الشرح الكبير (٤: ٥٨٤) والمجموع للنووي (١٧: ٣٧٠).

وعن أحمد رواية أخرى أنها تُجزئ^(١) ويُروى ذلك عن الحسن وطاووس^(٢) والنخعي لقول الله تعالى: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾^(٣) ومُعْتَقُهَا قد حرَّرها، وقد رجح الحنابلة^(٤) إجازة عتقها وذلك لأن عتقها بسبب آخر كما لو اشترى عبداً بشرط العتق أو قريباً له، وكما قال لعبده أنت حر إن دخلت الدار ونوى عتقه عن كفارته عند الدخول، وولد أم الولد الذي ولدته بعد كونها أم ولد حكمه حكمها فيما ذكرنا، وذلك بالعتق بموت سيدها وعند المالكية^(٥) لا يُجزئ عتق المبعّض والمكاتب والمدبر ونحوه فتدخل أم الولد فيه.

والرأي الراجح مع الجمهور كما نرى لكون عتق أم الولد يتم بموت سيدها فالأولى عتق رقبة تامة.

المسألة الثانية: ما اختلف فيه العلماء

١- قطع الأنامل والأصابع: اختلف العلماء في هذه المسألة فعند الأحناف^(٦) يُجزئ عتق العبد الذي قُطعت كامل أصابعه أو أنامله من يد واحدة، لأنهم بالأصل يجوزون عتق الرقبة مقطوعة اليد كما بيّنا سابقاً فقطع الأصابع والأنامل

(١) الشرح الكبير (٤: ٥٨٤).

(٢) طاووس: بن كيسان اليماني أبو عبد الرحمن الحميري الجندي مولى بجير بن يسار من أبناء الفرس وقيل اسمه ذكوان وطاووس لقبه، من عباد اليمن وسادات التابعين حج أربعين حجة وتوفي سنة (١٠٠ هـ) وقيل (١٠٦ هـ) انظر تهذيب التهذيب (٣: ٣٢٢).

(٣) المجادلة: (٣).

(٤) الشرح الكبير (٤: ٥٨٤).

(٥) الشرح الصغير (٣: ٤٨٤).

(٦) المبسوط للسرخسي (٧: ٥).

من باب أولى، ولكن إذا كان القطع للأصابع أو الأنامل من الكفين فهنا يختلف الأمر، فإن كان القطع من كلتا اليدين ثلاث أصابع مقطوعة لم يُجزئ لفوات منفعة البطش وقطع أكثر الأصابع أي قطع أمتلئين من كل أصبع عدا الإبهام فقطع أتملة واحدة كقطعها جميعاً، وإن كان المقطوع من كل يد أصبعاً أو أصبعين سوى الإبهام يُجزئ لأن منفعة البطش باقية وإن كان مقطوع الإبهام من كل يد فمنفعة البطش فائتة فلا يُجزئ، أما عند المالكية^(١) فيكفي قطع أصبع واحدة بل أمتلئين من أصبع عدا الإبهام فإن قطع أتملة واحدة منه يمنع جواز عتق الرقبة إذ تصبح الرقبة عندهم مَعِيَّة ولا يتحقق فيها شرط السلامة من العيوب.

وذهب الشافعية والحنابلة^(٢) معاً إلى رأي مُشابه، بأن مقطوع الإبهام أو السبابة أو الوسطى لا يُجزئ، لأن منفعة البطش تبطل بقطع كل واحدة منها، ويُجزئ مقطوع الخنصر أو البنصر، لأنه لا تبطل منفعة اليد بقطع إحدهما أما إن قُطعتا جميعاً: فإن كانتا من كف واحدة فإنها لا تُجزؤه لأنه تبطل منفعة اليد بقطعهما، وإن كانت كل واحدة من كف أجزاء، لأنها لا تبطل منفعة كل كف بذلك، وإن قطع منه أمتلتان فإن كانتا من الخنصر أو البنصر أجزاء، وإن كانتا من السبابة أو الوسطى لم يُجزئه لأنها تبطل منفعة الأصبع، وإن قُطعت منه أتملة فإن كانت من غير الإبهام أجزاء، وإلا لم تُجزئ لأنه تبطل به منفعة الإبهام.

ونميل إلى هذا الرأي ولكن ليس على إطلاقه كما بينا في مسألة مقطوع اليد والرجل.

(١) الشرح الصغير (٣: ٤٥٨).

(٢) انظر المجموع للنووي (١٧: ٣٦٨) والشرح الكبير (٤: ٥٨٢).

٢- عتق المدبر^(١): اختلف العلماء في جواز عتق المدبر فقد ذهب كل من الأحناف والمالكية إلى أنه لا يُجزئ عتقه، في حين ذهب الشافعية والحنابلة إلى أنه يُجزئ عتقه.

وحجة المالكية والأحناف^(٢) أنه قد استحق العتق بسبب آخر، فأصبح شبهة في الرق، مثله مثل المكاتب أو المبعوض وأم الولد، كما أن بيعه عند أصحاب الرأي غير جائز.

أما عند الشافعية والحنابلة^(٣): فقد أجازوا عتقه، لأن عتقه غير مستحق عندهم وبديل أنه يجوز إبطاله بالبيع.

والرأي الراجح كما نراه مع الذين قالوا بعدم جواز عتقه لكونه يستحق هذا العتق بسبب آخر، ولكن عصر الرقيق قد انتهى وقد سعى الإسلام إلى إنهاء الرق ودعا إلى ذلك لتحرير الناس من العبودية، فالناس جميعهم عباد الله ولا فرق لعبد على آخر إلا بالتقوى والعمل الصالح ناهيك عما أمر به ﷺ من حسن معاملتهم قبل تحريرهم، ومساواة العبد مع سيده في المأكل والمشرب والملبس.

٣- عتق الأخرس: وجواز عتقه على خلاف المذاهب^(٤)، فقد قال بجواز عتقه الشافعي، وعند أحمد يجوز إذا فهمت إشارته، ومنع من جواز عتقه أبو حنيفة ومالك.

(١) المدبر: دبر الرجل عقله تدبيراً، إذا أعتقه بعد موته فهو مدبر.

(٢) انظر الشرح الصغير (٣: ٤٨٤).

(٣) انظر الشرح الكبير (٤: ٥٨٦) والمجموع (١٧: ٣٧٠).

(٤) انظر المبسوط (٧: ٢) والشرح الصغير (٣: ٤٨٢) والمجموع (١٧: ٣٦٩) والشرح الكبير (٤: ٥٨٣).

وعلة عدم جواز عتقه عند الأحناف، أن منفعة الكلام مقصودة، وإنما باين
الآدمي سائر الحيوانات بالنطق والبيان، ففواتها يكون استهلاكاً من كل وجه، أما
المالكية، فقد اعتبروها عيباً مشيناً ويُخرج الرقبة من شرط السلامة من العيوب.

وعند كل من الشافعية والحنابلة رأيان فعند الشافعية يُجزئ على إطلاقه،
والرأي الآخر يُجزئ إذا عُقِلَتْ إشارته، وبهذا الرأي يشترك معهم الحنابلة والرأي
الثاني للحنابلة لا يُجزئ إلا إذا اقترن صمم مع البكم فإنه لا يُجزئ في ظاهر
المذهب وفي رأي أحمد يُجزئ إن عَقِلَ بالإشارة.

وأرى أن الرأي الراجح جواز عتقه إذا فهمت إشارته، وكذا لو كان متعلماً
ويستطيع التعامل مع الناس بالكتابة، أو كان صاحب مهنة أو حرفة لا تتطلب الكلام.

٤- عتق الأصم: اختلف العلماء في جواز عتقه^(١)، فقد ذهب الأحناف إلى

كونه يُجزئ إلا إذا اجتمع مع الصمم خرس، فإنه لا يُجزئ، إذ يصبح به فاقد
المنفعة، أما المالكية: فقد ذهبوا إلى عدم جواز عتقه لاعتباره عيباً فادحاً عندهم،
وخاصة إذا اجتمع مع البكم، وعند الشافعية يُجزئ لأن الصمم يزيد في العمل
ويساعد في الإنتاج ولا يضر به، لأنه لا يسمع ما يشغله، ونرى جواز عتقه لكون
الصمم لا يضر بالعمل.

٥- عتق عبدٍ جانٍ على غيره: يُجزئ عند مالك والشافعي عبد جانٍ على

غيره^(٢)، إن خلص بدفع الدين أو أرش الجناية، أو بإسقاط رب الحق حقه، فهو
أعم وإن لم يخلص، فعنده أن تلك الرقبة لا يُجزئ عتقها.

(١) انظر المبسوط (٧: ٢) والشرح الصغير (٣: ٤٨٢) والمجموع (١٧: ٣٦٩) والشرح الكبير (٤: ٥٨٣).

(٢) الشرح الصغير (٣: ٤٨٢) والمجموع (١٧: ٣٦٩).

٦- العتق على جعل: لا يُجزئ عند أبي حنيفة عتق المظاهر عبده على جعل قلّ ذلك الجعل أو كثر، لأن التكفير بما يخلص لله تعالى، ولأنه قصد به العوض ولهذا قال رسول الله ﷺ فيما يؤثر عن ربه عز وجل يقول الله تعالى^(١): «أنا أغنى الشركاء عن الشرك فمن عمل لي عملاً وأشرك فيه غيري فهو كله لذلك الشريك وأنا منه بريء».

وإن وهب له الجعل بعد ذلك لم يُجزه عن الكفارة لأن هذا إبراء عن الدين ولا مدخل للإبراء عن الدين في الكفارات.

ج- مسائل متنوعة تتعلق بالعتق:

١- إن اشترى أباه ومن ينوي به العتق عن ظهاره من أقاربه اختلف الأحناف مع العلماء في هذا الأمر فقد قال بعدم جواز ذلك المالكية والشافعية والحنابلة^(٢)، وقال الأحناف: بجوازه، ومع خلافهم في المذهب اختلفوا فيما بينهم، فقد منع جوازه أبو حنيفة رحمه الله تعالى بالقياس في رأيه الأول، وأما المالكية والشافعية والحنابلة فلم يُجيزوا ذلك، والعلّة في الأمر أن القريب أو الأب بمجرد شرائه يصبح مستحق العتق بالقرابة فلا يُجزئ عن الكفارة ويجوز عتقه، وقال بذلك أيضاً أبو ثور، وقال الأحناف^(٣) يُجزئ عتقه استحساناً، لأنه يُجزئ عن كفارة البائع فأجزأ عن كفارة المشتري كغيره، وحجة الأحناف في ذلك ظاهر

(١) أخرجه مسلم (٤: ٢٢٨٩) رقم (٢٩٨٥) / ابن ماجه (٢: ١٤٠٥) رقم (٤٢٠٢) / أبو يعلى (١١: ٦٥٥٢).

(٢) انظر الشرح الصغير للدردير (٣: ٤٨٣)، المجموع (١٧: ٣٧٠)، الشرح الكبير لابن قدامة (٤: ٥٨٣).

(٣) انظر المبسوط (٧: ٩٠٨).

الآية، ففيهما أمر بالتحريم وهو تصيير شخصٍ رقيقٍ حراً، كالتسويد تصيير المحل أسود، ولأن شراء القريب عتق بدليل حديث رسول الله ﷺ: «لا يُجزئ ولد والده إلا أن يجده مملوكاً فيشتريه فيعتقه»^(١).

والدليل على أنه لو اشترى نصف قريبه يضمن لشريكه إن كان موسراً، والضمان الذي يختلف باليسار والإعسار لا يكون إلا عن عتق، وهذا لأنه بالشراء يصير مملوكاً والملك في القريب إكمال لعلّة العتق، فإذا أضيف إلى الشراء كان به مُعتقاً لأن السبب بالقراءة الموجب للحكم بواسطة كالموجب بغير واسطة في كون الحكم مضافاً إليه، والدليل عليه يثبت عتق القريب بالقراءة والملك جميعاً، قال رسول الله ﷺ: «من ملك ذا رحمٍ محرمٍ فهو حر»^(٢).

والعتق صلة، وللملك تأثير في استحقاق الصلة، ولكل واحد من الوصفين لكونه مؤثراً علّة، ومتى تعلّق الحكم بعلّة ذات صلة ووصفين فالحكم لآخرهما وجوداً، لأن تمام العلّة به، وآخر الوصفين هنا الملك فيكون به مُعتقاً وهو كالشهادة على النسب بسبب الموت يوجب ضمان الميراث عند الرجوع لأنه آخر الوصفين وما أثبتته الشهود، ولا يدخل في هذا شهادة الشاهد الثاني، فلا يُحال بالإتلاف عليها وإن تمت بها الحجّة، لأن الشهادة لا توجب شيئاً بدون القضاء، والقضاء يكون بهما معاً، وبهذا تبين فساد قول من قال إن العتق مستحق بالقراءة، لأن العتق لا يثبت قبل كمال العلّة ولا يجوز على الشراء.

(١) أخرجه مسلم (٢: ١١٤٨/١٥١٠) / الترمذي (٤: ٣١٥/١٩٠٦) / أبي داود (٤: ٩٣٧/٣٣٥) / ابن ماجة (٢: ٣٦٥٩/١٢٧) / النسائي (٣: ٤٨٩٦/١٧٣).

(٢) أخرجه ابن ماجة (٢: ٨٤٣)، (٢٥٢٤) / وأبو داود (٤: ٢٥٩) رقم (٣٩٤٩) / والترمذي (٣: ٦٤٧).

وعند الأحناف أيضاً^(١) أن العتق يكون مجازاة له إذا قصد ذلك، ولا يكون فرضاً، وإذا قصد به الكفارة كان عتقاً في حقه عنها، فهو كمن فرض عليه نفقة أخيه فصرف إليه زكاة ماله جاز، وسقطت النفقة حكماً إلى المقصود.

أما الرد على أن عدم جواز صرف هذه النفقة لأبيه فإنها تجوز، كما جاز صرفها إلى عبيده، بخلاف الطعام والكسوة، فصرفه إلى عبيده لا يجوز، فإلى أبيه أولى.

أما إذا ورث أباه ينوي به الكفارة، لا يُجزؤه لأن الميراث يدخل في ملكه من غير صنعه، وبدون الصنع لا يكون محرراً، والتكفير إنما يتأدى بالتحريم، ولهذا لا يضمن لشريكه إذا ورث نصف قريبه، وإن قال: فلان حر يوم اشتريته، ثم اشتراه ونوى به عن ظهاره لا يُجزؤه، لأنه إنما يعتق عند الشراء بقوله: حر ولم يقترن به نية الكفارة وإن كان عنى بقوله: هو حر يوم اشتريته عن ظهاري، أجزاء ذلك لاقتران نية الكفارة بالعتق.

وذكر الحنابلة^(٢) حجتهم في كونه لا يُجزئ، لقوله تعالى: «فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ» والتحريم: فعل العتق، ولم يحصل هنا التحرير بعتق، فلم يكن متمثلاً للأمر لأن عتقه مستحق بسبب آخر فلم يُجزؤه، كما لو ورثه ينوي به العتق عن كفارة أو كأم الولد. ويخالف البائع المشتري من جهتين:

أحدهما: أن البائع يعتقه، والمشتري لم يعتقه، وإنما يُعتق بعتق الشرع عن غير اختيار منه.

(١) المبسوط (٧: ٩).

(٢) الشرح الكبير لابن قدامة (٤: ٥٨٣).

الثاني: أن البائع لا يستحق عليه عتقه والمشتري بخلاف ذلك.

ونرى أن الرأي الراجح هو القائل بعدم جواز عتقه لكونه مستحقاً العتق بسبب آخر.

٢- هل يشترط عتق رقبة كاملة؟ حتى تُجزئ عن الكفارة؟ أو بشكل آخر هل يُجزئ عتق نصف رقبة وصيام شهر؟ أو هل يجوز عتق نصف رقبة عبد ونصف رقبة أمة؟ أو نصف رقبة عبيدين؟ أو نصف رقبة أمتين؟ أو لو كان عليه عتق أربع رقاب فأعتق رقبة وصام أربعة أشهر وأطعم ستين مسكيناً فهل يُجزؤه ذلك؟

إن هذا الموضوع يحتاج إلى تفصيل فيما يخص كل مذهب ولكن بشكل عام اتَّفَق الأحناف والمالكية^(١) في كثير من النقاط حول هذا الأمر فلا يجوز عتق نصف رقبة وصيام شهر أو إطعام ثلاثين مسكيناً لأن الأصل أن نصف الرقبة ليست برقبة ولا يمكن إكمال أحد البدلين بالآخر، وكذلك لا يُجزئ عتق نصف رقبتين لأن نصف الرقبتين ليس برقبة والشركة في كل رقبة تمنع التكفير بها، بخلاف الأضحية إذ أن الشركة لا تمنع الأضحية كما في البدنة.

ولو أعتق عبداً عن ظهارين فله أن ينوي هذا العتق عن أي ظهار شاء ويحل له بمجامعة تلك المرأة وكذلك الصوم والإطعام، وعند زفر لا يجوز قياساً لانعدام نية التعيين لأنه يصير مُعْتَقاً عن كل ظهار نصف رقبة، وليست إحداها بأولى من الأخرى فهو كما لو أعتق رقبة عن كفارة القتل والظهار، ووجه الاستحسان في هذه المسألة أن نية التعيين في الجنس الواحد لغو غير مفيد فلا تعتبر، بخلاف

(١) انظر المبسوط (٧: ١٠) والشرح الصغير (٣: ٤٨٤، ٤٨٥).

الجنسين كمن ينوي قضاء صيام أيام من رمضان دون أن يُعلق ذلك الصيام ليوم الخميس أو الجمعة فإن ذلك يُجزؤه، بخلاف ما لو كان عن قضاء ونذر فوجب التعيين وإلا لم يجزئ الصيام.

والمالكية^(١) لم يُجيزوا هذه الكفارة واختلفوا فيما لو كان عدد المعتق عنه بعدد الكفارات إن لم يتم التعيين فإن قصد التشريك لم يُجزئ عندهم حتى ولو زاد عدد الرقاب عن عدد المظاهرٍ منهن كأن أعتق خمساً من الرقاب عن أربع قاصداً التشريك، أما لو تم التعيين يُجزئ العتق عندها.

وأما الشافعية^(٢) فقد أجازوا عتق نصف العبد في وقت ثم عتق نصفه الآخر من شريكه في وقت آخر وجعلوا ذلك كإطعام المساكين في وقتين مختلفين، شرط أن يكون نيته عند عتق النصف الأول هي نية عن عتق الجميع فإن ذلك يُجزؤه وقد وافق الحنابلة^(٣) حكم الشافعية في هذه المسألة.

أما فيما لو أعتق نصف عبيدين أو نصف أمتين أو نصف عبد ونصف أمة أو نصفي أمتين ففيه أكثر من رأي ضمن المذهب الواحد فقد قال الشافعية^(٤) حول هذه المسألة ثلاثة وجوه أحدهما: يُجزؤه لأن أبعاض الجملة كالجملة كما في زكاة الفطر وزكاة المال فكذا في الكفارة.

الثاني: لا يُجزؤه لأن المأمور به عتق رقبة كاملة ولم يتم ذلك.

(١) الشرح الصغير (٣: ٤٨٤، ٤٨٥).

(٢) انظر المجموع (١٧: ٣٧١).

(٣) انظر الشرح الكبير (٤: ٥٨٨، ٥٨٩).

(٤) انظر المجموع (١٧: ٣٧١).

الثالث: إن كان باقيهما حراً أجزأ وذلك لأنه يحصل به تكميل الأحكام والتمكين من التصرف في منفعه على التمام وأما إن كان مملوكاً لم يجزئه لأنه لم يحصل به تكميل الأحكام ولا التمكين التام.

أما الحنابلة فقد قال الخرقي: «يُجزؤه وهو أكثرهم»^(١).

وقال أبو بكر بن جعفر^(٢): لا يُجزؤه «لأن المقصود من العتق تكميل الأحكام»^(٣).

وقال أحمد الأولى أنه لا يُجزئ إذا لم يكن الباقي منهما حراً لتكميل الأحكام وتخليص الآدمي من ضرر الرق ونقصه بخلاف ما يثبت بعتق رقبة كاملة.

وأرى أن الرأي الراجح أنه لا يُجزئ إلا إذا كان الباقي من الرقبة حراً لتخليص الآدمي من الرق.

٣- عتق غير المظاهر عنه: ميّز العلماء في العتق عن المظاهر من غيره حالتين:

الحالة الأولى: أن يكون الإعتاق عنه وقد وافق الجمهور^(٤) على ذلك من الحنابلة والشافعية بعوضٍ وأما المالكية فقد اکتفوا بموافقته ورضاه إن أخبر بعد أن أعتق عنه غيره، وأضافوا لهذا شرطاً آخر هو العزم على الوطء.

(١) انظر الشرح الكبير (٤: ٥٨٨، ٥٨٩).

(٢) أبو بكر بن جعفر: هو أحمد بن جعفر بن محمد أبو بكر البزاز سكن حلب وحدث عن سوار بن عبد الله القاضي وحيد بن دنجويه النسائي وروى عنه الحافظ النيسابوري وأبو الفضل الشيباني انظر تاريخ بغداد (٤: ٦٢) رقم ١٦٨٠.

(٣) الشرح الكبير (٤: ٥٨٩).

(٤) انظر المبسوط (٧: ١٠، ١٢) والشرح الصغير (٣: ٤٨٦) والمجموع (١٧: ٣٧١) والشرح

الكبير (٤: ٥٨٥).

أما الأحناف فقد قالوا: في الأمر وجهان فإن كان يُجْعَل كأن قال: أعتق عبدك عن ظهاري على ألف درهم فأعتقه جاز عن ظهاره استحساناً ووجب عليه المال، وخالف في ذلك زفر رحمه الله تعالى فقال: يُعْتَقُ عن المُعْتَقِ والولاء له ولا يُجزئ عن ظهار الأمر ولا مال عليه لأنّه التمس منه محلاً وهو أن يعتق مالك نفسه من غيره ولا عتق فيما لا يملكه ابن آدم ووجه هذه المسألة فيما لو قال: أعتق هذا العبد عني.

وأما إن كان بدون جعل بأن قال: أعتق عبدك عن ظهاري بغير شيء فأعتقه المأمور فإنه على قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى: الولاء للمأمور فلا يُجزئ عن ظهار الأمر وهو القياس ووافق أبو يوسف الجمهور ودليل الجمهور هو إضمار التملك كما في الأول وهذا المالك حصل بعوض أو بغير عوض يجوز عن كفارته إذا أعتقه.

وإن كان العتق بغير أمره فرأي الجمهور^(١) أنه لا يُجزؤه وقد قال بذلك الأحناف والشافعية وأما الحنابلة فقد وافقوا الجمهور في العتق والصيام وقالوا بجواز الإطعام عنه ولو كان بغير إذنه.

أما المالكية^(٢) فقد أجازوا العتق ولو كان بغير أمره ما دام شرطاهما قد تحققا وهما العزم على الوطء ورضاء المعتق عنه بعد أن بلغه الخبر، ولا تأثير في الأمر إن كان يجعل أو بغير جعل، إلا أنهم استحبوا تخصيص العتق في الظهار بمن بلغ سن الأمر بالصلاة بأن يكون ممن عرف الإسلام وعَقِلَ العبادة.

(١) انظر المبسوط (٧: ١٢) / المجموع (١٧: ٣٧١) / الشرح الكبير (٤: ٥٨٥).

(٢) انظر الشرح الصغير (٣: ٤٨٢).

والدليل مع الجمهور ورأيهم الراجح في المسألة، وذلك لكون الكفارة عبادة ومن شرطها النية فلا يصح أداؤها عمن وجب عليه بغير أمره مع كونه من أهل الأمر كالحج، ولأنه أحد خصال الكفارة فلم يصح عن المكفر بغير أمره كالصيام.

٤- اشترى عبداً بقصد العتق: رأي الجمهور^(١) عدم صحة العتق ما دام بشرط ولا يُجزؤه في ذلك وقد قال بذلك المالكية وظاهر المذهب عند الشافعية والحنابلة ودليلهم في المسألة أن البائع قد يضع عنه شيئاً من الثمن فلا تعتبر رقبة كاملة، وقد أخذ الشافعية والحنابلة بعدم الجواز قياساً على شراء قريبه ونوى بشرائه العتق عن الكفارة أو قال: إن دخلت الدار فأنت حر ثم نوى عند دخوله أنه عن كفارته.

وخالف الأحناف الجمهور وقالوا: يُجزئ قياساً على شراء القريب والأصل في خلافهم مع الجمهور أنهم قاسوا المسألة في أمر لم يأخذ به الجمهور أصلاً وهو: القياس على شراء القريب لعتقه.

وأرى أن الرأي الراجح مع الجمهور لأنه قد يُوضع من ثمنه بشرط العتق وبذا تكون الرقبة غير كاملة.

٥- ما حكم من ملك رقبة لا يستغني عنها؟ اتفق الجمهور^(٢) على من ملك رقبة ويستغني عن خدمتها فلا خلاف في المسألة في ضرورة عتقها أما إن كان لا يمكنه الاستغناء عن خدمتها لكبر سن أو مرض مزمن أو عظم خلق أو مما يعجز عن أن يخدم نفسه فقد انقسموا قسمين:

(١) انظر الشرح الكبير (٤: ٥٨٤) والشرح الصغير (٣: ٤٨٣).

(٢) انظر المبسوط (٧: ١٣) والشرح الصغير (٣: ٤٨٦، ٤٨٧).

القسم الأول: قال: بوجوب العتق لهذه الرقبة: الأحناف والمالكية^(١) والأوزاعي، ودليلهم: أنه وجد ما يتأدى به الأصل فلا يتأدى الواجب بالبدل وزاد المالكية حتى يجب على من ملك بيتاً أن يبيعه ليشتري رقبة فيعتقها واستدلوا بأن الصوم للمعسر أو العاجز عما يحصلها به وقت إخراجها، فالقادر إلى إخراجها أو على ما يشتريها به ولو احتاج له لمنصب أو لمرض أو لسكنى دار لا يملك غيرها ولا فضل فيها أو كان كتب فقه أو حديث أو دابة لركوبها فإن العتق يلزمه ولا يُجزؤه الصوم ولا يُعذر بالاحتياج تشديداً عليه حيث ارتكب منكراً من القول وزوراً.

أما الشافعية والحنابلة^(٢) فقد أجازوا انتقاله إلى الصوم لأن ما يستغرق حاجته كالمعدوم في جواز الانتقال إلى البدل كما نقول فيمن معه ماء يحتاج إليه للعطش، ولا يتوضأ به.

أما إن كان ممن يخدم نفسه فعند الشافعية للأمر وجهان:

الأول: يلزم العتق لأنه مستغن عنه.

الثاني: لا يلزم لأنه ما من أحد إلا ويحتاج إلى الترفه والخدمة.

والدليل مع الجمهور، فلا تتناسب الخدمة والترفه لمن اقترف منكراً من القول وزوراً.

ونرى أن الرأي الراجح: إن كان لديه رقبة أو ملك ثمنها دنائير فلا يُجزؤه الانتقال إلى الصيام ووجب عليه العتق، ولا نرى بضرورة بيعه بيته الذي يسكنه

(١) انظر المبسوط (٧: ١٣) والشرح الصغير (٣: ٤٨٦).

(٢) انظر المجموع (١٧: ٤٦٧، ٤٦٨) والشرح الكبير (٤: ٥٨٤).

ولا يملك غيره حتى يشتري الرقبة، بل يُجزؤه عندها الانتقال إلى الصوم لأنه في ملكه فيه كالمعدوم لكونه مشغولاً بحاجته، وكذا نرى لو أن الرقبة التي عنده كانت لضرورة قصوى لأجل خدمته لكبر سن أو عجز أو مرض مزمن، لا بدل له عنها ليقوم بحاجته الضرورية فعندها لا يجب العتق، ويُجزؤه الانتقال إلى الصيام لأنها تصبح في ملكه كالمعدوم لكونه مشغولاً بحاجته وهي كالماء يشربه للضرورة.

المطلب الثاني : الكفارة بالصيام

إن عجز المظاهر الحر عن تحصيل رقبة لعتقها عن ظهاره بسبب إعساره أو غيره فإنه ينتقل إلى التكفير عن ظهاره بصيام شهرين متتابعين، وهذا أمر متفق عليه بين العلماء كما بينا في بداية كفارة الظهار، وسنبحث فيما يلي فيما يقطع التابع عند العلماء وما اختلفوا فيه في هذا الأمر.

المسألة الأولى : ابتداء الصيام وهو معسر ثم أيسر وهو في صيامه.

اختلف العلماء حول هذه المسألة اختلافاً بيناً فعلى حين اعتبر الأحناف^(١) أن الصيام لا يُجزؤه، وعليه أن يعود إلى العتق، ويتم صيامه نفلاً استحباباً، ودليلهم في ذلك أنه بإيساره قد انتقض^(٢) صيامه لأنه قدر على الأصل قبل حصول المقصود بالبدل، فإن المقصود إسقاط الكفارة عنه وذلك لا يحصل قبل تمام الشهرين، وهو كالمتميم إذا وجد الماء قبل فراغه من الصلاة، والطارئ من اليسار قبل حصول المقصود كالمقترن بحالة الشروع في الصوم.

(١) انتظر المبسوط (٧: ١٢).

(٢) انتقض صيامه: وذلك في حكم جوازه عن الكفارة أما أصل الصوم فباقٍ ويُستحب إتمامه نفلاً عن الكفارة.

أما المالكيّة^(١) فقد حدّدوا لذلك ثلاثة أيام إن أيسر خلالها فيعود إلى العتق، وإن أيسر بعد دخوله في اليوم الرابع فليس عليه عودة إلى العتق ويستمر في صيامه، قال في أقرب المسالك: «وتمادى المظاهر الحر العاجز عن العتق على صومه وجوباً إلا أن يفسد صومه بمفسد من المفسدات ولو في آخر يوم منه فإنه يرجع للعتق ولا يُجزّؤه الصوم ويُندب له كما في المذهب الرجوع إلى العتق فيما لو أيسر في اليوم الثاني، ويجب إتمام صومه ما أيسر في يوم من الأيام التي يرجع فيها للعتق وجوباً كالأول أو ندباً كالثاني والثالث ولو تكلف العتق معسرٌ كما لو تداين وعتق أجزأ عنه»^(٢).

أما الشافعيّة^(٣) فالحكم في هذه المسألة عندهم ما دام قد دخل في الصوم فلا يلزمه العتق ولو أيسر من أول يوم، وإن قالوا يُندب له العود للخروج من الخلاف لأن العتق أفضل من الصوم لما فيه نفع الآدمي، وقال المزني في المجموع^(٤): يطل صومه كما قال في المتيمّم إذا رأى الماء في الصلاة.

أما الحنابلة^(٥): فلا عبرة عندهم بإعساره وإيساره، لأن الأصل عندهم أن الكفارة تُحدّد وتجب بحسب وضعه من إعسار أو إيسار حال وجوبها، فإن كان

(١) انظر الشرح الصغير على أقرب المسالك للدردير (٣: ٤٨٨، ٤٨٩).

(٢) الشرح الصغير على أقرب المسالك (٣: ٤٨٩).

(٣) انظر المجموع (١٧: ٣٧٦).

(٤) المزني: هو أبو إبراهيم إسماعيل بن يحيى المزني المصري سمع الشافعي وحدث عنه ابن إسحاق بن خزيمة السلمي وأبو يعقوب المروزي كان زاهداً عالماً مجتهداً قوي الحجّة من كتبه (الجامع الكبير، الجامع الصغير) توفي سنة (٢٦٤ هـ) انظر الأسماء والكنى للدولابي (١: ٢٣٦)، معجم المؤلفين رقم (١٥٤) لعمر رضا كحالة.

(٥) انظر الشرح الكبير (٤: ٥٧٨).

موسراً وجب عليه العتق ولو أعسر قبل أن يعتق فلا يجوز له أن ينتقل إلى الصوم، وكذا لو كان معسراً فوجب عليه الصوم فلا يجب عليه الانتقال إلى العتق ويُجزؤه الصوم، وفي رواية أنه يتحمل الكفارة باعتبار أغلظ الأحوال من حين الوجوب إلى حين التكفير، فمتى أيسر ووجد الرقبة من حين الوجوب إلى حين الأداء ثبت في ذمته الكفارة بالعتق تغليظاً وتشديداً عليه.

وأرى أن الرأي الراجح هو ما قال به الشافعية لأنه واجب وقد بدأ به وإن كان يندب له العودة للعتق للخروج من الخلاف.

المسألة الثانية : أركان صيام الكفارة.

لصيام الكفارة ركنان هما:

أ - النية. ب - التابع.

وقد قال بذلك الجمهور^(١) وزاد الشافعي بأن تبين النية للصيام كل يوم فهذا عام في كل صوم ودليل ذلك بالنص: «فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ»^(٢).

وأما دليل النية لحديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ فَهِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ لِدُنْيَا يُصِيبُهَا أَوْ امْرَأَةٍ يَنْكِحُهَا فَهِجْرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ»^(٣).

(١) انظر المبسوط (٧: ١٤) / الشرح الصغير (٣: ٤٨٧) / المجموع (١٧: ٣٧٧) / الشرح الكبير (٤: ٥٩٨).

(٢) المجادلة: (٤).

(٣) أخرجه البخاري (٦: ٢٢) / النسائي (١: ٥٨) باب الطهارة / أبو داود (٢: ٦٥١) باب الطلاق

رقم (١١) / ابن ماجه (٢: ٤١٣) رقم (٣٤٠٥).

والنية ليست في موضوع الصيام فقط بل في إخراج الطعام والعق أيضاً.

أما نية التابع فهل تلزمه؟ على الصحيح لا تلزم وقد قال بهذا الجمهور^(١) مع أحد الوجوه الثلاثة عند الشافعية وعندهم وجهان آخران أحدهما يلزمه نية التابع في أول ليلة من الشهر.

والثاني: يلزمه نية التابع كل ليلة لأن التابع واجب كالصوم فلما وجب عليه نية الصوم كل ليلة فكذلك نية التابع.

والرأي الراجح ما قال به الجمهور، لأن التابع واجب في العبادة فلم يفتقر إلى نية التابع بين الركعات.

ومعنى التابع: الموالاة بين صيام أيامها فلا يفطر فيها ولا يصوم عن غير الكفارة.

المسألة الثالثة: متى يبدأ بصيام الشهرين.

متى يبدأ المظاهر صيام الشهرين؟ مع بداية الشهر؟ أو يجوز له أن يبدأ في وسطه؟ وكيف يصوم حينها بالأهلة أم بالعدد؟

١- يجوز بالاتفاق^(٢) الصيام من أول الشهر أو في أثنائه بغير خلاف لأن الشهر اسم لما بين الهلالين والثلاثين يوماً، فأيهما صام فقد أدى الواجب.

٢- إن كان الصيام بالهلال فابتدأ من أول الشهر فيتم شهرين بالهلال كاملين أو ناقصين، أو أحدهما كامل والآخر ناقص وهذا عند الجمهور.

(١) انظر المجموع (١٧: ٣٧٧) / الشرح الكبير (٤: ٥٨٩).

(٢) انظر المبسوط (٧: ١٤) والشرح الصغير (٤: ٤٨٧) والمجموع (١٧: ٣٧٣) والشرح الكبير (٤: ٥٩٢).

٣- إن كان الصيام في أثناء الشهر، فعند أبي حنيفة رحمه الله والحنابلة عليه أن يصوم كامل الشهرين باليوم ستين يوماً، أما المالكية والشافعية والأحناف، عدا أبي حنيفة فاتفقوا على أنه لو بدأ صيامه في أثناء الشهر ف يتم شهراً كاملاً أو ناقصاً بالأيام ثم يصوم الشهر الثاني بالهلال كاملاً كان أو ناقصاً فيحتسب له شهر وأما الشهر الثالث ف يتم صيامه مع الشهر الأول بالأيام ليصبح عدد الأيام للشهر الأول والثالث ثلاثين يوماً باليوم، سواء كان الشهر الأول تاماً أو منكسراً، لأنه لما فاتته شيء من الشهر الأول لم يصمه لم يكن ممكناً اعتباره بالهلال فاعتبر بالعدد ثلاثين يوماً، واعتبر الشهر الثاني بالهلال لأنه أمكن ذلك وهو الرأي الراجح، ولا ضرورة لصيام ستين يوماً بدعوى أنه ما دام ابتدأ في أثناء الشهر فلا يصوم بالهلال فإذا عدم الأصل اعتبر الصيام بالأيام فلا يتم الشهران إلا بستين يوماً، والصحيح الأول كما بينا.

المسألة الرابعة : كفارة الرقيق.

يتعين الصوم^(١) بالنسبة للرقيق في حقه عندما يكون مُظاهراً لأنه غير مطالب بالعق وكيف يطالب به وهو رقبة تحتاج إلى من يعتقها؟

وصيامه هذا مرهون بإذن سيده، ولسيده أن يمنعه إذا أضر الصوم بخدمته أو خراجه الذي فرضه عليه سيده، ويضرب له الإيلاء إذا لم ترض زوجته بالمقام معه بلا وطء.

المسألة الخامسة : تتابع صيام الظهار.

وجدنا من أركان صيام الظهار النية والتتابع، وهذا باتفاق العلماء والتتابع ثابت بالنص، والنية بحديث رسول الله ﷺ، ولكن الخلاف بين العلماء يظهر فيما

(١) انظر بدائع الصنائع (٢٨٩٩/٦) الشرح الصغير (٣: ٤٨٨)، المجموع (١٢٣/١٨).

ينقطع به التتابع عند البعض ولا ينقطع به عند البعض الآخر وسنبين فيما يلي بعض المسائل وخلافات العلماء فيها:

أ - وِطء المَظَاهِرِ نَهَاراً نَاسِياً أَوْ نَهَاراً عَامِداً حَالَتَانِ:

الأولى: أن يكون الوِطء للمُظَاهِرِ منها وهذا يقطع التتابع بالاتفاق سواء كان نهاراً أو ليلاً.

الثانية: وِطء غير المَظَاهِرِ منها: اتَّفَقَ الجمهور^(١) على جواز وِطء غير المَظَاهِرِ منها ليلاً عامداً أو ناسياً من باب أولى إلا أن الشافعية قالوا يأثم بذلك ولا ينقطع تتابعه. وأما إن كان نهاراً فقد قال بعدم انقطاع التتابع^(٢) الشافعية وأبو يوسف والأحناف وإحدى الروایتين عن أحمد.

وقال مالك^(٣): ينقطع به تتابعه والحجة مع الجمهور، وعلة الأحناف قياسه على الأكل والشرب ناسياً في نهار رمضان وعلة الشافعية أنه وِطء لم يفسد به الصوم فلم ينقطع به التتابع.

ب - إِفطار يوم العيد ويومي التشريق:

اتَّفَقَ الجمهور^(٤) على انقطاع التتابع فيما لو وقع العيد أو يومي التشريق خلال صيامه، مع اشتراط المالكية أن يكون عالماً بذلك فإن كان جاهلاً بذلك فلا

(١) انظر المبسوط (٧: ١٤) والمجموع (١٧: ٣٧٤) والشرح الصغير (٣: ٤٨٩، ٤٩٠) والشرح الكبير (٤: ٥٩٢).

(٢) انظر المجموع (١٧: ٣٧٤)، الشرح الكبير (٤: ٥٩٢).

(٣) انظر الشرح الصغير (٣: ٤٨٩).

(٤) انظر المبسوط (٧: ١٣) والمجموع (١٧: ٣٧٥) والشرح الصغير (٣: ٤٩٠).

ينقطع التابع عند المالكيّة، وحجة المالكيّة والشافعيّة في ذلك أنه يمكن أن يتدبّر صياماً لا يقع خلاله يوم عيد أو يومي تشريق ويمكن التحرّز من ذلك بسهولة.

وإذا لم ينقطع تتابعه عند المالكيّة فهل عليه قضاء هذين اليومين أم لا؟

في المسألة رأيان أرجحهما: يلزمه القضاء ويتعيّن عليه صوم يومي التشريق بعد العيد فإن أفطرهما انقطع تتابعه، وقيل: بل ينقطع ويبنى على ما صام، ويوم العيد فهل يطلب صومه، ثم يقضيه؟ أم لا يصومه؟

وأما المراد بصومه فهو الإمساك فيه لأنه صوم غير صحيح، أو لا يطلب بل يجوز فطره، لأنه وإن صامه فهو مفطر في الواقع، وأما اليوم الرابع فلا خوف أنه يصومه وإلا انقطع تتابعه بلا خلاف.

وخالف الحنابلة^(١) الجمهور في ذلك وقالوا لا ينقطع تتابعه بإفطار العيد وأيام التشريق، ويبنى على ما مضى، في حين عليه أن يستأنف الصيام من جديد عند الجمهور والرأي الأرجح هو رأي الجمهور.

ج - وقوع رمضان بين الشهرين: الحكم في هذه المسألة هو نفس المسألة السابقة، أي اتفق الجمهور^(٢) من الشافعيّة والأحناف والمالكيّة - إن علم بذلك - فعليه قطعه للتابع، وعليه أن يستأنف الصيام من جديد إما إن كان جاهلاً بذلك فلا ينقطع تتابعه عند المالكيّة، وأما الحنابلة فقد خالفوا الجمهور كما بينا، وقالوا: بعدم انقطاع التابع، ويبنى على ما مضى، ويقضي ما صام مقابل شهر رمضان، كما يقضي ما أفطر من أيام العيد والتشريق بعد رمضان.

(١) انظر الشرح الكبير (٤ : ٥٨٩).

(٢) انظر المبسوط (٧ : ١٣) والشرح الصغير (٣ : ٤٩١) والشرح الكبير (٤ : ٥٨٩).

د- الإفطار بسبب سفر أو مرض:

إن كان المرض غير مخوف فقد أئفق الجمهور^(١) على أن التابع ينقطع ويستقبل الصيام ويستأنف من جديد، وهو القول الجديد للشافعية وظاهر المذهب، وأما الحنابلة فلديهم أيضاً للمسألة وجهان:

أحدهما: يقطع التابع.

والثاني: لا يقطعه.

وأما إن كان المرض مخوفاً فرأى الجمهور نفسه أي يقطع التابع وخالف في ذلك الحنابلة، فقالوا: «فإن أفطر لمرض مخوف أو جنون لم ينقطع التابع، وروي ذلك عن ابن عباس وسعيد بن المسيب وعطاء وطاووس ومجاهد^(٢) وإسحاق وأبي ثور وابن المنذر^(٣) والشافعي في القلم^(٤). وأما إن كان الإفطار بسبب السفر^(٥) فهو يقطع التابع عند الأحناف والمالكية، وعند الحنابلة في المسألة وجهان:

١- ينقطع التابع.

٢- لا ينقطع التابع.

(١) انظر المبسوط (٧: ١٢) والشرح الصغير على أقرب المسالك (٣: ٤٩٠) والمجموع (١٧: ٣٧٥).

(٢) مجاهد: هو مجاهد بن جبر أبو الحجاج المكي مولى بني مخزوم، تابعي من أهل مكة، مفسر، قال عنه الذهبي: شيخ القراء والمفسرين، أخذ التفسير عن ابن عباس وكان يسأل أهل الكتاب، استقر في الكوفة، توفي سنة (١٠٤ هـ) عن ٨٣ سنة انظر الأعلام (٦: ١٦١).

(٣) ابن المنذر: هو محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري أبو بكر كان مجتهداً و غاية في معرفة الاختلاف صنف كتباً في اختلاف العلماء لم يصنف أحد مثلها وهو شيخ الحرم توفي سنة (٣٠٩ هـ) انظر تذكرة الحافظ (٣: ٧٨٢).

(٤) انظر الشرح الكبير (٤: ٥٩٠).

(٥) انظر الشرح الكبير (٤: ٥٩٠)، الشرح الصغير (٣: ٤٩٠)، المبسوط (٧: ١٢).

وأما الشافعية فقالوا: إن كان المعتبر في أن المرض يقطع التتابع فالسفر يقطعه من باب أولى، وإن كان المرض لا يقطع التتابع (الرأي القديم) ففي السفر قولان: أحدهما: لا ينقطع التتابع، لأن السفر عذر يُبيح الفطر فهو كالمرض.

والثاني: إنه يقطع التتابع لأنه حدث بسبب الفطر وهو السفر.

وحجة الجمهور بانقطاع التتابع، لفوات صفة التتابع والواجب المقيد بوصف شرعاً لا يتأذى بدونه، والرأي الراجح مع الجمهور.

هـ - صيام نذر أو قضاء أو تطوع أثناء السفر:

اتَّفَقَ الجمهور^(١) على أن مثل هذا الصيام يقطع التتابع وعند المالكية فإن القضاء يقطع التتابع ولو كان ناسياً، وعند الأحناف كما بينا فإن صيام الفرض لشهر رمضان يقطع التتابع فمن باب أولى إن كان قضاءً أو تطوعاً أو نذراً.

وكذا عند الشافعية لأن ذلك الصيام لا يقع عن الشهرين فانقطع تتابعه كما لو أفطر، وعند الحنابلة أيضاً يكون انقطاع تتابعه بعلّة أنه أحلّ بشرط التتابع، وهذا الزمان ليس بمستحق معيّن للكفارة وإنما يمكن تأجيل ذلك إلى وقت لا يكون فيه نذر، والقضاء يمكن تأجيله أو تقديمه على صيام الشهرين، وكذلك التطوع من باب أولى.

و- إفطار المرضع والحامل:

حكم المرضع والحامل في إفطارهما وما يترتب على ذلك من قطع للتتابع أم لا؟

(١) انظر الشرح الصغير (٣: ٤٩٢) والمجموع (١٧: ٣٥٧) والمبسوط (٧: ١٣).

يقاس ذلك على المرض وهو في هذا يقطع التتابع^(١) عند الأحناف والمالكية قولاً واحداً قياساً على المرض والدليل الذي سقناه في مكانه.

وعند الشافعية والحنابلة^(٢) ميّزوا بين حالتين إن كان الإفطار خوفاً على أنفسهما فهو كالفطر للمرض وهو لا يقطع التتابع في الأظهر عندهما، لأنه فطر أبيح لهما بسبب لا يتعلّق باختيارهما، وأما إن كان ذلك خوفاً على الجنين أو الولد، ففيه أيضاً وجهان: أظهرهما يقطع التتابع لأنه لأجل الخوف على غيرهما، ولذلك يلزمهما الفدية مع القضاء.

ز- الجنون أو الإغماء: قاس العلماء^(٣) إفطار المظاهر بسبب جنون أو إغماء كإفطار المريض، ويأخذ حكمه في قطع التتابع، أو عدم قطعه، وقد قال بقطعه كما بينّا الأحناف والمالكية، وعند الشافعية في المسألة وجهان: فإن قلنا بطل صومه انقطع التتابع وإلا فلا، وأما الحنابلة فقد قاسوه^(٤) بالمرض المخوف، وأعطوه حكمه بعدم قطع التتابع لأنه لا صنيع له فيه فهو كالحيض.

المطلب الثالث: كفارة الظهر بالإطعام.

المسألة الأولى: متى يتم التكفير بالإطعام؟

يتم التكفير بالإطعام عن الظهر لمن كان مُعسراً عن مال، ولم يحصل على الرقبة أو لا يملكها بالأصل، وكذا لا يستطيع الصيام ولا يُطيقه بوجه لمرض أو

(١) انظر الشرح الصغير (٣: ٤٩٠) والمبسوط (٧: ١٢).

(٢) انظر المجموع (١٧: ٣٧٥) والشرح الكبير (٤: ٥٩٠).

(٣) انظر المبسوط (٧: ١٢) وأقرب المسالك (٣: ٤٩٠).

(٤) انظر الشرح الكبير (٤: ٥٩٠).

كبر سن، فعندها يُجزؤه إطعام ستين مسكيناً عن كفارته اتفاقاً بين العلماء كما بينا ذلك سابقاً مع الأدلة.

المسألة الثانية : النية:

تُشترط النية^(١) للتكفير بالإطعام عن الظهر، لحديث «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ...» الذي أسلفنا ذكره، فالعمل إذا لم يكن خالصاً لله تعالى وامتنالاً لأوامره ونواهيه كان وجوده وعدمه سواء غير ما يتكلفه الإنسان من التعب والمشقة، قال تعالى: ﴿وَقَدِمْنَا إِلَىٰ مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَّنْثُورًا﴾^(٢) وقد بينا أدلة العلماء في النية في مطلب أركان الصوم للكفارة باتفاقهم جميعاً على ضرورة ذلك.

المسألة الثالثة : إيسار المظاهر ثم إيساره:

إذا أعسر المظاهر وانتقل من كفارة العتق إلى كفارة الصيام ثم إلى الإطعام بسبب مرض أو كبر سن لا يمكنه من استطاعة الصيام، فيتوجب في حقه تعييناً الكفارة عن ظهاره بالإطعام، فإذا تغيرت ظروفه وأيسر، أو تحسنت صحته فهل ينتقل مرةً أخرى إلى الصيام أو إلى العتق؟

الحكم في هذه المسألة هو نفس الحكم الذي سقناه في كفارة الصيام لمن كان مُعسراً ثم أيسر ونلخصه^(٣) بما يلي: اتفق الجمهور^(٤) على أنه يمضي في كفارة الإطعام ويستمر بها وتُجزؤه ولا حاجة له للعودة إلى العتق أو الصيام، وعند الحنابلة ثلاثة وجوه:

(١) انظر المجموع (١٧: ٣٨٣).

(٢) الفرقان: (٢٣).

(٣) انظر المجموع (١٧: ٣٨٧) والشرح الصغير (٣: ٤٨٨) والشرح الكبير (٤: ٥٧٨) والمبسوط (٧: ١٢).

(٤) انظر الشرح الكبير (٤: ٥٩٨)، المجموع (١٧: ٣٨٣)، المبسوط (٧: ١٢).

أ : الاعتبار بنوع الكفارة حال الوجوب.

ب : الاعتبار بحالة الأداء.

ج : الاعتبار بأغلظ الأحوال من حين الوجوب إلى حين التكفير.

المسألة الرابعة : المقدار الواجب إخراجه للمساكين والأنواع التي تُجزئ فيه.

اختلف العلماء في المقدار الواجب إخراجه فقد اتفق الشافعية والحنابلة^(١) على المقدار الذي يجب إخراجه وهو مُدٌّ مِنْ بُرٍّ، مع اشتراط الحنابلة أن يكون من قوت أهل البلد، وأما أن كان المخرج شعيراً أو تمرّاً أو زيبياً أو ذرة أي من غير القوت فلا يُجزئ فيه إلا مُدان عند الحنابلة، وأما الشافعية فقد قالوا: يجوز إخراج المد سواء كان برّاً أو شعيراً أو تمرّاً أو زيبياً، وأما المُدان فهما خاصّان بكفارة الأذى فقط ولحديث أبي هريرة^(٢): «(أن رجلاً أتى النبي ﷺ يضرب خده وينتف شعره فقال: يا رسول الله هلكت قال: «وما أهلكك؟» قال: وقعت على أهلي في رمضان، قال: «أعتق رقبة» قال: لا أجد، قال: «صم شهرين متتابعين» قال: لا أستطيع، قال: «أطعم ستين مسكيناً» قال: لا أستطيع ثم جلس فأتى النبي ﷺ بعرق فيه تمر قدر خمسة عشر صاعاً فقال: «تصدق بهذا» فقال: أعلى أفقر منّا؟ فما بين لابتيها أهل بيت أحوج إليه منا فضحك النبي ﷺ ثم قال: «إذهب أطعمه أهلك»^(٣).

(١) انظر الشرح الكبير (٤ : ٥٩٨)، والمجموع (١٧ : ٣٧٨).

(٢) أبو هريرة: عبد الرحمن بن صخر الدوسي من أكثر الصحابة رواية للحديث وحفظاً نشأ يتيماً في الجاهلية وقدم المدينة ورسول الله ﷺ بخير أسلم (٧ هـ) روى أكثر من (٥٣٧٤) حديثاً، ولي أمر المدينة وفي عهد عمر استعمله على البحرين توفي سنة (٥٩ هـ) انظر الأعلام للزركلي (٤ : ٨٠، ٨١).

(٣) سبق تخريجه ص (٢١)

فقال عليه الشافعية سائر الكفارات وأما حديث سلمة بن صخر البياضي^(١) حيث أمره النبي ﷺ بوسق من تمر من صدقة بني زريق، محمول على الجواز وما زاد فيه على خمسة عشر صاعاً فهو تطوع بدليل هذا الخبر، وزاد الشافعية بجواز إخراج الزكاة من الحبوب والثمار التي تجب فيها الزكاة، لأن الأبدان تقوم بها وتجب من غالب قوت البلد.

وقد وافق المالكية^(٢) كلاً من الشافعية والحنابلة في إخراج مد ولكن بمد هشام^(٣)، لا بمد النبي ﷺ فإن كان بمده ﷺ فالمقدار الواجب إخراج مد وثلثان وهي تساوي مائة مد، لستين مسكيناً أي ما يقابل خمسة وعشرين صاعاً من بر أي قمح، شرط أن يكون من قوت البلد وعندها لا يُجزئ غيره من بر أو شعير أو ذرة أو غير ذلك وإن يتعين إخراج مد فلا يتعين بالكيل لتلك الأصناف من غير البر وإنما بقدر ما يُشبع، وقالوا: أن الكمية مد لكفارة الظهر خاصة وهي بمد هشام وهي مد وثلثان بمد النبي ﷺ، بينما في الكفارات الأخرى ككفارة الصوم فهي ستون مداً بمده ﷺ، وكفارة اليمين عشرة أمداد بمده ﷺ.

(١) سلمة بن صخر البياضي: هو سلمة بن صخر بن سلمان بن الصمة بن حارثة بن عبد الحارث بن زيد مناة بن حبيب الأنصاري الخزرجي المدني من بني بياضة، وهو أحد البكائين صحابي ظاهر من أمرته في رمضان وله ليس غير هذا الحديث انظر تهذيب الكمال للمزي (١١: ٢٨٨).

(٢) انظر الشرح الصغير (٣: ٤٩٣).

(٣) هو هشام بن إسماعيل بن هشام بن الوليد بن المغيرة القرشي المخزومي كان عاملاً على المدينة لعبد الملك بن مروان وإليه يُنسب المد الشامي ويريدون الهشامي توفي عام (٨٧ هـ) انظر الكامل لابن الأثير (٤: ١٨٣ - ٢٠١).

أما الأحناف^(١) فقد قالوا بوجوب إخراج لكل مسكين نصف صاع أي مدين من بر أو دقيق أو سويق، أو صاع أي أربعة أمداد من تمر أو شعير ولا يُجزئ غيرها. واستدلوا بحديث أوس بن الصامت وسلمة بن صخر البياضي وحديث علي وعائشة^(٢) قالوا: «لكل مسكين مُدان من بُر» وعن عمرو بن العاص رضي الله عنه: «لكل مسكين نصف صاع من حنطة» ولأن المعتبر حاجة اليوم بكل مسكين، فيكون نظير صدقة الفطر ولا يتأدى ذلك بالمد.

ويجوز إخراج القيمة عند أبي حنيفة، كما أنه يجوز عنده إطعام المساكين لوجبتين غداءً وعشاءً، في حين أن ذلك لا يُجزئ عند الجمهور «وهم الشافعية والحنابلة والمالكية» لأنهم اشترطوا التملك ويكتفي الأحناف بالتمكين، وزاد الحنابلة بأن الإطعام من غداء وعشاء لا يساوي مد وثلاثان، فإن ساواه أجزأه، وأما الشافعية فقد زادوا بأنه لا يجوز حتى إخراج الدقيق والسويق والخبز في ظاهر المذهب وهو الرأي المعتمد فيه لتفويت وجوه من المنافع، كما أنهم لا يُجيزون إخراج القيمة لأنه أخذ ما يُكفر به فلم يجز القيمة فيه كالعنق، وقد احتج الحنابلة^(٣) في مذهبهم بأن الإخراج مُد للبر ومُدّين من غيره، وجملة ذلك أن قدر الإطعام في الكفارات مُد من بُر لكل مسكين، أو نصف صاع من تمر أو شعير، والذين

(١) انظر المبسوط (٧: ١٦).

(٢) هي عائشة بنت أبي بكر الصديق أم المؤمنين ولدت بعد البعثة بأربع سنوات أو خمس تزوجها النبي ﷺ وهي بنت سبع ودخل بها وهي بنت تسع في السنة الأولى للهجرة وقبض عنها وهي بنت ثمان عشرة سنة وهي البكر الوحيدة التي تزوجها الرسول ﷺ، كانت عالة بالفرائض والطب والشعر والعلم، نزلت براءتها من السماء لحديث الإفك عنها وقبض ﷺ في بيتها، توفيت عام (٥٨ هـ) ودفنت بالبقيع/ الإصابة (٤: ٣٥٠) رقم (٧٠٤) النساء.

(٣) انظر الشرح الكبير (٤: ٥٩٦).

قالوا بمُدِّ بُرِّ زيد بن ثابت^(١) وابن عباس وابن عمر^(٢) وحكاه عنهم الإمام أحمد ورواه عنهم الأثرم^(٣) وعن عطاء وسليمان بن يسار^(٤) أدركت الناس إذا أعطوا في كفارة اليمين أعطوا مدّاً من حنطة بالمدِّ الأصغر مُدَّ النبي ﷺ، وقال أبو هريرة: يطعم مُدّاً من أي الأنواع كان وبه قال عطاء والأوزاعي والشافعي لما روى أبو داود بإسناده عن أوس بن الصامت أن النبي ﷺ أعطاه يعني المظاهر خمسة عشر صاعاً من شعير إطعام ستين مسكيناً.

وروى الأثرم بإسناده عن أبي هريرة رضي الله عنه في حديث المُجامع أن النبي ﷺ أتى بعرق فيه خمسة عشر صاعاً فقال: «خذه وتصدّق به»^(٥) وإذا ثبت في

(١) زيد بن ثابت بن الضحاك بن زيد بن لوزان ... الأنصاري الخزرجي كنيته أبو سعيد كان عمره إحدى عشر سنة لما قدم النبي ﷺ المدينة وقيل شهد أحداً والخنْدَق، من كُتَاب الوحي وكان أعلم الصحابة بالفرائض وهو الذي كتب القرآن في عهد أبي بكر الصديق وعثمان رضي الله عنهما توفي سنة (٤٥ هـ) / انظر أسد الغابة (٢: ٢٧٨) (١٨٢٤).

(٢) ابن عمر: هو عبد الله بن عمر بن الخطاب بن نفيل القرشي العدوي، ولد سنة ثلاث بعد البعثة هاجر وهو ابن عشر سنين حضر الخندق وهو ابن خمس عشرة سنة، أحد العبادلة الأربعة، وأكثر الصحابة رواية للحديث، كان عالماً وفقياً ومتعبداً يصوم الحضر ولا يكاد يفطر في سفره وإذا فاتته صلاة الجماعة قام ذلك الليل، توفي سنة (٨٤ هـ) وله ثمان وسبعون سنة انظر الإصابة (٢: ٣٣٨) (٤٨٣٤).

(٣) الأثرم: أحمد بن محمد بن هانئ الطائي أو الكلبي الاسكافي أبو بكر الأثرم من حُفَظ الحديث أخذ من الإمام أحمد وآخرين له كتاب في علم الحديث وآخر في السنن توفي سنة (٢٦١ هـ) انظر الأعلام (١: ٤٩١).

(٤) سليمان بن يسار: هو أبو أيوب مولى ميمونة أم المؤمنين أحد فقهاء المدينة السبعة، تابعي ولد في خلافة عثمان كان أبوه فارسياً، وهو ثقة عالم فقيه كثير الحديث توفي سنة (١٠٧ هـ) انظر وفيات الأعيان (١: ٢١٣).

(٥) سبق تخريجه ص (٢١).

المُجامع الخبر ثبت في المظاهر قياساً عليه وقد قال بالمُدَّين من القمح كل من مجاهد وعكرمة والنخعي والشعبي^(١) لأنها كفارة تشتمل على صيام وإطعام فقال: لكل مسكين نصف صاع كفدية الأذى وقال الثوري^(٢) وأصحاب الرأي: من القمح مُدَّان، ومن التمر والشعير صاع لكل مسكين، لقول النبي ﷺ في حديث سلمة بن صخر: «فأطعم وسقاً من تمر»^(٣) وفي رواية أبي داود والعرق ستون صاعاً.

المسألة الخامسة: مصارف الكفارة.

تصرف هذه الكفارة للمساكين وهم فقراء المسلمين الذين تجوز عليهم الصدقة والزكاة، أما الشروط التي يجب أن تتوافر في هؤلاء المساكين فهي:

- ١- الإسلام.
- ٢- الحرية.
- ٣- القدرة على الطعام.

وقد اتفق العلماء^(٤) على هذه النقاط عدا الأحناف أجازوا صرف هذه الكفارة لفقراء أهل الذمة، بينما لا تُجزئ عند المالكية والشافعية والحنابلة، وبالتالي فإنها لا يجوز دفعها إلى كافر ولا عبد أو رقيق ولا مُكاتب ولا أم ولد، وكذا لا يجوز دفعها للصغار الذين لا يأكلون الطعام، ولا إلى من تلزم نفقته من زوجة أو ولد، لأنه مستغن بالنفقة ووافق الثوري الأحناف بإعطاء أهل الذمة من الفقراء إذا لم يجد

(١) الشعبي: هو عامر بن شراحيل بن عبد وقيل عامر بن عبد الله بن شراحيل الشعبي الحميري أبو عمر الكوفي، تابعي روى عن علي وسعد وزيد كان علامة زمانه وفقياً توفي عام (١٠٤ هـ) وقيل (١٠٩ هـ) انظر تهذيب التهذيب (٥: ٦٥) (١١٠).

(٢) الثوري: سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري أمير المؤمنين في الحديث، ولد ونشأ في الكوفة ورفض الحكم في زمن المنصور، من كتبه «الجامع الكبير، الجامع الصغير، الفرائض» توفي في البصرة (١٦١ هـ) انظر الأعلام (٣: ١٥٨).

(٣) تم تخريج الحديث انظر ص (٠٠).

(٤) انظر المجموع (١٧: ٣٨٢) والشرح الكبير (٤: ٥٩٥) والمبسوط (٧: ١٨) والشرح الصغير (٣: ٤٩٣).

غيرهم، وقال به أبو الخطاب^(١) من الحنابلة كوجه في المذهب بناءً على جواز عتقه في الكفارة لكن ظاهر المذهب لا يجوز فهم كمساكين أهل الحرب.

وكذا يجوز دفع الكفارة إلى الصغير الذي لم يأكل عند الحنابلة في ظاهر المذهب وقال به أبو الخطاب على خلاف قول القاضي وظاهر قول الخرقي وهو إحدى الروايتين عن أحمد وظاهر قول مالك ومذهب الشافعي وأصحاب الرأي، لأن الصغير حر مسلم محتاج فأشبهه الكبير، ولأن أكله للكفارة ليس بشرط، شريطة أن يقبض عليه، ودليل ذلك إذا لم يعتبر حقيقة أكلهم، وجب اعتبار إمكان مظنته ولا تتحقق مظنته فيمن لا يأكل، ولو كان المقصود دفع حاجته لجاز دفع القيمة، ولم يتعين الإطعام، وهذا يفسد ما ذكره فإن اجتمعت هذه الأوصاف في واحد جاز الدفع إليه كبيراً كان أو صغيراً، ومحجوراً عليه أو غير محجور، إلا أن من لا حجر عليه يقبض لنفسه أو وكيله يقبض له، وأما المحجور عليه كالصغير والمجنون يقبض له عليه.

المسألة السادسة: إخراج القيمة.

لا يُجزئ إخراج القيمة عند الجمهور^(٢)، وذلك لظاهر الآية: ﴿فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَاِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا﴾ وقد قال بهذا الشافعية والمالكية وظاهر مذهب أحمد وابن المنذر وابن عباس والظاهر من قول عمر بن الخطاب، والعلة أن الشارع

(١) أبو الخطاب: هو محفوظ بن أحمد بن الحسن الكلذاني كنيته: أبو الخطاب إمام الحنابلة في عصره، أصله من كلوذي من ضواحي بغداد من كتبه «الهداية، التهذيب، رؤوس المسائل» ومولوده ووفاته ببغداد (٥١٠ هـ) عن ٧٨ سنة تهذيب الكمال (١١: ٢٨٨) / سير الأعلام النبلاء (١٢: ٨١).

(٢) انظر المجموع (٧: ٣٨٤) والشرح الكبير (٤: ٥٩٧).

الحكيم شرع الدين للسواد من الناس وأكثر الناس أهل قرى وبادية، وأقلهم يسكنون المدن لذلك كان الحبّ هو المشروع.

وقد خالف في ذلك الأحناف^(١) والأوزاعي ورواية عن أحمد لأن المقصود دفع حاجة المساكين وهو لا يحصل بذلك.

ولنا إن كانت علّة الجمهور أن الحبّ هو المشروع بسبب كون الناس في ذلك الزمن جلّهم من سكان البوادي والقرى فقد تغيّر الحال في كثير من الأصقاع وأصبح أكثر السكان من أهل المدن، وبالفعل فإنهم يحتاجون للقيمة أكثر من احتياجهم للحب وتُقضي بها حوائجهم، وبناءً على هذا فإننا نرجح إخراج القيمة موافقين أصحاب الرأي والأوزاعي ورواية أحمد.

المسألة السابعة: إطعام غير المظاهر عن المظاهر.

الحكم في هذه المسألة أشبه بحكم العتق عن المظاهر بغير علمه حيث قد بيّنا ذلك سابقاً بأن الجمهور^(٢) على عدم الجواز، وقد قال بذلك العلماء من الأئمة عدا المالكية، فقد اشترطوا لجواز ذلك شرطين:

١- وهو العزم على الوطاء. ٢- رضا المظاهر بذلك بعد أن يبلغه.

وقال السرخسي في المبسوط: «ولو تصدّق عنه رجل بغير أمره لم يُجزه لأن أحداً لا يملك أن يدخل الشيء في ملك غيره بغير رضاه وبدون ملكه لا تتأدّى كفارته ولو تصدّق عنه بأمره أجزأه»^(٣).

(١) انظر المبسوط (٧: ١٩) والشرح الصغير (٣: ٤٨٦) والمجموع (١٧: ٣٧١) والشرح الكبير (٤: ٥٨٥).

(٢) انظر المبسوط (٧: ١٠) / الشرح الصغير (٣: ٤٨٦) / المجموع (١٧: ٣٧١) / الشرح الصغير (٤: ٥٨٥).

(٣) انظر المبسوط (٧: ١٩).

وأساساً أن النية شرط في الإطعام فكيف يتأتى للمُطاهر النية إذا كان غيره قد تصدَّق عنه بغير علمه ولا أمره ولو تصدَّق عنه بأمره أجزأه عند الأحناف، والشافعية والحنابلة والمالكية، ورأي الجمهور كما نرى هو الرأي الراجح.

المسألة الثامنة: الإطعام لستين مسكيناً.

إذا تعيَّن الإطعام على المُطاهر لستين مسكيناً لكل مسكين منهم مُدٌّ مِنْ بُرٍّ، فهل يُجزئ المُطاهر أن يُطعم ثلاثين مسكيناً لكل مسكين مُدَّان أي المجموع ستين مُدّاً أو لمائة وعشرين مسكيناً لكل مسكين نصف مُدٍّ؟ وهل يُجزؤه أن يطعم ستين مسكيناً عن ظهارين لكل مسكين منهم مُدَّان؟ وهل يجوز للمُطاهر التشريك في الكفارة فيصوم ثلاثين يوماً ويُطعم ثلاثين مسكيناً؟ أو يعتق نصف رقبة ويصوم ثلاثين يوماً أو يُطعم ثلاثين مسكيناً مع عتق نصف الرقبة؟ وهل يجوز أن يوزَّع كفارته بالإطعام ستين مُدّاً على مسكين واحد كل يوم يُعطيه مُدّاً؟ هذا ما سنبينه فيما يأتي:

أ - الفقرة الأولى: إطعام ثلاثين مسكيناً لكل مسكين مُدَّان أو إطعام مائة وعشرين مسكيناً لكل مسكين نصف مُدٍّ، اتَّفَق العلماء^(١) حول هذه المسألة أن ذلك لا يُجزؤه، لأنه في الحالة الأولى لم يطعم ستين مسكيناً مخالفاً للنص ﴿فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَاِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِيناً﴾^(٢)، وكذا في الحالة الثانية بسبب كون أن القيمة المقدَّرة في الإخراج مُدٌّ لكل مسكين وهذا لم يحصل عليها.

(١) انظر المبسوط (٧: ١٨) والشرح الصغير (٣: ٤٩٣، ٤٩٤) والمجموع (١٧: ٣٨٠) والشرح

الكبير (٤: ٥٩٤).

(٢) المجادلة: (٤).

وعلى هذا فإنه يتوجب على المظاهر أن يدفع في الحالة الأولى مداً لثلاثين مسكيناً آخرين، مداً لكل منهم حتى يُجزأه ذلك عن كفارته، وفي الحالة الثانية يدفع لستين من المائة والعشرين لكل مسكين منهم نصف مد آخر حتى يُجزأه.

ب- الفقرة الثانية: لو أعطى لستين مسكيناً، لكل مسكين مدّان عن ظهارين، قال المالكية وأبو حنيفة ورواية عن أحمد^(١): بأن ذلك لا يُجزؤه إلا لظهار واحد أو كفارة واحدة، والسبب في ذلك أنه تشريك لكفارتين في مسكين واحد، وعند المالكية لو نوى من لزمه كفارتان أو أكثر لكل عدد من المخرج كمن أخرج عن كفارتين ثمانين مدّاً لثمانين مسكيناً بنيةً خمسين للكفارة الأولى وثلاثين عن الكفارة الثانية ثم أتم ذلك لستين لكل كفارة في المستقبل أجزأه ذلك أي من غير نية تشريك، ولو مات إحدى النساء التي ظاهر منهن فيسقط حقها ولا يكمل لها ولا يحسب ما أخرجه عنها لغيرها، أي لو أخرج لكل من ثلاثة خمسين، وللميتة ثلاثين سقط حظها ولا ينقل لغيرها، وكمل لكل من الثلاثة عشرة دون من ماتت، وقد خالف محمد^(٢) في هذه المسألة أبا حنيفة موافقاً الشافعية ورواية عن أحمد بالقول بأن إطعام ستين مسكيناً لكل مسكين مدّان يُجزؤه عن كفارتين، وقال السرخسي في المبسوط قال محمد وذلك «لأن في المؤدى وفاء بوظيفة الكفارتين والمصروف لكل مسكين محل الكفارتين فيجزؤه،

(١) انظر المبسوط (٧: ١٨)، الشرح الصغير (٣: ٤٩٤)، الشرح الكبير (٤: ٥٩٤).

(٢) محمد: هو محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني أبو عبد الله إمام الفقه والأصول، نشر علم أبو حنيفة أصله من حرسته قرب دمشق، وولد بواسط ونشأ بالكوفة وانتقل إلى بغداد فولاه الرشيد القضاء بالرقعة ثم عزله من كتبه «المبسوط، الجامع الكبير» مات بالري بخراسان (١٨٩ هـ)، الأعلام (٦: ٣٠٩).

كما لو أعطى عن كفارة نصف صاع على حدة لكل مسكين، والدليل على ذلك لو كانت الكفارتان من جنسين إحداهما كفارة الظهر والأخرى كفارة الفطر أجزأ عنهما بالنية بالإجماع، فكذا إذا كانت من جنس واحد، وبيان ذلك أن عليه في كل كفارة إطعام ستين مسكيناً...، وقد نقص عن المحل وزاد في الواجب لأن الواجب لكل مسكين نصف صاع وقد أدى صاعاً فنيته عن ظهارين، أو ظهر واحد سواء بخلاف ما إذا كانتا من جنسين، لأن نية التعيين معتبرة عند اختلاف الجنسين، فكذا تُعتبر نية عن الكفارتين ليكون من كل واحدة منهما نصف المؤدى»^(١).

ج- الفقرة الثالثة: التشريك بين كفارتين لا يجوز بالاتفاق بين العلماء^(٢) وذلك كأن يُطعم ثلاثين مسكيناً ويصوم ثلاثين يوماً، أو يعتق نصف رقبة ويُطعم ثلاثين مسكيناً، فكل ذلك لا يُجزؤه لأنه قد خالف النص فهو لم يعتق رقبة كاملة، كذلك لم يصم شهرين متتابعين وكذا لم يُطعم ستين مسكيناً.

د- المسألة الرابعة: هل يُجزؤه أن يُطعم مسكيناً واحداً كب يوم مُداً لستين يوماً؟ عند الجمهور^(٣) لا يُجزؤه ذلك، لأن المطلوب بالنص إطعام ستين مسكيناً وهذا مسكين واحد.

وعند الحنابلة ثلاث روايات^(٤):

(١) انظر المبسوط (٧: ١٨).

(٢) انظر المبسوط (٧: ١٨) والشرح الكبير (٤: ٥٩٥) والمجموع (١٧: ٣٨١) والشرح الصغير (٣: ٤٩٤).

(٣) انظر المبسوط (٧: ١٨) والشرح الكبير (٤: ٥٩٥) والمجموع (١٧: ٣٨١) والشرح الصغير (٣: ٤٩٤).

(٤) انظر الشرح الكبير (٤: ٤٩٤).

الأولى: ظاهر المذهب لا يُجزؤه موافقين للجمهور.

الثانية: يُجزؤه ذلك.

الثالثة: يُجزؤه شرط إن لم يجد غيره.

والرأي الراجح مع الجمهور لموافقته ظاهر النص.

وخالف الأحناف في ذلك، فقالوا تنتقض كفارته، وعليه العودة إلى العتق أو الصيام بحسب تغير حاله ما دام لم يفرغ من إطعام ستين مسكيناً بعد، ودليلهم أنه كالمتميم إذا وجد الماء قبل فراغه من الصلاة، ولا يعني النقض أن لا أجر له بالإطعام، وإنما يمنع جواز التكفير بالإطعام ما دام قد أيسر أو تحسنت عافيته وقدر على الصيام.

المسألة التاسعة: الكفارة الواجبة بالإطعام.

اتَّفَقَ العلماء على أن الكفارة الواجبة هي إطعام ستين مسكيناً، لقوله تعالى: ﴿فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَا فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِيناً﴾^(١)، وقد بينا أدلتهم سابقاً.

المسألة العاشرة: ما يُجزئ عن الإطعام؟

عند الجمهور^(٢) لا بد من التملك في الإطعام للمساكين، ولا يُجزئ التمكين وقد قال بذلك الشافعية والمالكية وظاهر المذهب عند الحنابلة، ولا يُجزئ تمكين

(١) المجادلة: (٤).

(٢) انظر الشرح الصغير (٣: ٤٩٣) والمجموع (١٧: ٣٧٧) والشرح الكبير (٤: ٥٩٨).

المساكين من غداء أو عشاء ولو أشبعهم، أو زاد عن حاجتهم، ولو غَدَى كل واحد منهم وأشبعه لم يُجزئ كذلك إلا أن يملكه إِيَّاه، وحجتهم أن المنقول عن الصحابة إعطاؤهم، ففي قول ابن عباس^(١) وابن عمر وأبي هريرة: مد لكل فقير، ولأنه مال وجب للفقراء شرعاً فوجب تملكهم إِيَّاه كالزكاة، وخالف الأحناف^(٢) في ذلك الجمهور، وقالوا يُجزؤه التملك أو التمكين ولو أنه غَدَى أو عَشَى ستين مسكيناً أجزأه، لأن في التمكين يتحصل الإطعام ما دام المقصود سد الخلة، والدليل عليه أنه يشبهه بطعام الأهل، فقال: ﴿مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ﴾^(٣) بخلاف الكسوة التي لا تحصل إلا بعين الثوب لا بمنافعه، ونرى أن الرأي الراجح يميل مع الذين قالوا بجواز التمكين أي يُجزئ الإطعام في الكفارة موافقين لرأي الأحناف وأحد آراء الحنابلة.

(١) ابن عباس: هو عبد الله بن عباس بن عبد المطلب الهاشمي ابن عم الرسول ﷺ يقال عنه الحبر والبحر لكثرة علمه، دعا له النبي ﷺ بالحكمة مرتين وقال عنه ابن مسعود ترجمان القرآن سمع من النبي ﷺ أكثر من عشرة أحاديث وكان له من العمر عند موت النبي ﷺ ١٣ سنة توفي (٧٠ هـ) انظر تهذيب التهذيب (٥: ٢٧٦).

(٢) انظر المبسوط (٧: ١٥، ١٦).

(٣) المجادلة: (٤).

المبحث الثالث: الأيمان

المطلب الأول: تعريفها:

أ- لغة^(١): الأيمان جمع يمين، وعُني بها اليد اليمنى لأنه إذا حلف أحدهم في الجاهلية أخذ على يد صاحبه أو ضرب كل إمرئ منهم يمين صاحبه، وهو القسم ويُجمع على أَيْمُن أيضاً، واليمين أيضاً بمعنى القوة.

ب- الاصطلاح الشرعي^(٢): بمعنى الحلف والقسم، وهو ما كان لتحقيق أمر محتمل سواء كان ذلك الأمر ماضياً أو مستقبلاً، أو إثباتاً فيهما، علماً به الحالف أو جاهلاً.

المطلب الثاني: دليل مشروعيتها^(٣).

اليمين مشروع فإن الله تعالى أقسم وأمر نبيه ﷺ بالقسم في ذلك، وقد أقسم سبحانه وتعالى بمخلوقاته تعظيماً لها فقال: ﴿وَالشَّمْسُ وَضُحَاهَا﴾^(٤)، ﴿وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْبُرُوجِ﴾^(٥)، وقوله لرسول الله ﷺ: ﴿قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتُبْعَثُنَّ﴾^(٦)، وقال تعالى في شأنها في كتابه العزيز: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ

(١) انظر لسان العرب (٢: ١٠١٦) ومختار الصحاح (٧٤٥) ومنهاج الطالبين (٤: ٢٧٠) والبدائع (٣: ٢).

(٢) انظر منهاج الطالبين (٤: ٢٧٠).

(٣) انظر المغني (٨: ٦٧٦) والبدائع (٣: ١٩) والمجموع (٤: ١٨).

(٤) الشمس: (١).

(٥) البروج: (١).

(٦) التغابن: (٧).

أَوْ كَسَوْهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ذَلِكَ كَفَّارَةُ أَيْمَانِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ»^(١)، ومن السنة قول الرسول ﷺ: «إني والله إن شاء الله لا أحلف على يمين فأرى غيرها خيراً منها إلا أتيت الذي هو خير وتحللتها»^(٢).

وأجمعت الأمة^(٣) على مشروعية اليمين بثبوت أحكامها وكذلك على وجوب كفارتها.

المطلب الثالث: أنواع اليمين:

اليمين ثلاثة أنواع:

- ١- اليمين الغموس.
- ٢- اليمين اللغو.
- ٣- اليمين المنعقدة.

المسألة الأولى: اليمين الغموس^(٤): هي اليمين الكاذبة مع قصد وعمد على النفي أو الإثبات، مقروناً ذكرها باسم الله تعالى، نحو أن يقول: والله ما فعلت كذا وهو يعلم أنه فعله، أو يقول: والله فعلت كذا وهو يعلم أنه لم يفعله، وسميت غموساً لأنها تغمس صاحبها في الإثم، وقيل تغمسه في النار، وأجمع العلماء أيضاً على أنها تتعلق بالماضي، وزاد الأحناف بأنها ما تعلقت بالماضي والحال، وخالف في ذلك الشافعية أيضاً بالزيادة حيث قالوا: أنها تتعلق بالماضي والمستقبل.

(١) المائدة: (٨٩).

(٢) أخرجه البخاري (٢٤٥٩ : ٦) رقم (٦٣٠٢) / مسلم (١٠٨ : ١١) / النسائي (٧ : ٩) رقم (٣٧٧٩) / ابن ماجه (٣٦١ : ١) رقم (١٧١٤) / الترمذي (٤ : ١٠٦).

(٣) انظر البدائع (٣ : ١٩) / فتح القدير (٤ : ١٨) / المجموع (٤ : ١١٥) / المغني (٨ : ٧٣٣).

(٤) انظر البدائع (٣ : ٣) والمغني (٨ : ٦٨٨) ومنهاج الطالبين (٤ : ٢٧٠) والمجموع (٧ : ١٨) ومواهب الجليل (٤ : ٤٠٩) للحطاب الرعي.

ومذهب الجمهور^(١): أنه لا كفارة فيها، لأن ذنبها أعظم من أن يُكفرَ بالمال، وخالف في ذلك الشافعية وقالوا تجب الكفارة فيها وهذا ليس تقليلًا من عظمة الحنث بها، والدليل أنها يمين مُنَعَدَّة مقرونة باسم الله تعالى لا تعلّق للاستثناء بها، فلا تعليق للكفارة بها أصلاً، وفصل مالك في ذلك فقال: ما كان فيها على وجه المكر والخديعة ليُغرَّ به من حقه عليه فهو آثم ولا يكفر عنه، وإن كان على وجه عذر أو استحياء من أخيك لما بلغه عنك فلا بأس، فسوّى مالك بين المعذور وبين المكر والخديعة لقطع حق غيره، وأن الإثم في موضوع المكر والخديعة لا يبلغ اليمين إلى الغموس لأنه ليس بجناث.

وعند أحمد^(٢) روايتان لا كفارة فيها وهو ظاهر المذهب، والثاني أنه فيها الكفارة. وقال المالكية^(٣): اليمين على الماضي ثلاثة أقسام كلها لا كفارة فيها: أ - أن يحلف على شيء كان كذا أو ما كان كذا وهو يعتقد صحة ذلك، فيكون الأمر على خلاف ما هو عليه، فهذه لغو يمين وبه قال الشافعية^(٤) لأنه يعتقد عليه قلبه ولم يقصد اليمين عليها.

ب - يحلف على ذلك ويعقد أن الأمر غير ما حلف عليه مُتَعَمِّدًا الكذب فهي يمين غموس لا كفارة فيها عند المالكية، وتلزم عند الشافعية كفارة اليمين الغموس كما بينا.

(١) انظر البدائع (٣: ٣) والمغني (٨: ٦٨٨) ومنهاج الطالبين (٤: ٢٧٠) والمجموع (٧: ١٨) ومواهب الجليل (٤: ٤٠٩) للحطاب الرعيني.

(٢) انظر المغني (٨: ٦٨٦).

(٣) انظر المنتقى للباقي (٣: ٢٤٤).

(٤) انظر المجموع (١٨: ٢٨).

ج- أن يحلف على أمر صادق في الماضي فلا كفارة فيه إجماعاً.
وأرى أن الرأي الراجح مع الجمهور أي لا كفارة ليمين الغموس.

المسألة الثانية: اليمين اللغو^(١): هي ما يجري على لسان الإنسان من غير قصد كقوله لا والله، بلى والله، أو فيما اعتقد صحته وكان الأمر حقيقة على خلاف ذلك من غير اعتقاد يمين ولا قصد إليه.

وذهبوا إلى ذلك لحديث عائشة أم المؤمنين أنها كانت تقول: «لغو اليمين قول الإنسان بلى والله ولا والله»^(٢)، وروي عن محمد أنه قال: اللغو أن يحلف الرجل على الشيء وهو يرى أنه حق وهو ليس بحق.

وأما إن كانت هذه اليمين بغير اسم الله تعالى فكانت بطلاق أو عتاق، فليست بيمين لغو، لأن اليمين بغير الله محظور فلم يعف عن الحالف بها، بل شدد عليه بإلزامه ما التزم.

وقال البعض يمين اللغو يمين عن المعاصي نحو لا أصلي صلاة الظهر، أو لأقتلن فلان أو لأزني، وهناك خلاف بين العلماء فيمن أوجب الكفارة فيها أو لم يُوجب باعتبارها ترك معصية، وترك المعصية تكون كفارتها، ويُقاس عليها الامتناع عن الطاعة وعبادات الفروض.

(١) انظر منهاج الطالبين (٤: ٢٧٠) والمنتقى (٣: ٣٤٣) والمغني (٨: ٦٨٨) والبدائع (٢: ٢٠).

ومواهب الجليل (٤: ٤١٠).

(٢) أخرجه البخاري (٦: ٢٤٥٤) رقم (٦٢٨٦) / مسلم (١١: ١٠٨) / أبو داود (٣: ٢٢٠) رقم (٣٢٥٤).

وقال الأحناف: لا لغو في المستقبل، بل يمين المستقبل يمين معقودة وفيها الكفارة إذا حنث، قصد أو لم يقصد، وإنما اللغو في الماضي والحال^(١) وخالفهم الشافعية^(٢) فقالوا: يكون اللغو في الماضي والحال والمستقبل.

المسألة الثالثة: اليمين المنعقدة^(٣): منفعة من العقد وهي عقد القلب في المستقبل بالحلف على أمرٍ نفيًا أو إثباتًا، على فعلٍ واجبٍ أو تركٍ مندوبٍ أو مباحٍ فعله في وجه الأمر أو الغضب وهي اليمين المقصودة، نحو أن يقول: ليفعلن كذا ثم لا يفعل، أو لا يفعل كذا ثم يفعله، كأن يحلف ألا يبيع ثوبه بعشرة دنانير ثم يبيعه، أو يحلف ليضربن غلامه ثم لا يضربه، ونحو هذا.

وبالاتفاق بين العلماء أنها يمين على مستقبل فلا يدخلها لغو ولا غموس وإنما يدخلها البر، وبالاتفاق أن الكفارة واجبة لليمين المنعقدة بين العلماء لظاهر النص.

المطلب الرابع: حكم اليمين:

يختلف حكم الأيمان بحسب نوعها، ويمكن تقسيمها إلى خمسة أقسام^(٤) وهي:

١- واجبة: وهي التي يحلف بها الإنسان لئنجي معصوماً من هلكة وينقذه منها.

٢- مندوبة: وهو الحلف الذي تتعلق به مصلحة من إصلاح بين متخاصمين،

أو إزالة حقد من قلب مسلم عن الخالف أو غيره، أو رفع شر، فهذا

مندوب إليه، واليمين مفضية إليه، وإن حلف على فعل طاعة أو ترك

معصية ففيه وجهان:

(١) انظر البدائع (٢: ٢).

(٢) انظر منهاج الطالبين (٤: ٢٧٠).

(٣) انظر البدائع (٢: ٤) والمغني (٨: ٦٨٧) والمتقى (٣: ٣٤٣) والمجموع (١٨: ٥).

(٤) انظر المغني (٨: ٦٨٠) والمجموع (١٨، ١٤، ١٥، ٢٠) انظر الشرح الصغير (٣: ٢٠١).

- أ - مندوب: وهو قول بعض أصحاب أحمد وبعض الشافعية^(١).
- ب - ليس بمندوب لأن النبي ﷺ وأصحابه لم يكونوا يفعلون ذلك.
- ٣ - مباحة: على فعل مباح بالحلف على تركه أو القيام به أو على الخبر بشيء وهو صادق فيه، أو يظن أنه صادق فيه قال الله تعالى: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ﴾.
- ٤ - مكروهة: وهي الحلف على فعل مكروه أو ترك مندوب ومن قبيله الحلف في البيع والشراء قال تعالى: ﴿وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ﴾^(٢).
- ٥ - محرمة: وهي للحلف الكاذب وقد ذمّه الله بقوله تعالى: ﴿وَيَخْلِفُونَ عَلَى الْكَذِبِ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾^(٣).

المطلب الخامس: أركان اليمين:

قسم صاحب البدائع أركان اليمين إلى قسمين^(٤):

- أ - المُقسَم عليه.
- ب - المُقسَم به: وهذا قد يكون اسماً أو صفة، والاسم قد يكون مذكوراً أو محذوفاً، والمذكور قد يكون صريحاً أو كناية، والصريح: «الله» وأما الكناية فإن قصد به اسم الله كان يميناً، وإن لم ينو به اسم الله تعالى فليس ذلك بيمين.

(١) انظر المجموع (١٨: ١٤، ١٥) / المغني (٨: ٦٨٧).

(٢) البقرة: (٢٢٤).

(٣) المجادلة: (١٤).

(٤) انظر البدائع (٣: ٥) والمجموع (١٨: ٢٢).

وقال صاحب المجموع^(١): أسماء الله تعالى على أربعة أقسام:

- ١ - اسم علم: «الله» ويقع به اليمين اتفاقاً بين العلماء.
 - ٢ - ما يدل على الصفات الثابتة للذات كالعليم والقدير والسميع والبصير. فهذا يُسمى به غير الله تعالى مجازاً، وإطلاقه ينصرف لله تعالى فهو يمين إن لم ينو غير ذلك، وعند أحمد يمين إذا انصرف بالنية إلى ذلك.
 - ٣ - ما يدل على إضافة أمر إليه كالخالق والرازق، فهو لا ينصرف لله تعالى إلا بإطلاقه، وهو ما يُسمى به الله تعالى، ولا ينعقد عند الشافعية، وينعقد عند الحنابلة إن انصرفت النية إليه على أنه يمين.
 - ٤ - ما يدل على سلب شيء عنه كالعلي والقدوس، ولا ينعقد لأنه ليس اسماً لله تعالى ولأن أسماءه جل شأنه توقيفية.
- وتنقسم الصفات إلى ثلاث أقسام^(٢):
- ١ - ما هو من صفات الذات الإلهية، ولا يحتمل صرفاً لغيرها، كعزة الله وجلاله، وعظمته، وكبريائه، وتنعقد به اليمين.
 - ٢ - ما هو صفة للذات ويعبر بها عن غيره مجازاً، كعلم الله، وقدرته، فهذه صفة للذات لم يزل موصوفاً بها، فإذا أقسم بها مضافة لله تعالى انعقدت يمينه، وبه قال أحمد والشافعية، وقال أبو حنيفة لو قال: وعلم الله، لا يكون يميناً لأنه يحتمل المعلوم.

(١) انظر المجموع (١٨: ٢٦، ٢٧).

(٢) انظر المجموع (١٨: ٢٨).

٣- ما لا ينصرف بإطلاقه إلى صفة لله تعالى، لكن ينصرف بإضافته إلى الله سبحانه وتعالى، لفظاً أو نيةً، كالعهد، والميثاق، والأمانة، فهذا لا يكون يميناً مكفرةً إلا بإضافته، أو نيته.

وبالاتفاق بين العلماء تنعقد اليمين بالحلف باسم الله تعالى وصفاته^(١).

المطلب السادس: حروف القسم

حروف القسم ثلاثة بالاتفاق^(٢) بين العلماء وهي:

١- الباء: وهي الأصل في أحرف القسم، وتدخل على المظهر والمضمر جميعاً.

٢- الواو: بدلاً من الباء، وتدخل على المظهر دون المضمر: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ

جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ﴾^(٣).

٣- التاء: وتدخل على القسم وأمثلتها: ﴿تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يَوْسُفَ﴾^(٤)، ﴿تَاللَّهِ لَقَدْ

أَثَرَكِ اللَّهُ عَلَيْنَا﴾^(٥)، وإن أقسم بغيرها لم يكن يميناً إلا إذا نوى ذلك، كقوله لأفعلن^(٦).

المطلب السابع: شروط اليمين

المسألة الأولى: شروط تتعلق بالحالف: اتفق العلماء^(٧) على أن اليمين لا تصح إلا

من كل عاقل بالغ مكلف، ولا تصح من صبي ولا مجنون ولا نائم لحديث رسول

(١) انظر المغني (٨: ٦٧٧) والمجموع (١٨، ١٥، ١٨، ٢٢) والمنتقى (٣: ٢٤٥) والبدائع (٣: ٦).

(٢) انظر البدائع (٣: ٥) والمنتقى (٣: ٢٤٥) والمجموع (١٨: ٣٤) والمغني (٨: ٦٨٩، ٦٩٢).

(٣) الأنعام: (١٠٩).

(٤) يوسف: (٨٥).

(٥) يوسف: (٩١).

(٦) انظر المجموع (١٨: ٣٤).

(٧) انظر البدائع (٣: ١٠) والمجموع (١٨: ٩) والمغني (٨: ٦٧٦).

الله ﷻ: «رفع القلم عن ثلاث عن الصبي حتى يبلغ - أو يحتلم - وعن النائم حتى يستيقظ وعن المجنون حتى يفيق»^(١).

وأتفق الجمهور^(٢) على عدم وقوع كفارة اليمين من المكروه وذلك لحديث: «إن الله تجاوز عن أمي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه»^(٣).

وخالف الأحناف في ذلك وقالوا: تنعقد يمينه، لأنها يمين من مكلف، فانعقدت كيمين المختار.

ونرى أن الرأي الراجح مع الجمهور للدليل الذي بينوه.

واختلف العلماء في كون الحالف إذا لم يكن مسلماً فهل تلزمه الكفارة؟

فاعتبر الجمهور^(٤) أن الإسلام ليس شرطاً في ذلك وبه قال الشافعية، والحنابلة، وأبو ثور، وابن المنذر، وخالف في ذلك الأحناف والثوري.

المسألة الثانية: شروط تتعلق بالمحلف عليه^(٥): وهي أن يكون المحلف عليه متصوّر الوجود، وهو عند انعقاد اليمين على أمر في المستقبل، وبقاؤها أيضاً متصوّر الوجود حقيقة بعد اليمين شرط بقاء اليمين حتى لا ينعقد اليمين على ما هو مستحيل الوجود حقيقة، والشرط على أن تكون اليمين على أمر في المستقبل، أما كونه متصوّر الوجود عادة فهو ليس بشرط انعقاد اليمين عند الأحناف (أبو

(١) أخرجه ابن ماجه (١: ٣٤٧) (١٦٥٨)/ النسائي (٦: ١٥٦) رقم (٣٤٣٢).

(٢) انظر البدائع (٣: ١٠)/ المجموع (١٨: ٩)/ المغني (٨: ٦٧٦).

(٣) أخرجه ابن ماجه (١: ٣٤٧) رقم (١٦٦١)/ النسائي (٦: ١٥٦) رقم (٣٤٣٣).

(٤) انظر البدائع (٣: ١٠) والمجموع (١٨، ٣، ٩) والمغني (٨: ٧١٥).

(٥) انظر البدائع (٣: ١٠) والمجموع (١٨: ٩) والمغني (٨: ٦٧٦).

حنيفة ومحمد وأبي يوسف)، وقال زفر: شرط، فلو قال لأشربن الماء في هذا الكوز فتبين أن لا ماء فيه فليس يمين معقودة.

المسألة الثالثة: ما يرجع إلى الركن نفسه: وهو خلوه من الاستثناء، نحو أن يقول إن شاء الله تعالى، أو إلا أن أحب، أو إن يسر الله لي هذا، أو إن شاء زيد. فهذا الاستثناء ليس بحرام، ولا يلزمه كفارة إن لم يبر يمينه إذا لم يتحقق الاستثناء، وقد اتفق^(١) العلماء حول هذا الأمر إلا أنهم استثنوا أن يكون هذا الاستثناء متعلقاً بعق أو طلاق فإن اليمين تنعقد حينها لحديث: «ثلاث جدهن جدّ، وهزلهن جدّ النكاح والطلاق والعتاق»^(٢)، وفي رواية «والرجعة» بدلاً من «العتاق». وحتى لو حلف بعق أو طلاق أن لا يفعل شيئاً ثم فعله ناسياً، حنث ووجبت عليه الكفارة.

متى تجوز الكفارة؟

الأصل في الكفارة أنها بعد الحنث ولكن هل تجوز قبل الحنث؟

اختلف العلماء^(٣) حول هذا الأمر فقد قال بعدم الجواز: الأحناف، وقال الشافعية: يجوز التكفير قبل الحنث عدا الصوم بأنه لا يُكفر به إلا بعد الحنث، وذهب كل من الحنابلة والمالكية إلى وجهين في المسألة: الرأي الظاهر منهما عند مالك بعد الحنث، وعند الحنابلة الأول: لا يجوز قبل الحنث، والثاني: قبله وبعده سواء في الفضيلة، وعند مالك لو جاز التقليم للكفارة قبل الحنث، جاز بالصوم وغيره سواء.

(١) انظر البدائع (٣: ١٩) والمنتقى (٣: ٢٤٥، ٢٤٦) والمجموع (١٨: ٣٧) والمغني (٨: ٧١٥).

(٢) أخرجه ابن ماجه (١: ٣٤٧) رقم (١٦٥٨)/ الترمذي (٧: ٤٩٠) رقم (١١٨٤)/ أبو داود (٢: ٢٥٨) الطلاق رقم (٢١٩٤).

(٣) انظر البدائع (٣: ١٩) والمنتقى للباقي (٣: ٢٤٩) والمغني (٨: ٧١٢، ٧١٣) وروضة الطالبين (٨: ١٧).

المبحث الرابع: كفارة اليمين

كفارة اليمين جابرة في حق المسلم، زاجرة في حق غيره، جعلت مكفرة للسيئة، والأصل في مشروعيتها الكتاب، والسنة، والإجماع، وقد بينا ذلك في المبحث السابق^(١) وسنستعرض في هذا المبحث ما هي كفارة الأيمان الواجبة.

قال تعالى: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ذَلِكَ كَفَّارَةُ أَيْمَانِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ وَاحْفَظُوا أَيْمَانَكُمْ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾^(٢).

هل يلزم في هذه الكفارة التخيير أم التعيين والترتيب؟

قال الجمهور^(٣) كفارة اليمين مختصة على التخيير ابتداءً وترتيباً في الانتهاء، فتخيير الحالف بين واحدة من ثلاث فإن عجز عن القيام بواحدة منهن انتقل إلى الصوم تعييناً، أي أن كفارة الأيمان تكون على التخيير في الابتداء بين:

١ - إطعام عشرة مساكين.

٢ - كسوة عشرة مساكين.

٣ - تحرير رقبة.

(١) انظر (ص ٩٦).

(٢) المائدة: (٨٩).

(٣) انظر روضة الطالبين (٨: ٢٠) والمدونة (٢: ٤٢، ٤٣) والمغني (٨: ٧٥٢).

وهذه مرتبة من الأسهل إلى الأشد فتحرير الرقبة أعلاها، والكسوة أوسطها، والإطعام أدناها، فإذا عجز الحائث عن التكفير بواحدة منها على التخيير عند الجمهور، فيتعين عليه حينئذ الانتقال إلى الصيام، ويكون عليه صيام ثلاثة أيام بحسب النص. وخالف في ذلك الأحناف قال الكاساني في البدائع: «فأما كفارة اليمين فيبدأ بالإطعام ثم بالكسوة ثم بالتحرير لأن الله تعالى عزَّ شأنه بدأ بالطعام في كتابه الكريم»^(١).

وقال ابن عباس موافقاً للجمهور^(٢): «ما كان في كتاب الله (أو) فهو مخيراً، وما كان (فمن لم يجد) فالأوّل الأوّل». ونرى أن الرأي الراجح مع الجمهور ومع التعليل الذي ساقه ابن عباس.

المطلب الأول: الكفارة بالإطعام

إذا اختار الحائث يمينه التكفير بالإطعام، فيجب عليه إطعام عشرة مساكين بالنص، وأما طبيعة المساكين فهم أنفسهم الذين تكلمنا عنهم في مبحث الظهار. وأما المقدار الواجب إخراجه لكفارة الإطعام وما يُجزئ عن أنواع الطعام هذا ما سنبيّنه فيما يأتي:

المسألة الأولى: المقدار الواجب إخراجه ونوعه:

اتفق الجمهور^(٣) على أن المقدار الواجب إخراجه عن كفارة الأيمان بالإطعام هي: مُد لكل مسكين من غالب قوت البلد، وقد قال بذلك المالكية والشافعية،

(١) انظر بدائع الصنائع للكاساني (٨: ٢٩٠٦).

(٢) انظر المغني (٨: ٧٣٤).

(٣) انظر البدائع (٣: ١٠) والمجموع (١٨: ٩) والمغني (٨: ٦٧٦).

والحنابلة، ولكن الجدير ذكره هنا أن نبين أن المد الواجب عند المالكية هو مدّ لكل مسكين بمده ﷺ، في حين كان المقدار عندهم لكفارة الظهار مدّ لكل مسكين بمُدّ هشام، وهو يساوي مدّ وثلثان من مدّ الرسول ﷺ وخالف في ذلك الأحناف^(١) وقالوا: كفارة الأيمان لكل مسكين صاع من حنطة أو تمر أو شعير، وعن علي نصف صاع من حنطة، ودقيق الحنطة وسويقها بمنزلة الحنطة.

والمعتمد في المذهب نصف صاع، أو مدّان من البر، أو الدقيق، أو السويق، أو صاعاً من تمر أو شعير.

ويُجزئ عند المالكية^(٢) الحنطة وما كان قوتاً، ولا يُجزئ غيره من شعير، أو ذرة أو غير ذلك، فإن اقتاتوا غير البر فعندها يتعيّن عليه ما يُشبعه ولا يُعتد بالكيل، ويتعيّن ذلك بحسب نوع المقتات وما يُشبع، وقالوا: يجب أن تكون الحنطة نقيّة خالية من التراب والتبن، وإلا فإن كانت ملوثة بالتبن فلا تُجزئ حتى تُغربل، ولا يُجزئ إعطاء العروض مكان هذا الطعام.

وعند الشافعية^(٣): يجوز في الكفارة إخراج مدّ من بُرّ أو شعير أو تمر أو زبيب، كما يجوز عند الشافعية إخراج الكفارة من الثمار والحبوب مما تجب فيه الزكاة لأن الأبدان تقوم بها، وتجب من غالب قوت البلد، فإن عدل إلى قوت بلد آخر، فإن كان أجود من غالب قوت البلد جاز، لأنه زاد خيراً، فإن لم يكن ففيه وجهان: الصحيح فيها أنه لا يُجزؤه.

(١) انظر المبسوط (٨: ١٥٠).

(٢) انظر الشرح الصغير (٣: ٤٩٤).

(٣) انظر المجموع (١٧: ٣٧٩).

ولا يجوز عند الشافعية الإطعام بالخبز والدقيق والسويق في ظاهر المذهب، قالوا: «ولا يجوز الدقيق والسويق والخبز ومن أصحابنا من قال يُجزؤه لأنه مهياً للاقتيات مستغنى عن مؤونته وهذا فاسد لأنه إن كان قد هُيئَ لمنفعة فقد فوّت فيها وجوهاً من المنافع»^(١) ولا يجوز إخراج القيمة عند الشافعية.

أما الحنابلة^(٢): فالمد الواجب إخراجهُ مُدٌّ مِنْ بُرٍّ لكل مسكين، فإن كان من غيره فنصف صاع، أي مدان من تمرٍ أو شعيرٍ أو زبيبٍ، وكذلك ما كان قوت بلده وإن كان مخالفاً لذلك كالأرز والذرة والدخن.

قال أبو الخطاب: «يجوز إخراج ما كان قوت بلده ولو كانت غير ما ذكرنا مثل الذرة والأرز والدخن»^(٣).

ويجوز إخراج الحب بلا خلاف، فإن أخرج دقيقاً لزم أن يزيد على المد أو يخرج بالوزن، لأن الدقيق يكون أكثر حجماً منه قبل الطحن.

المسألة الثانية: هل يُجزئ الخبز في كفارة الإطعام؟

اختلف الفقهاء حول هذه المسألة فقد قال بعدم الجواز^(٤) الشافعية ورواية عن أحمد وظاهر مذهب مالك، وحجتهم في ذلك أنه خرج عن حالة الكمال والادّخار، ولا يُجزئ في الزكاة، وأن الشارع الحكيم شرع الدين للسواد من الناس وأكثر الناس أهل قرى وبادية وأقلهم يسكنون المدائن لذلك كان الحب هو المشروع.

(١) المصدر السابق.

(٢) انظر الشرح الكبير (٤: ٥٩٥).

(٣) انظر الشرح الكبير (٤: ٥٩٥).

(٤) انظر المجموع (١٧: ٣٧٩) والمغني (٨: ٧٣٢) والشرح الصغير (٣: ٤٩٤).

وذهب الأحناف ورواية عن مالك ورواية عن الحنابلة: أن الدقيق والخبز يُجزئ، وقال الأحناف: «أطلق الخبز ومراده خبز البر بخلاف خبز الشعير إذ يجب أن يكون مأدوماً»^(١)، وقال مالك في المدونة في رواية: «يُجزئ إن أطعمهم الخبز والزيت»^(٢) عندما سُئل أيطعم الخبز والملح؟ أم الخبز والأدم؟ واشترط أن لا يكون مقدار الخبز أقل من مُدٍّ من بُرٍّ وأن يشبع.

وعند الحنابلة^(٣): نص في رواية جواز الخبز، لو أعطى المسكين رطلي خبز بالرطل الدمشقي كما نص عليه الخرقي، لأن ذلك لا يكون أقل من مُدٍّ، أو أعطاه رطلاً وثلاثاً من دقيق الحنطة فيصنعه خبزاً فيجزؤه في ذلك، وعندهم هذا في البر، أما إن كان في الشعير فلا يُجزؤه إلا ضعف مقدار البر، أو يخبز نصف صاع شعير ويخرجه فيجزؤه.

ونرى أن الرأي الراجح: أنه مع الذين قالوا بإطعام الخبز، لأنه علّة الشافعي أن الحب هو المشروع بسبب أن أغلب الناس سكان قرى وبادية وأقلهم يسكنون المدن، فأما الآن فقد تغيّرت طرق المعيشة والحياة وأصبحت الحاجة للخبز أكثر منها للبر في أغلب بقاع العالم الإسلامي، ولأنه إطعام مُشبع خاصة إذا اقترن مع الإدام.

المسألة الثالثة: إطعام المساكين غداءً وعشاءً

اختلف الفقهاء أيضاً حول هذه المسألة فقد قال: الأحناف، وظاهر المذهب عند المالكية، ورأي عند الحنابلة، نص عليه الخرقي أن ذلك يُجزؤه.

(١) انظر المبسوط (٧: ١٥، ١٦).

(٢) انظر المدونة (٢: ٤٠).

(٣) انظر المجموع (٤: ٥٩٧).

وكذلك روي عن أحمد^(١)، ونقل الأثر عن أحمد أن رجلاً سأله عن الكفارة فقال: أطعمهم خبزاً وتمرّاً قال: فخبز؟ قال: لا، ولكن براً ودقيقاً رطلاً وثلاثاً لكل مسكين.

وقال المالكية: «إن غديّ وعشيّ أجزأه ذلك ويكفيه الخبز والزيت»^(٢).

وقال الحسن وابن سيرين^(٣): «خبزاً مأدوماً باللحم أو خبزاً وزيتاً»^(٤).

وقالوا: «مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ» الخبز واللبن، وأعلى منه الخبز واللحم، ودونه الخبز والزيت أو الخبز والملح، وأما الأحناف فهو المعتمد عندهم فقالوا^(٥): يُجزئ دعوة المساكين وأن يُطعمهم وجبتى غداءٍ وعشاءٍ، وحثّهم في ذلك أن الإطعام في الكفارات يتأدّى بالتمكين فقط لظاهر قوله تعالى: ﴿إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ﴾ فالمنصوص عليه هو الإطعام، وحقيقة ذلك التمكين والمقصود به سد الخلة، وفي التمكين تمام ذلك فيتأدّى الواجب بكل واحد منهما، فهو يتأدّى بالتملك تارة وبالتمكين أخرى.

ثم المعتبر في التمكين أكلتان مشبعتان، ويستوي في خبز البر أن يكون مأدوماً أو غير مأدوم، بخلاف خبز الشعير فإنه لا يستوفي منه حاجته إلا إذا كان مأدوماً،

(١) انظر الشرح الكبير (٤: ٥٩٨).

(٢) انظر المدونة (٢: ٤٠).

(٣) ابن سيرين: هو محمد بن سيرين البصري الأنصاري بالولاء، أبو بكر، إمام وقته في علوم الدين بالبصرة، تابعي من أشراف الكتاب، اشتهر بالورع وتعبير الرؤيا/ انظر تهذيب التهذيب

(٩: ٢٠٤) وتاريخ بغداد (٥: ٣٣١).

(٤) انظر المدونة (٢: ٤٠).

(٥) انظر المبسوط (٧: ١٥، ١٦).

وكذلك لو غداهم وعشاهم بسويق وتمر قالوا: وهذا في ديارهم فإنهم مكتفون بذلك عادة ويستوفون منه حاجتهم، فأما في ديارنا لا بد من الخبز، وهذا كله بخبز من طعام الأهل، ونص الكاساني في البدائع أنه يكفي خبز الشعير أو السويق ولو لم يكن مأدوماً قال: «كذا لو أطعم خبز الشعير أو سويقاً أو تمرّاً أجزأه ذلك لأن ذلك قد يؤكل وحده في طعام الأهل»^(١).

وقال أبو يوسف رحمه الله: لو غدّى عشرة مساكين في يوم ثم أعطاهم مداً، أجزأه ذلك لأنه جمع بين التملك والتمكن.

وخالف في ذلك الشافعية^(٢) وظاهر المذهب عند الحنابلة وفي رأي عند المالكية وقالوا: إن غداهم وعشاهم لا يُجزئ ذلك وقالوا: لا يُجزئ دقيق ولا سويق فالخبز من باب أولى، وقالوا بالإطعام للمساكين يُطعم كل مسكين مداً، ويكون ذلك بالتمليك لا بالتمكين، فهذه العلة الرئيسية عندهم أنه يتوجب تملك الطعام للمساكين وليس تمكينهم منه فحسب، ونرى أن الرأي الراجح يميل مع أبي حنيفة وظاهر مذهب مالك ورأي الحنابلة وابن سيرين لما بينوا من أدلتهم.

وأما الأمور الأخرى المتعلقة بالإطعام وعن نوع المساكين الذين تُصرف إليهم وشروطهم وإخراج القيمة وصرف الأمداد العشرة إلى مسكين واحد عشرة أيام أو إلى مسكينين خمسة أيام، وغير ذلك مما يتعلق بالإطعام فهو نفس الأمر الذي بحثناه في كفارة الظهار سابقاً^(٣)، ولا حاجة بنا للإعادة ثانية وتكرار الأمر.

(١) انظر بدائع الصنائع (٨: ٢٩١٢).

(٢) انظر المجموع (١٧: ٣٧٧) والشرح الكبير (٤: ٥٩٨) والشرح الصغير (٣: ٤٩٤).

(٣) انظر (ص ٨٣-٩٥).

المطلب الثاني: الكسوة

الكفارة عن أيّمان الحائث بالكسوة تكون لعشرة مساكين بحسب النص وهم نفس المساكين الذين تمّ تحديدهم وشروطهم في كفارة الظهار وسنين فيما يلي:

المسألة الأولى: الكسوة المُجزئة وأنواع القماش المُجزئة.

أ - قال الجمهور: الكسوة واجبة أن يكسو الرجل ثوباً جامعاً تحل به الصلاة، وللمرأة درع^(١) وخِمار يجوز أن تُصليَ بهما، فالعلة عند الجمهور أن يكونَ الثوب ساتراً للعورة سواء كان ذلك للرجل أو للمرأة فإن كان بثوب وستر العورة وجازت به الصلاة أجزاء، وإن كان بدرع وخِمار أو ثوبين أجزاء، فقال المالكية^(٢): للرجل ثوب جامع، ودرع وخِمار للمرأة، وقالوا: ثوبان، وقال الحسن ثوبان، وعن ابن المسيب قال: عمامة للرجل يلف بها رأسه، وعباءة يلتحف بها، والعمامة وحدها لا تُجزئ في حق الرجل.

ومثله قال الحنابلة^(٣): للرجل ثوب يُجزؤه أن يصليَ فيه، وللمرأة درع وخِمار، والمقصود في الأمر ما يستر عورته ليصليَ فيه.

وعند الأحناف^(٤): ثوب لكل مسكين إزار أو رداء أو قميص أو قَبَاء أو كساء.

وروي عن الزهري: أنه الإزار فصاعداً من ثوب قام لكل مسكين.

(١) درع المرأة: القميص الذي تلبسه انظر مختار الصحاح (٢٠٣).

(٢) انظر المدونة (٢: ٤٤).

(٣) انظر المغني (٨: ٧٤٢).

(٤) انظر المبسوط (٨: ١٥٣، ١٥٤).

وعن أبي موسى الأشعري^(١): أنه كان يُعطي في كفارة اليمين لكل مسكين ثوبين ويتأذى الواجب بواحد لجواز الصلاة بالثوب الواحد، أما الصغير الذي لا يستر العورة فلا يجوز، وفي السراويل لا يُجزئ عن أبي يوسف ويُسمى عرياناً، ولا يُجزئ نصف ثوب للكسوة، لو كسا مسكيناً قلنسوة، أو أعطاه نعلين، أو خفين لا يُجزؤه من الكسوة، لأن الاكتساء لا يحصل، وكذا عمامة لا تُجزئ إلا إذا بلغت قميصاً، ولو أعطى عشرة مساكين ثوباً مشتركاً وهو ثوب غالي الثمن كثير القيمة، يصيب كل منهم أكثر من قيمة الثوب فإن ذلك لا يُجزؤه أيضاً.

وخالف الشافعية^(٢) في ذلك فاعتبروا الكسوة تُجزئ بكل ما يُسمى كسوة سواء ستر العورة أم لم يسترها، ولم يعتبر شرط جواز الصلاة بالكسوة المعطاة سواء كانت للرجل أو للمرأة، فيُجزئ عندهم القميص والسراويل في العرف، ويُجزئ الكساء والطيلسان^(٣) لأنه من الكسوات.

وقالوا: بعدم جواز الكسوة بالخف والنعل.

وقالوا: يجب في الكسوة التملك وذلك كقولهم في الإطعام.

(١) أبو موسى الأشعري: هو عبد الله بن قيس بن سليم بن حضار بن حرب بن عامر، صحابي هاجر إلى الحبشة عمل للنبي ﷺ على زبيد، وعدن وساحل اليمن واستعمله عمر على الكوفة والبصرة، مات بمكة، وقيل بالثوبة على بعد ميلين من الكوفة سنة (٥٠ هـ) انظر تهذيب الكمال (١٥: ٤٤٦).

(٢) انظر المجموع (١٨: ١١٩).

(٣) الطيلسان: فارسي معرب وهو ثوب يغطي به الرأس والبدن يلبس فوق الثياب.

وقالوا: يُجزئ في الكسوة المنديل الذي يحمل في اليد، والعمامة والجبّة وصرّح الدارمي^(١) بالمنديل والعمامة، وقالوا: يُجزئ الثوب الصغير الذي يكفي لرضيع أو صغير، إن أخذه ولي الصغير لأن صرفها للصغار جائزة كالزكاة.

ونرى أن الرأي الراجح مع الجمهور لأن جواز الصلاة في الثوب أعلى منطقيّة، وإلا فما فائدة الكسوة لو كانت منديلاً يحمله المسكين، أو عمامة يضعها على رأسه، أو جبة أو سروالاً وعورته مكشوفة، ولا يجوز الصلاة بدون سترها.

ب- أما ما جنس الثياب التي تُجزئ قال الفقهاء^(٢): يجوز في القطن والكتّان والشعر والصوف والحرير للمرأة، وللرجل وجهان، ويجوز إعطاء كسوة الرجال للنساء، وكسوة النساء للرجال، ويجوز في النسيج: الخام والمقصور والبياض والمصبوغ والوبر، والخز كان ذلك لباساً أو جديداً إلا إذا ذهب قوة الملبوس، فإن لم تذهب أجزاء كالرقبة إذا لم تبطل منفعتها، فإذا بطلت منفعتها لم تجزئ لأن كل هذا تحصل به الكسوة المأمور بها، والحكمة المقصودة منها.

المسألة الثانية: إطعام خمسة وكسوة خمسة.

اختلف العلماء حول هذه المسألة فقد قال الحنابلة بجواز ذلك على إطلاقه قال في المغني: «ويُجزؤه إن أطعم خمسة مساكين وكسا خمسة»^(٣) وحجّتهم في

(١) الدارمي: هو عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بهرام بن عبد الصمد الدارمي التميمي أبو محمد السمرقندي الحافظ من بني درام له «المسند في الحديث» و«الجامع الصحيح» كان على غاية من العقل والدماثة ويضرب به المثل في الحلم والدراية وكان حافظاً متقناً من أهل الورع والدين توفي (٢٥٥ هـ) عن خمسة وسبعين سنة انظر تهذيب الكمال (١٥: ٢١٠) (٣٣٨٤) وتهذيب التهذيب (٥: ٢٩٤).

(٢) انظر المجموع (١٨: ١١٩، ١٢٠) والمغني (٨: ٧٤٣).

(٣) انظر المغني (٨: ٧٥٩).

ذلك أنه أخرج من المنصوص عليه العدد الواجب فأجزأ كما لو أخرج من جنس واحد، لأن كل واحد من النوعين يقوم مقام صاحبه في جميع العدد فقام مقامه في بعضه، كالكفارتين وكالمتيم لما قام مقام الماء في البدن كله في الجنابة، جاز في بعضه كطهارة الحدث، ولأن معنى الطعام والكسوة متقارب، إذ القصد منهما سد الخلة ودفع الحاجة، وقد استويا في العدد واعتبار المسكنة في المدفوع إليه وتنوعها من حيث كونهما في الإطعام سداً لجوعه، وفي الكسوة سترًا لعورته، لا يمنع الأجزاء في الكفارة الملققة منهما، كما لو كان أحد الفقيرين محتاجاً إلى ستر عورته والآخر إلى الاستدفاء.

أما الأحناف^(١) فقد أجازوا ذلك شرط أن يكون الطعام أرخص من الكسوة، وإن كانت الكسوة أرخص من الطعام لا يُجزئ، لأن المنصوص عليه ثلاثة أنواع فلو جَوَّزنا إطعام خمسة مساكين وكسوة خمسة مساكين كان نوعاً رابعاً فيكون زيادة على المنصوص، وهذا بخلاف ما إذا أدى لكل مسكين مُدّاً من حنطة ونصف صاع من شعير لأن المقصود واحد وهو سد الجوع، فلا يصير نوعاً رابعاً فأما المقصود من الكسوة غير المقصود من الطعام، ألا يرى أن الإباحة تُجزئ في أحدهما دون الآخر، ولو جَوَّزنا النصف من كل واحد منهما كان نوعاً رابعاً، ثم مراده من هذه المسألة إذا أطعم خمسة مساكين بطريق الإباحة والتمكين دون التملك، فإن التملك فوق التمكين، وإذا كان الطعام أرخص من الكسوة أمكن إكمال التمكين بالتمليك فتجوز الكسوة مكان الطعام، وإن كانت الكسوة أرخص لا يمكن إقامة الطعام مقام الكسوة، لأن التمكين دون التملك،

(١) انظر المبسوط (٨: ١٥١).

وفي الكسوة التملك معتبر فلا يمكن إقامة الكسوة مقام الطعام، لأنه ليس فيهما وفاء بقيمة الطعام، وأما إذا ملّك الطعام خمسة مساكين وكسا خمسة مساكين، فإنه يجوز على كلتا الحالتين، إن كان الطعام أرخص، أو الكسوة أرخص لوجود التملك في الطعام.

وأما المالكيّة فقد ذهبوا في ذلك إلى رأيين يُجزّؤه، ولا يُجزّؤه، والمختار في المذهب أن تكون الكفارة كلها كسوة، أو إطعاماً، فقال في المنتقى: «إذا كفر بالكسوة أو الإطعام فالمختار أن تكون الكفارة كلها كسوة، أو إطعاماً، فإن كسا خمسة وأطعم خمسة، فاختلف قولهم فقالوا: يُجزّؤه وهو قول مالك، وقالوا: لا يُجزّؤه»^(١) وقالوا: يضيف إلى ما شاء فيها تمام العشرة وخلاصة الأمر أن الكفارة عندهم لا تصح من جنسين كالكسوة والعق، وذهبت الشافعيّة^(٢) إلى أنه لا يُجزّؤه أن يُطعم خمسة مساكين ويكسو خمسة، لقوله تعالى: ﴿كَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ﴾، فوجه الدلالة من وجهين:

أحدهما: أنه جعل الكفارة إحدى هذه الخصال الثلاث ولم يأت بواحدة.

والثاني: أن اقتصاره على هذه الخصال الثلاث دليل على انحصار التكفير فيها، وقال الشافعيّة عن الذين قالوا بالمزج من أصحاب أحمد والثوري وأصحاب الرأي: هو خصلة رابعة وتلفيق للكفارة وهو أشبه ما لو أعتق نصف عبد وأطعم خمسة أو كسا خمسة، لأنه نوع من التكفير فلم يَجْزُ تبعيضه.

(١) انظر المنتقى (٣: ٢٥٨).

(٢) انظر المجموع (١٨: ١٢٣).

المسألة الثالثة: إن أعتق نصف عبد وأطعم خمسة مساكين أو كساهم.

لا يجوز بالاتفاق^(١) بين الفقهاء أن يعتق نصف عبد ويُطعم خمسة مساكين أو يكسوهم، قال المالكية: لأن الكفارة لا تصح من جنسين كالكسوة والعتق.

وقال الأحناف: لأن إكمال الأصل بالبدل غير ممكن، فإنهما لا يجتمعان فكيف يتحقق إكمال أحدهما بالآخر، ولأنه يشترط في تكفير رقبة كاملة، والشركة في كل رقبة تمنع التكفير بها، فلا يجوز التبويض في ذلك.

وقال الشافعية: لا يُجزؤه لأن الكفارة حددت على التخيير لثلاثة أصناف، وأما التبويض من عتق نصف رقبة وإطعام خمسة أو عتق نصف رقبة وكسوة خمسة، فهو صنف جديد وانحصار الكفارة في إحدى هذه الخصال الثلاث.

وقال الحنابلة: لا يُجزؤه أن يعتق نصف رقبة ويُطعم خمسة مساكين أو أن يكسو خمسة مساكين.

المطلب الثالث: تحرير رقبة

إن ما يتعلق بتحرير رقبة في كفارة الأيمان، هو نفسه ما بحثناه في كفارة الظهار، وما يُشترط فيها من سلامتها من العيوب، وكونها مؤمنة، أو تُجزئ الكافرة، وحكم العمياء، والعوراء، والعرجاء، والبرصاء، والجذماء، ومن بها جنون مُطبق، والخصي، والمجبوب، والأخرس، والأصم، والأبكم، والجنين، والصغير، والمدبر، والمكائب، وأم الولد، وولد الزنا، وغير ذلك فلا حاجة إلى تكرارها^(١).

(١) انظر المبسوط (٨: ١٥٠) والمجموع (١٨: ١٢٣) والمنتقى (٣: ٢٥٨) والمغني (٨: ٧٦٠).

(٢) أنظرها في صفحة (٤٣)

المطلب الرابع: القسم الثاني من الكفارة (كفارة الأيمان بالصيام)

إذا عجز الحائث عن يمينه للتكفير بواحدة من الأمور الثلاثة التي استعرضناها: «الإطعام، والكسوة، والعتق» فإنه يتعين عليه أن يكفر عن يمينه بالصيام، ويكون عليه صيام ثلاثة أيام، ولكن هل يُشترط تتابع الصيام كما في كفارة الظهار؟

المسألة الأولى: تتابع الصيام.

اختلف الفقهاء حول هذه المسألة هل يشترط التتابع في صيام الأيمان للأيام الثلاثة كما في كفارة الظهار، أم أن الأمر يختلف لكون اشتراط التتابع في كفارة الظهار كان معيناً بالنص «فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ»، أما في كفارة الأيمان فلم يُعَيَّن ذلك في النص، فهل تُقاس عليها أو لا تُقاس، قال الأحناف: بشرط التتابع في صيام هذه الأيام الثلاثة: «إذا حنث الرجل وهو معسر فعليه صيام ثلاثة أيام متتابعة»^(١).

أما المالكية فيجوز عندهم التفريق وإن كان متتابعاً فهو حسن كما قالوا في المدونة: «إن تتابع فهو حسن وإن لم يتتابع فأجزأ عنه»^(٢).

وعن مجاهد قال عن أبي بن كعب^(٣) أنه كان يقرأ: «فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مُتَتَابِعَاتٍ»^(٤)، وروي عن مجاهد كل صيام في القرآن متتابع إلا قضاء رمضان.

(١) انظر المبسوط (٨: ١٥٥).

(٢) انظر المدونة (٢: ٤٣).

(٣) أبي بن كعب: بن قيس بن عبيد بن زيد بن معاوية بن عمرو بن مالك بن النجار أبو المنذر الأنصاري المدني سيد القراء، قرأ على النبي ﷺ القرآن العظيم وقرأ عليه كثير من الصحابة والتابعين توفي سنة (١٩ هـ) انظر أسد الغابة (١: ٦١).

(٤) تفسير ابن كثير (٣: ١٥٢).

وسئل طاووس عن كفارة اليمين فقال: تُفَرَّقُ فقال مجاهد: يا أبا عبد الرحمن في قراءة ابن مسعود ﴿فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مُتَتَابِعَاتٍ﴾^(١)، قال فهي مُتَتَابِعَاتٌ، وعن عطاء أنه كان لا يرى بتفريقهن بأس.

وعند الشافعية قولان في المسألة^(٢) أظهرهما لا يجب التتابع، قال في المجموع: «إنه يجوز مُتَتَابِعاً ومُتَفَرِّقاً، لأنه صوم نزل به القرآن مُطْلَقاً فجاز مُتَفَرِّقاً ومُتَتَابِعاً كالصوم في فدية الأذى».

وفي رواية أخرى: «لا يجوز إلا مُتَتَابِعاً، لأنه كفارة جعل الصوم فيه بدلاً عن العتق، فشرط في صومها التتابع ككفارة القتل أو الظهار».

وعند الحنابلة^(٣): روايتان في ظاهر المذهب أنه يجب التتابع في الصوم، وقال بذلك أيضاً إبراهيم النخعي، والثوري، وإسحاق، وأبو عبيد، وأبو ثور، وأصحاب الرأي، ورؤي عن علي وقال به عطاء ومجاهد وعكرمة، وحُكي عن أحمد رواية أخرى: أنه يجوز تفريقها، وبه قال مالك والشافعي في أحد قوليه، لأن الأمر بالصوم مُطلق ولا يجوز تقييده إلا بدليل ولأنه صام الأيام الثلاثة فلم يجب التتابع فيه كصيام المتمتع ثلاثة أيام في الحج.

ونرى أن الدليل يميل مع الذين قالوا بالتفريق ولم يشترطوا التتابع لأن ظاهر النص مُطلق، ولا يجوز تقييده إلا بدليل.

(١) المائدة: (٨٩) بقراءة ابن مسعود زيادة «متتابعات».

(٢) انظر المجموع (١٨: ١٢٢) وروضة الطالبين (٨: ١٢).

(٣) انظر المغني (٨: ٧٥٢).

المسألة الثانية: انقطاع التتابع.

هل ينقطع تتابع صيام الأيام الثلاثة؟ وما هي الأعذار التي يُبنى عليها ولا يستقبل بها؟ قال الجمهور^(١): إن من أفطر في صيام كفارة الأيمان في اليوم الثاني أو الثالث لعذر يُبيح ذلك كالمرض عند الرجل، أو المرض والحيض عند المرأة فقالوا: لا ينقطع به التتابع، وقال بذلك الحنابلة، والمالكية، وظاهر المذهب عند الشافعية في المرض، لوجود رأي آخر بأنه يقطع التتابع، أما في الحيض لا ينقطع التتابع، قال في المجموع: «فعلى هذا إن أفطرت المرأة لحيض أو مرض، أو الرجل لمرض لم ينقطع التتابع، وفي أحد القولين عندنا ينقطع في المرض ولا ينقطع في الحيض^(٢)».

وخالف الأحناف في ذلك قالوا: «إذا أفطرت المرأة لمرض أو حيض فعليها أن تستقبل، لأنها تجدد ثلاثة أيام خالية عن الحيض والمرض، فلا تُعذر فيها بالإفطار بعذر الحيض بخلاف الشهرين المتتابعين^(٣)».

والرأي مع الجمهور كما نرى ونميل إليه لكون التتابع أصلاً غير مُتَّفَق عليه، والنص لم يحدد ذلك بل ترك الصيام على إطلاقه، فكان من باب أولى أن لا ينقطع التتابع لعذر يُبيح الفطر كالمرض والحيض.

المسألة الثالثة: يتعين الصوم على العبد.

إذا كان الحائض عبداً فما يجب عليه من كفارة الأيمان؟

(١) انظر المجموع (١٢٣: ١٨) وروضة الطالبين (٨: ٢١) والمغني (٨: ٧٥٢) والمدونة (٢: ٤٣).

(٢) انظر المجموع (١٢٣: ١٨).

(٣) انظر المبسوط (٨: ١٥٥).

قال الجمهور: يتعين الصيام على العبد الحائث في كفارة الأيمان، وقال بذلك الأحناف والمالكية والحنابلة، قال الأحناف: «ولا تجب على العبد في الأنواع كلها إلا الصوم، لأنه لا يقدر إلا عليه، لأنه ليس من أهل ملك المال، ولأنه مملوك في نفسه فلا يملك شيئاً، ولو أعتق عنه مولاه، أو أطعم أو كسا لا يجوز، لأنه لا يملك وإن مُلِّك، وكذا المكاتب لأنه عبدٌ ما بقي عليه درهم، وكذا المستسعي في قول أبي حنيفة رضى الله عنه، لأنه بمنزلة المكاتب ومنها العجز على التحرير»^(١).

وعند المالكية: في شرح الدردير الصغير على أقرب المسالك «يتعين الصوم لذي الرق إذ لا يصح منه العتق لأنه لا يملك ملكاً تاماً حتى يصح إطعامه»^(٢).

وعند الحنابلة قال ابن قدامة في المغني: «ولو كان الحائث عبداً لم يكفر بغير الصوم» «لا خلاف في أن العبد يُجزؤه الصيام في الكفارة لأن ذلك فرض المعسر من الأحرار، وهو أحسن حالاً من العبد فإنه يملك في الجملة، ولأن العبد داخل في قوله تعالى: ﴿فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ﴾، وإن أذن السيد لعبده في التكفير بالمال لم يلزمه لأنه ليس بمالك»^(٣).

ووافق الشافعية الجمهور في صيام العبد عن كفارته، وخالفوا الجمهور بجواز تكفيره بالإطعام أو الكسوة إذا ملكه سيده وأذن له، ولكن لم يجيزوا عتق العبد عن كفارته ولو ملكه إياه سيده، في الأرجح قال في روضة الطالبين: «والعبد

(١) انظر بدائع الصنائع (٦: ٢٨٩٩).

(٢) انظر الشرح الصغير على أقرب المسالك (٣: ٤٨٨).

(٣) انظر المغني لابن قدامة (٨: ٧٥٣).

يكفر عن اليمين وغيرها بالصوم لأنه لا يملك على الأظهر، وإن قلنا يملك بتمليك سيده فإن أطلق التملك لم يملك إخراج الكفارة بدون إذن سيده، وإن ملكه الطعام أو الكسوة ليخرج به الكفارة أو ملكه مطلقاً ثم أذن له في ذلك بالإطعام أو الكسوة»^(١).

وقال فيما يختص بعق العبد: «ولو ملكه عبده بعته لم يجز على المذهب وبناءه الإمام على أنه لو ملكه عبداً وأذن في عتقه متبرعاً فلمن الولاء فيه؟ في المسألة أقوال:

أحدهما: للسيد، لقصور العبد عن استحقاق حقوق الولاء من الإرث والولاية.

الثاني: يُوقَف، فإن أعتق العبد بان أن الولاء له، وإن مات رقيقاً فلسيده.

الثالث: للعبد، فعلى هذا إن أذن له في العتق عن الكفارة وقع عنها وثبت له الولاء، وإن قلنا: الولاء للسيد، وقع العتق له على الأصح، وكأن الملك انقلب إليه، وفي وجه وقول: يقع عن العبد وتجزؤه عن الكفارة»^(٢).

ونرى أن رأي الجمهور هو الراجح في موضوع الصيام وكذا الإطعام، ولا يجوز للعبد العتق ولو ملكه سيده.

(١) انظر روضة الطالبين (٨: ٢٢).

(٢) انظر روضة الطالبين (٨: ٢٣).

المبحث الخامس: النذر وكفارته

المطلب الأول: تعريفه:

- أ- لغة: النذر: النحب وهو ما ينذره الإنسان فيجعله على نفسه نجباً واجباً^(١)، وقالوا: «هو الوعد أو التزام ما ليس بلازم، أو الوعد بخير، أو بخير أو شر»^(٢)، ونذر الله تعالى أي أوجب على نفسه تبرعاً من عبادة أو صدقة أو غير ذلك.
- ب- شرعاً: قال في شرح منهاج الطالبين: «هو التزام قربة لم تتعين»^(٣). وقالوا: هو «الوعد بخير خاصة»^(٤).

المطلب الثاني: دليل مشروعيته.

- أ - الكتاب: قال تعالى: ﴿يُوفُونَ بِالنَّذْرِ﴾^(٥) وقوله أيضاً: ﴿وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ﴾^(٦).
- ب - السنة: قال رسول الله ﷺ: «من نذر أن يطيع الله فليطعه ومن نذر أن يعصيه فلا يعصه»^(٧).
- ج - الإجماع: أجمع العلماء على صحة النذر في الجملة ولزوم الوفاء به^(٨).

(١) انظر تاج العروس (١٤ : ١٩٧).

(٢) انظر شرح جلال الدين المحلي على منهاج الطالبين (٤ : ٢٨٨).

(٣) انظر شرح جلال الدين المحلي على منهاج الطالبين (٤ : ٢٨٨).

(٤) انظر مغني المحتاج (٤ : ٣٥٤).

(٥) الإنسان: (٧).

(٦) الحج: (٢٩).

(٧) أخرجه البخاري في صحيحه (٦ : ٢٤٦٣) رقم (٦٣١٨)، النسائي (٧ : ١٧) رقم (٣٨٠٦) / أبو داود

(٣ : ٢٢٩) رقم (٣٢٨٩)، مسلم بمعناه (١١ : ١٠١) النذور، ابن ماجه (١ : ٣٦٣) رقم (١٧٢٩).

(٨) انظر المغني لابن قدامة (٩ : ١)، بدائع الصنائع (٥ : ٩٠) والاختيار (٤ : ٧٦).

د- المعقول: وأما المعقول فهو حاجة المسلم إلى التقرب لله تعالى بنوع من القُربِ المقصودة التي يجوز له تركها، طمعاً في الثواب والدرجة العليا عند الله تعالى. وبما أن النذر يوجب فعل المنذور به فيكون النذر وسيلة لإلزام النفس على فعل الشيء، ومنعها من ترك فعله فيتحقق المقصود للناذر^(١).

المطلب الثالث: حكمه.

اختلف حكم النذر بين الفقهاء وتباينت أحكامهم عليه إلى درجة كبيرة، فمنهم من قال بأنه مكروه، ومنهم من اعتبره قربة، ومنهم من اعتبره مُباحاً جائزاً. قال الأحناف: «النذر قربة مشروعة، لما يلزمه من القرب كالصوم، والصلاة، والحج، والعق، والصدقة، ونحوها»^(٢).

وقال المالكية^(٣): النذر مُباح جائز لأن سعد بن عباد^(٤) ذكر أن أمه نذرت، وسمع ذلك النبي ﷺ فلم يُنكره عليه، بل أمره أن يقضيه عنها، ولا خلاف في جوازه، وذهب الشافعية والحنابلة^(٥) إلى أنه مكروه كراهة تنزيه وغير مُستحب، لحديث ابن عمر عن النبي ﷺ أنه نهى عن النذر وعنه قال: «لا يأتي بخير وإنما

(١) انظر المغني (٩: ١) والمحلي لابن حزم (٨: ٣) والبدائع (٥: ٩٠) وبداية المجتهد (١: ٤٠٩) والشرح الكبير (٢: ١٦٢).

(٢) انظر الاختيار لتعليل المختار (٤: ٧٦).

(٣) انظر المنتقى (٣: ٢٢٨).

(٤) سعد بن عباد: بن دليم بن حارثة بن خزيمة بن ثعلبة بن طريف الأنصاري الخزرجي المدني سيد الخزرج، أبو ثابت ويقال أبو قيس، صاحب رسول الله ﷺ أحد النقباء الإثني عشر، كان جواداً كريماً، شهد أحد والحنديق، مات بحوران، بعد أن تخلف عن بيعة أبي بكر في سنة (١٤ هـ) في خلافة عمر وقيل في خلافة أبي بكر/ انظر تهذيب الكمال (١٠: ٢٧٧).

(٥) انظر المجموع (٨: ٤٥٠) والمغني (٩: ١).

يُستخرج من البخيل»^(١)، ولكنه ليس بحرام، وإلا لما مدح المؤمنون في كتابه الموفين بالنذر، وكراهته لأن ذنبهم في ارتكاب المحرم أشد من طاعتهم في وفائه، ولو كان مُستحباً لفعله النبي ﷺ وأصحابه.

وأرى أن الرأي الراجح أنه ليس بحرام ولكنه مكروه للحديث الذي ذكرناه.

المطلب الرابع: أركان النذر.

أركان النذر ثلاثة^(٢):

- ١- الناذر. ٢- المندور. ٣- الصيغة.

المسألة الأولى: شروط النذر: يشترط في الناذر^(٣) الإسلام، والعقل، والبلوغ، واختلف في شرط الحرية والاختيار فقد قال به الشافعي ولم يأخذ به الأحناف.

ويصح نذر السكران، وسفيه مهمل، ولو في الأموال، ورقيق كضمانة، ولا يصح نذر صبي، ولا مجنون، ولا محجور سفه، ولا كافر، ولا مكره مطلقاً.

المسألة الثانية: شروط المندور^(٤): للمندور ثلاثة شروط وهي:

أ - أن يكون مُتَّصِرًا الوجود في نفسه شرعاً: فلا يصح النذر بما لا يُتَّصَرُّ وجوده شرعاً، كأن يقول لله علي أن أصوم ليلاً، أو نهاراً، أو قول المرأة: لله علي أن أصوم أيام الحيض.

(١) أخرجه مسلم مجلد ٤ ج ١١ ص (٩٧، ٩٨) / البخاري (٦: ٢٤٦٣) رقم (٦٣١٥) / الترمذي (٤: ٩٥)

رقم (٣٤٣٢) / النسائي (٧: ١٦) رقم (٣٧٠٤، ٣٨٠٥) / ابن ماجه (١: ٣٦٣) رقم (١٢٧٦).

(٢) انظر شرح منهاج الطالبين (٤: ٢٨٨) وبدائع الصنائع (٥: ٨١) والمجموع (٨: ٤٤٩).

(٣) انظر شرح منهاج الطالبين (٤: ٢٨٨) وبدائع الصنائع (٥: ٨١) والمجموع (٨: ٤٤٩).

(٤) انظر شرح منهاج الطالبين (٤: ٢٨٨) وبدائع الصنائع (٥: ٨١) والمجموع (٨: ٤٤٩).

- ب- ما يكون قربة: فلا يصح النذر بما ليس قربة كالنذر بالمعاصي، كقوله: لله علي أن أشرب خمرأ، أو أزي، أو أقتل فلاناً «من نذر أن يعصي الله فلا يعصه»^(١).
- ج- أن تكون قربة مقصودة كعيادة المريض واتباع الجنائز ودخول المساجد: «من نذر أن يطيع الله فليطعه».

المسألة الثالثة: شروط الصيغة^(٢): هي الصيغة الدالة عليه، وهو لفظ يُشعر بالتزام، وفي معنى اللفظ إشارة إلى الأخرس، والكتابة مع النية، ولو من ناطق فلا يصح بالنية، وإذا دخله الاستثناء أبطله.

المطلب الخامس: أقسام النذر.

قسم الفقهاء النذر إلى سبعة أقسام^(٣) إلا أن بعضهم لم يذكرها جميعاً وبيّن حكمها وسنستعرضها فيما يلي:

المسألة الأولى: نذر اللجاج^(٤): ويسمى أيضاً نذر الغضب، ونذر الغلق، ومعنى اللجاج: التماذي في الخصومة، وقد قال الجمهور بوجوب الكفارة فيه فاعتبروه كاليمين، وكفارته كفارة يمين، وانفرد المالكية بقولهم يجب الوفاء به، وأما الأحناف فقد اختلفوا فيه ضمن المذهب فقالوا: «يلزمه الذي جعل على نفسه ولم يجز عنه كفارة، وقال محمد وأبو حنيفة يُجزؤه كفارة يمين»^(٥)، وهو أمر مُختلف

(١) سبق تخريجه (ص ١٢٤).

(٢) انظر البدائع (٥: ٨١، ٨٢) / شرح منهاج الطالبين (٤: ٢٨٨) / المجموع (٨: ٤٤٩).

(٣) انظر المغني (٩: ٢).

(٤) انظر البدائع (٥: ٩١).

(٥) انظر البدائع (٥: ٩١).

فيه في المذهب بالقول بالكفارة والذين قالوا بها احتجوا بقوله تعالى: ﴿وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ﴾^(١)، وقالوا هذا يمين، والرأي الثالث يُخرج الكفارة وهو بالخيار إن شاء وفي بالنذر وإن شاء كفر.

وأما المالكية فقد قالوا: «يلزم النذر على وجه اللجاج أو الغضب»^(٢)، وأما الشافعية فقالوا: «نذر اللجاج أو الغضب كفارة يمين، قوله فله عليّ، أو فعليّ، وإن لم يقلل الله بخلاف يلزمي أو لازم لي فهو لغو، وإن قصد التقرب لزمه ما التزم عينا، وشملت الكفارة ما لو كانت بالصوم فيُخَيَّر بين أن ينوي الكفارة، أو النذر، وإن قال فعليّ نذر خيّر في نذر اللجاج بين كفارة، وقربة من القرب، لزمه في نذر التبرر قربة من القرب وتعينها إليه»^(٣).

أما الحنابلة فقد اعتبروا حكمه حكم اليمين قال في المغني: «نذر اللجاج أو الغضب الذي يُخرجه مخرج اليمين للحدث على فعل شيء أو المنع من غير قاصد به النذر ولا القربة حكمه حكم يمين»^(٤).

ونرى أن الرأي الراجح يميل مع الذين قالوا: الأمر بالخيار إن شاء وفي، وإن شاء كفر عنه كفارة يمين، لأنه خُرج مخرج اليمين من جهة، ولأنه نذر من جهة أخرى، والإيفاء به أفضل إن كان عبادة أو قربة لله تعالى.

(١) المائدة: (٨٩).

(٢) انظر المنتقى (٣: ٢٢٩).

(٣) انظر شرح منهاج الطالبين (٤: ٢٢٨).

(٤) انظر المغني (٩: ٢).

المسألة الثانية: نذر الطاعة والتبرر:

اتَّفَقَ الجمهور^(١) حول حكم هذا النذر بأنه يلزم القيام به، والوفاء، وهو قول أكثر أهل العلم، عدا بعض أصحاب الشافعي لم يشترطوا الوفاء به، وفي ظاهر المذهب يجب الوفاء به، وقد قسّمه ابن قدامة في المغني إلى ثلاثة أنواع:

أ - التزام طاعة في مقابل نعمة استجلبها، أو نعمة استدفعها، كقوله: إن شفاني الله تعالى فله عليّ صوم شهر كذا، فيلزمه ذلك.

ب - التزام طاعة من غير شرط كقوله ابتداءً لله عليّ صوم شهر، فيلزمه الوفاء به في قول أكثر أهل العلم.

ج - نذر طاعة لا أصل لها في الوجوب، كالاعتكاف وعبادة المريض، فيلزمه الوفاء به ما لا يجب له نظير بأصل الشرع.

وحجّة أهل العلم الذين قالوا بوجوب الوفاء به بأنه قربة مندوب لما فيه من طلب البر، ودليلهم حديث رسول الله ﷺ: «من نذر أن يطيع الله فليطعه ومن نذر أن يعصيه فلا يعصيه»^(٢).

واستدل المالكيّة بالقياس: أن هذه حال يلزم فيها الوفاء بالطلاق والعتاق، فلزم الوفاء كسائر القرب كحال الرضى، والرأي الراجح مع الوفاء به لقول أكثر أهل العلم به وما ساقوه من أدلة وقياس.

(١) انظر البدائع (٥ : ٩٠) والمنتقى (٣ : ٢٢٩) وشرح منهاج الطالبين (٤ : ٢٨٩) والمغني (٩ : ٢).

(٢) أخرجه البخاري (٦ : ٢٤٦٣) / (٦٣١٨) / مسلم (١١ : ١٠١) / النسائي (٧ : ١٧) (٦ : ٣٨٠٦، ٣٨٠٧) /

ابن ماجه (٢ : ٣٦٤) / (١٢٧٩) / أبو داود (٣ : ٢٢٩) (٣٢٨٩) / الترمذي (٤ : ٨٨) (١٥٢٦).

المسألة الثالثة: النذر المُبهم:

وهو النذر الذي يترك بدون تسمية أو تعيين، وقد اختلفوا بما يلزمه: كفارة يمين، أم كفارة وفاء، أم لا شيء على القائل به.

وقال الأحناف والمالكية والشافعية^(١): «إن ما يلزم يتعلّق بحسب نيّته، بأن كان قد نوى شيئاً فيلزمه الوفاء بما نوى به، وزاد الأحناف سواءً كان ما نواه مطلقاً بشرط إن قال لله عليّ نذراً، فإن نوى صوماً أو حجاً لزمه الوفاء به في المطلق للحال، وفي المعلق بشرط عند وجود الشرط، ولا تُجزّؤه الكفارة، وأما إن لم تكن له نيّة، فعند الأحناف أن عليه كفارة يمين، وأما عند المالكية فهناك روايتان:

الأولى: لا شيء عليه.

الثانية: عليه كفارة يمين.

وقال الأحناف: إن كان نذره مطلقاً يحث للحال، وإن كان معلقاً بشرط يحث عند الشرط.

وقال الحنابلة^(٢): بأن عليه كفارة يمين، وقالوا هذا قول أكثر أهل العلم.

ونرى أن الرأي الراجح ما ذهب إليه الجمهور، فإن كان بنيّة معيّنة فيلزمه الوفاء، وإن كان مطلقاً لزمه كفارة يمين.

(١) انظر بدائع الصنائع (٥: ٩٢) والمتقى (٣: ٢٤١، ٢٤٢)، شرح منهاج الطالبين (٤: ٢٨٩).

(٢) انظر المغني (٩: ٣).

المسألة الرابعة: نذر المعصية:

لا يصح النذر بما ليس قُرْبَةً، كالنذر بالمعاصي كأن قال: لله عليّ أن أشرب خمرًا، أو أقتل فلانًا، وهذا النوع لا يحل الوفاء به بالإجماع^(١).

وعليه أن يترك ما نذر من المعصية، لحديث رسول الله ﷺ: «من نذر أن يعصي الله فلا يعصه وليكفر عن يمينه» لأن معصية الله لا تحل في حال، وقد قالوا بوجوب الكفارة عليه، وكذا لو أنه نذر لمعصية ثم فعل هذه المعصية، فقالوا: يحتمل أن تلزمه الكفارة.

وقد خالف المالكية بوجوب الكفارة على ناذر المعصية لحديث رسول الله ﷺ: «أن رجلاً قائماً في الشمس فقال: ما لهذا، قالوا: نذر ألا يتكلم ولا يستظل، ولا يجلس ويصوم فقال رسول الله ﷺ: مره فليتكلم وليستظل وليجلس وليتم صومه»^(٢)، ولم يأمره بالكفارة.

ونرى الرأي الراجح مع الجمهور بأن عليه كفارة، لما ساقوا من أدلتهم.

المسألة الخامسة: النذر المباح.

وهو النذر على أمر مباح، كالمشي والركوب والسفر ولبس الثوب والقيام والقعود والاضطجاع وغيرها.

(١) انظر البدائع (٥: ٨٢) والمنتقى (٣: ٢٤٠)، شرح منهاج الطالبين (٤: ٢٨٩) والمغني (٩: ٣، ٥).

(٢) أخرجه البخاري (٩: ٤٠٨) باب النذر/ ابن ماجه (٢: ٦٩٠) (٢١٣٦) الكفارات/ أحمد (٤: ١٦٨).

وقال الجمهور^(١) في حكم ذلك لا يلزمه بذلك شيء، لأن هذا ليس بقربة ولا يصح النذر بما ليس بقربة، وخالف المالكية^(٢) بقولهم: يتخير الناذر بين فعله فيبر به، أو إن شاء تركه وعليه كفارة، والرأي الراجح مع الجمهور لأن ما ليس بقربة لا يصح النذر به ولا ينعقد.

المسألة السادسة: النذر الواجب.

وهو النذر على الصلاة المكتوبة، أو صيام رمضان أو حجة الفرض. قال الجمهور^(٣) لا يصح نذره ولا ينعقد لأنه لا يصح انعقاد ما هو لازم، ولا يصح النذر بشيء من الفرائض ولا بواجب، وقالوا لا كفارة فيه لأنه لا يصح ولا ينعقد أصلاً.

المسألة السابعة: نذر المستحيل.

وهو النذر على أمر مستحيل وقوعه، كنذره أن يصوم يوم أمس، وقد تكلم عنه صاحب المغني فقال: «ولا ينعقد ولا يوجب شيئاً لأنه لا يتصور انعقاده ولا الوفاء به، ولو حلف على فعله لم تلزمه كفارة فالنذر أولى»^(٤).

المطلب السادس: من نذر المشي إلى بيت الله الحرام في حج أو عمرة.

قال الجمهور^(٥): يلزمه ذلك، وقال مالك: «لا يلزمه المشي ويمكن أن يأتيها راكباً ولا شيء عليه»، وفي رواية للشافعية لا يلزمه ذلك.

(١) انظر بدائع الصنائع (٥: ٨٣) وشرح منهاج الطالبين (٤: ٢٨٩) والمغني (٩: ٥).

(٢) انظر المنتقى (٣: ٢٢٩).

(٣) انظر بدائع الصنائع (٥: ٨٠) وشرح منهاج الطالبين (٤: ٢٨٩) والمغني (٩: ٦).

(٤) انظر المغني (٩: ٧).

(٥) انظر البدائع (٥: ٨٣) والمنتقى (٣: ٢٣١) وحاشية القليوبي على شرح منهاج الطالبين

(٤: ٢٩٢) والمغني (٩: ١٢).

أما عن الكفارة لمن عجز عن إتيانه ماشياً، فقال الشافعية: فإن ركب لعذر أجزأه وعليه دم في الأظهر، وقال الأحناف: يذبح شاة هدياً استحساناً، أما قياساً فلا شيء عليه، ووجه القياس أن يكون المنذور به قربةً مقصودة، ولا قربةً في نفس المشي وإنما القربة في الإحرام، وقال الحنابلة: إن عجز عن المشي ركب وكفر كفارة يمين وأما المالكية فقالوا: يأتيها ركباً ولا شيء عليه.

والرأي الراجح كما نراه أنه لا يلزمه المشي إلى بيت الله الحرام ويمكن أن يأتيها ركباً كما قال به مالك نظراً للمشقة والعناء الذي يتجشّمه، خاصة في عصرنا هذا عصر السرعة من السيارة والطيارة، وحفاظاً على وقته ومتطلبات الحياة، وأيضاً لأنها ليست بقربة مقصودة فلم ينعقد النذر بها.

المطلب السابع: كفارة النذر كفارة يمين.

قال الفقهاء^(١) بذلك أن كفارة النذر كفارة يمين لحديث رسول الله ﷺ: «كفارة النذر كفارة يمين»^(٢).

وعلى هذا فإن من نذر نذراً صحيحاً مُنعقداً ولم يوف به، فعليه كفارة يمين، وكفارة اليمين كما بيّنا في المبحث السابق هي على التخيير بين إطعام عشرة مساكين، أو كسوة عشرة مساكين، أو تحرير رقبة، فمن لم يجد أو لم يستطع القيام بأي واحدة منهن تعيّن عليه صيام ثلاثة أيام.

(١) انظر المنتقى (٢٣: ٣) والبدائع (٩٠: ٥) وشرح منهاج الطالبين (٢٨٨: ٤) والمغني (٩: ٦).

(٢) أخرجه مسلم (١١: ١٠٤) النذور/ النسائي (٢٦: ٧) رقم (٣٨٣)/ ابن ماجه (١: ٣٦٣) رقم (١٧٢٨)/ أبو داود (٣: ٢٢٩) رقم (٣٢٩٠).

المبحث السادس: الإيلاء

المطلب الأول: تعريفه:

أ- التعريف اللغوي^(١): آلي يُولي إيلاءً وأليّةً، وجمع الأليّة ألياء، والمصدر إيلاء، وآلي بمعنى حلف، أو أقسم، والإيلاء اليمين.

ومنه قول الشاعر:

قليل الألياء حافظ ليمينه إذا صدرت منه الأليّة برّت
وقد قرأ ابن عباس وأبي: ﴿لِلَّذِينَ يُقْسِمُونَ﴾ بدلاً من ﴿لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ﴾.
والإيلاء يعني الامتناع، ثم استعملت فيما كان فيه الامتناع بيمين.

ب- الإصطلاح الشرعي^(٢): هو يمين على ترك الوطء من الزوج المكلف، الممكن وطؤه، بالامتناع عن جماع زوجته غير المرضع أكثر من أربعة أشهر.

وقد خرج من ذلك الكافر والصبي، والمجنون، والخصي، ومقطوع الذكر، والمحبوب، والشيخ الفاني، فلا ينعقد لهم إيلاء، ودخل الزوج السيد والعبد والمريض، الذي له قدرة على الوطء بما يدل على ترك وطء زوجته الحرة والأمة، سواء كان ذلك حلفه بالله، أو بصفة من صفاته، وغير المرضع فلا إيلاء في مرضع، وخالف مالك في شرط الإسلام مُخالفاً الجمهور الذين قالوا بجوازه من الذمي والكافر ووقوعه عليه إذا تقاضوا إلينا.

(١) انظر الشرح الكبير (٤: ٥٣٦) والمجموع (٧: ٢٨٨) والشرح الصغير (٣: ٤٧٧) والمبسوط (٧: ١٩) ومختار الصحاح (٢٣).

(٢) انظر الشرح الكبير (٤: ٥٣٦) والمجموع (٧: ٢٨٨، ٢٨٩) والشرح الصغير (٣: ٤٧٧) والمبسوط (٧: ١٩) ومختار الصحاح (١٦٥).

المطلب الثاني : دليل مشروعيته.

مشروعية الإيلاء في الكتاب والسنة:

أ - في الكتاب: «لِلَّذِينَ يُؤُولُونَ مِنْ نُسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَإِنْ فَاءُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ، وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ»^(١).

ب - في السنة: «آلي النبي ﷺ عندما سأله نساؤه النفقة مما ليس عنده»^(٢).

المطلب الثالث : حكمه.

كان الإيلاء طلاقاً في الجاهلية^(٣)، فجعله الشرع طلاقاً مؤجلاً محدداً بأربعة أشهر. وقال ابن عباس: كان الإيلاء في الجاهلية السنة والستين وأكثر، يقصدون بذلك إيذاء المرأة، فوقَّت لهم بأربعة أشهر، والحكمة من ذلك تأديب المرأة بالهجر، فقد فعل ذلك النبي ﷺ مع أزواجه تأديباً لهن.

المطلب الرابع : ألفاظ الإيلاء.

تُقَسَّم الألفاظ التي يقع بها الإيلاء إلى ثلاثة أقسام^(٤):

القسم الأول: ما كان لفظه صريحاً لا يحتمل غيره وله ثلاثة ألفاظ: «والله لا أنيكك، والله لا أدخل ذكري في فرجك، والله لا افتضضتُك للبكر خاصة».

(١) البقرة: (٢٢٦، ٢٢٧).

(٢) أخرجه ابن ماجة في سننه (١: ٣٥٠) رقم (١٦٧٦) / الترمذي في سننه (٧: ٥٠٤) رقم

(١٢٠١) / النسائي في سننه (٦: ٤٧٨) رقم (٣٤٥٦).

(٣) انظر المبسوط (٧: ١٩، ٢٠) والمجموع (١٧: ٢٨٩، ٣٠١).

(٤) انظر المبسوط (١٧: ٢١، ٢٣، ٢٤) والمجموع (١٧: ٢٩٥، ٢٩٦) والشرح الصغير (٣: ٤٥٤،

٤٥٥، ٤٦٠، ٤٦١) والشرح الكبير (٤: ٥٣٧).

القسم الثاني: ما كان لفظه صريحاً في الحكم ودين فيما بينه وبين الله تعالى، وهي عشر ألفاظ: لا وطئتكَ، ولا جامعتك، ولا باضعتكَ، ولا باعلتكَ، ولا باشرتكَ، ولا قربتكَ، ولا أصبتكَ، ولا أتيتكَ، ولا مسستكَ، ولا اغتسلت منك، فهذه الألفاظ العشرة صريحة في الحكم، وقد ورد في القرآن الكريم ما يُعزِّز ذلك: ﴿وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهَرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾^(١).
﴿وَلَا تُبَاشِرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ﴾^(٢)، و﴿مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ﴾^(٣).

القسم الثالث: ألفاظ الكناية: وهي غير الألفاظ السابقة ومما تحمل الجماع، فلا يكون مؤلياً إلا بالنية فهو إن أراد بها الجماع ونوى ذلك كان مؤلياً وإلا فلا، لأن هذه الألفاظ ليست ظاهرة أو صريحة كقوله: والله لا يجمع رأسي ورأسك شيء، ولا قربت فراشك، ولا أويت معك، ولا نمت عندك، ولا دخلت عليك، ولا لامستك، ولا رشفتك، ولأسوائتكَ، ولأغيطتكَ.

المطلب الخامس: شروط الإيلاء.

للإيلاء أربعة شروط^(٤):

الشرط الأول: الحلف على ترك الوطء في القبل لأنه يحصل الضرر به، فإن تركه بغير يمين لم يكن مؤلياً، ويُشترط في الوطء أن يكون كاملاً صحيحاً في القبل، فإن كان غير ذلك فلا يصح منه الإيلاء.

(١) البقرة: (٢٢٢).

(٢) البقرة: (١٨٧).

(٣) البقرة: (٢٣٧).

(٤) انظر المبسوط (٧: ٢٤، ٢٥، ٥١) والمجموع (١٧: ٢٩٤، ٢٩٥، ٣٠٠) والشرح الكبير

(٤: ٥٣٧، ٥٣٨) والشرح الصغير (٣: ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٦٠).

الشرط الثاني: أن يحلف بالله أو بصفة من صفاته، ولا خلاف بين أهل العلم في أن الحلف بذلك إيلاء، لقول الرسول ﷺ: «من كان حالفاً فليحلف بالله أو ليصمت»^(١) فإن قال: أقسم بالله أو أحلف بالله، وأيم والله، ولعمرو الله، وعليّ عهد الله، وعليّ ذمة الله، لأن الذمة عبارة عن العهد قال تعالى: ﴿لَا يَرْقُبُونَ فِي مُؤْمِنٍ إِلَّا وَلَا ذِمَّةً﴾^(٢)، ولو قال: بالله لا أقربك أو تالله، أو والله، كان في كل هذه الصيغ مؤلياً، وإن قال: والكعبة وزمزم، وعرفة، والحرم، والفجر، والقرآن، لا يكون مؤلياً، لأنه حلف بغير الله ومنهي عنه، ولا خلاف بين العلماء في هذه الصيغ والألفاظ بأن الإيلاء لا يقع بها.

الشرط الثالث: أن يحلف على أكثر من أربعة أشهر وهذا قول ابن عباس، وسعيد بن جبير، وطاووس، ومالك، والأوزاعي، والشافعي، وأبي ثور، وقال عطاء والثوري وأصحاب الرأي: إذا حلف على أربعة أشهر فما زاد كان مؤلياً، وأتفق الجمهور على ما زاد على أربعة أشهر في حين قال الأحناف: يقع الإيلاء فيما لو حلف على أربعة أشهر، وقال عطاء وإسحاق النخعي: من حلف على ترك الوطء في قليل من الأوقات أو كثير فتركها أربعة أشهر فهو مؤلي للآية: ﴿لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَإِنْ فَاءُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾^(٣). ولأن الإيلاء الحلف وهذا حالف.

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (٦: ٢٤٩٩) رقم (٦٢٧٠) / مسلم (١١: ١٠٦) باب

الأيمان / النسائي في سننه (٥: ٧) رقم (٣٧٦٤) / أبو داود (٣: ٢١٩) رقم (٣٢٤٩).

(٢) التوبة: (١٠).

(٣) البقرة: (٢٢٦).

الشرط الرابع: أن يكون الإيلاء من زوج يمكنه الوطء وتلزمه الكفارة بالحنث، حرّاً أو عبداً، سليماً أو خصياً، أو مريضاً يُرجى برؤه، ويجوز عند الجمهور من الكافر وخالف في ذلك المالكية^(١) ويشترط أن يكون مُكَلَّفاً أما الصبي والمجنون فلا يصح إيلاؤهما لكون القلم مرفوعاً عنهما لحديث رفع القلم عن ثلاث الذي مرّ سابقاً.

المطلب السادس: المدة.

المسألة الأولى: مقدار المدة.

قال الجمهور^(٢) إن المدة التي يقع بها الإيلاء هي ما زادت على أربعة أشهر للحرّ، وقد خالف في ذلك الأحناف والثوري وعطاء، وقالوا: يقع الإيلاء فيما لو حلف على أربعة أشهر، وقد استدل الشافعي على أن المدة بعد مضي الأشهر الأربعة، لأن الله تعالى قال: ﴿لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ﴾ فقال: إن هذه المدة للزوج لا عليه، لأن الأمر موسّع عليه، ولأنه إذا كان مُطالِباً بالجماع في المدة فلا تكون له وقوله: ﴿فَإِنْ فَاءُوا﴾ حرف الفاء للتعقيب فكان الفيء الذي يؤمر به الزوج بعد مضي المدة.

وردّ الأحناف: الفيء في المدة بقراءة ابن مسعود ﴿فَإِنْ فَاءُوا فِيْهِنَّ﴾، وقراءته لا تختلف عن سماعه من رسول الله ﷺ وقوله: ﴿وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ﴾ دليل على أن الفيء في المدة، والعزم على الطلاق بعد ترك أربعة أشهر.

(١) انظر الشرح الصغير (٣: ٤٨٨).

(٢) انظر المبسوط (٧: ٣٢) والمجموع (١٧: ٣٠٠، ٣٠٢، ٣١٧) والشرح الصغير (٣: ٤٤٥، ٤٥٤).

والشرح الكبير (٣: ٥٥٠).

والدليل مع الجمهور بأن الإيلاء يقع بعد مضي المدة لما علّله الشافعي من ظاهر النص واللغة وقد قال المالكية: إن المدة المقدرة للعبد ما زاد عن شهرين، أي نصف مدة الحرّ، وكذا في رواية عند الحنابلة، والأظهر في المذهب عندهم أن مدة الإيلاء في الأحرار والرقيق سواء، موافقين الجمهور، وبعد انقضاء المدة فيكون إما الفيء وإما الطلاق.

وتبدأ المدة من حين اليمين ذلك عند الجمهور^(١)، ولا تفتقر لضرب مدة لأنها تثبت بالنص والإجماع، ولا يطالب بالوطء فيها، وخالف في ذلك المالكية^(٢) فقالوا: يُضرب له الأجل من يوم الحكم عليه مع تسميتهم للحالف على ترك الوطء مؤلياً من وقت يمينه، وإنما يكون مؤلياً من وقت الرفع أي الحكم.

وقالوا: إنها إن رفعته في الدالة على الترك صريحاً أو التزاماً بعد أربعة أشهر للحر أو شهرين للعبد، لم يُضرب له الأجل وإنما يُؤمر بالفية أو يُطلق عليه، وإن رفعته بعد شهرين للحر وشهر للعبد ضرب له شهران للحر وشهر للعبد.

المسألة الثانية: انقطاع المدة.

قال الجمهور^(٣) إذا كان بالرجل عذر يمنع من الوطء احتسبت عليه المدة، ويقصد بالعذر الذي يمنع الوطء كالمرض الشديد، أو إحرامه، أو حبسه، إن لم يقدر على مجامعتها في الحبس، كما قال السرخسي في المبسوط: «المدة تُحسب عليه من إيلائه، لأن المانع من جهته، وقد وجد التمكين الذي عليها، ولذلك لو

(١) انظر المبسوط (٧: ٣٢٠) والمجموع (١٧: ٣١١، ٣١٧) والشرح الكبير (٤: ٥٥٢).

(٢) انظر الشرح الصغير (٣: ٤٥٦).

(٣) انظر المجموع (١٧: ٣١٧، ٣١٩) والشرح الكبير (٤: ٥٥٢) والمبسوط (٧: ٢٩، ٣١).

أمكنته من نفسها وكان ممتنعاً لعذر، وجبت لها النفقة، وإن كان المانع من جهتها كصغر سنّها، أو حبسها، أو صيامها، أو إحرامها، أو اعتكافها، فلا تُضرب له المدة حتى يزول، لأن الامتناع من قبلها، وإن طرأ بها شيء استؤنفت المدة ولم يُنَ على ما مضى»^(١)، والحيض لا يقطع المدة ويحتسب عليه، أما في النفاس فوجهان^(٢):

الأول: يقطع المدة، والثاني: لا يقطع المدة قياساً على الحيض.

وتكون فيئة المريض، الرضا بالقلب واللسان إن تمت أربعة أشهر وهو مريض لأنه عاجز عن الجماع لمرضه وكذا يكون بالنسبة للمرأة الصغيرة، أو المريضة التي لا يُجامع أمثالهن.

وإن طلقها في أثناء المدة، انقطعت لأنها صارت ممنوعةً بغير اليمين، كما لو كان الطلاق بائناً، فإن عاد فتزوجها عاد حكم الإيلاء من حين تزوجها، وكذا لو راجعها استؤنفت المدة. وإن طلقها في عدة التربص انقطعت المدة ولم يسقط الإيلاء، فإن راجعها وقد بقيت مدة التربص استؤنفت المدة، فإن وطئها حنث في اليمين وسقط الإيلاء لأنه أزال الضرر.

المسألة الثالثة: الاختلاف في المدة.

قال الجمهور^(٣): إذا اختلف الزوجان في انقضاء المدة، فالقول قوله مع يمينه، وإن كان كذلك الاختلاف في مُضي المدة، فإن اتفقا في وقت اليمين فالقول

(١) انظر المبسوط (٧: ٣١).

(٢) انظر المبسوط (٧: ٣١).

(٣) انظر المجموع (١٧: ٣٣٩، ٣٤٠) والشرح الكبير (٤: ٥٦٠، ٥٦١) والشرح الصغير (٣: ٤٦٢) والمبسوط (٧: ٢٩).

قوله، لأنه صدر من جهته، كما لو اختلفا في أصل الإيلاء فكان قوله في نفي قولها موافقاً للأصل مع يمينه، وبه قال الخرقي من الحنابلة وقال القاضي أبو بكر منهم: «لا يمين عليه ولأنه حق للآدمي يجوز بذله فيستحلف فيه كالديون»، «ولو قال بعد الأربعة أشهر: أصبْتُها فإن كانت ثيباً كان القول قوله مع يمينه لأن الأصل بقاء النكاح والمرأة تدَّعي ما يلزمه بها رفعه، وهو يدَّعي ما يوافق الأصل ويُيقِّيه»^(١)، كادِّعاء وطئها في العدة، ولأن هذا أمر خفي ولا يعلم إلا من جهته فقليل قوله، كقول المرأة في حيضها وتلزمه اليمين، لأن ما تدَّعيه المرأة مُحتمل فوجب نفيه باليمين، ووافق الخرقي على ذلك، ونص أحمد في رواية الأثرم، لأنه لا يلزمه يمين لأنه لا يقضي فيه بالنكول، وهذا اختيار أبي بكر من أصحاب أحمد.

«وإن كانت بكرًا واختلف في الإصابة أريت النساء الثقات، فإن كانت بكرًا فالقول قولها، وإن كانت ثيبًا، فالقول قوله، فشهادة النساء الثقات كالبيِّنة، فلا يمين لأن من شهدت له البيِّنة فلا يمين عليه»^(٢)، وقال به الخرقي، لأن البيِّنة تشهد فلا يمين عليها، وزاد مالك، وَيُصَدَّقُ في الوطء إن ادَّعاه وخالفته بيمين، فإن نكل حَلَفَتْ، فإن لم تحلف بقيت زوجة كما لو حلف.

وقد فرق الأحناف^(٣) بين ادِّعائه إن كان قبل مُضِيِّ المدة أم بعدها فإن كان ادِّعَاؤه قبل مضي المدة فالقول قوله، وإن كان بعد مُضِيِّ الأربعة أشهر فلا يقبل منه إلا بشاهدين كبيِّنة، وأرى أن الرأي الراجح ما قال به الجمهور.

(١) انظر الشرح الكبير (٥٦٠).

(٢) انظر الشرح الكبير (٥٦١).

(٣) انظر المبسوط (٧: ٢٩).

المطلب السابع : تعليق الإيلاء.

يجوز تعليق الإيلاء اتفاقاً بين العلماء^(١)، كما يجوز تعليق الطلاق على شرط مُعَيَّن، ولكنهم اختلفوا في بعض الشروط التي يجوز التعليق عليها وقالوا: يجوز التعليق بعقٍّ أو طلاق.

وقال الجمهور^(٢): يجوز تعليق الإيلاء على شرط يستحيل وجوده كالصعود إلى السماء، أو مصافحة الثريا، لأن معنى الكلام والله لا وطئتكَ أبداً، وإن كان صعود السماء بوسائل الطيران الحديث في العصر الحاضر ميسراً إذ ترتفع الطائرات والصواريخ مئات الألوف من الأقدام، وتغيب عن نظر الإنسان لسرعتها وعلوها، ولكن المقصود من ذلك استحالة وقوع الأمر لما كان معهوداً في العصور السابقة، وخالف في ذلك الحنابلة في ظاهر المذهب، وقد وافق الجمهور من الحنابلة^(٣) القاضي وأبو الخطاب.

وكذا لو كان على شرط الغائب، على الظن أنه لا يوجد إلا فيما زاد على أربعة أشهر، كأن يقول والله لا وطئتكَ حتى يخرج الدجَّالُ، أو تطلع الشمس من مغربها، فهو مُولٍ عند العلماء.

أما إن علّق الإيلاء على أمر يوجد قبل أربعة أشهر يقيناً، أو على أغلب الظن، فإنه ليس مُولٍ كأن يقول لها: والله لا وطئتكَ حتى يجف هذا الثوب، أو

(١) انظر المجموع (١٧: ٣٠٦، ٣٢٨) والمبسوط (٧: ٢٥، ٣١) والشرح الصغير (٣: ٤٤٩) والشرح الكبير (٤: ٥٣٩، ٥٥٧، ٥٤٢).

(٢) انظر المبسوط (٧: ٢٥، ٣١) والشرح الصغير (٣: ٤٤٩) والمجموع (١٧: ٣٠٦، ٣٢٨).

(٣) انظر الشرح الكبير (٤: ٥٤٢).

يذبل هذا البقل، أو حتى يجيء زيد من القرية، وعادته أن يجيء كل جمعة للصلاة فلا يكون مولياً، أما إن علّق الإيلاء على فعل منها وهي قدرة عليه، أو فعل من غيرها، فإن كان على أمرٍ مباح لا مشقة فيه كقوله: والله لا أطوك حتى تدخلني الدار، أو تلبسي هذا الثوب، فهذا ليس بإيلاء، لأنه ممكن الوجود عليها بغير ضرر، وإن علّق على فعلٍ مُحَرَّم، كأن يقول لها: والله لا أطوك حتى تشربي الخمر، أو تسقطي ولدك، أو تزني، أو أقتل فلاناً، أو أزني، فكل هذه الألفاظ يكون مولياً بها لأنه علّق بممتنعٍ شرعاً فأشبه الممتنع حساً.

وإن علّق على ما في فاعله مضرّة كأن يقول: والله لا أطوك حتى تتنازلي عن صداقك عني، أو دينك، أو تهبيني دارك، فكل هذا يقع إيلاء لأن أخذه مالها أو مال غيرها مُحَرَّم.

وأرى أن هذا الرأي هو الرأي الراجح وكذلك تعليق الإيلاء على شرط مُستحيل والذي أخذ به الجمهور فإني أميل للأخذ به وأرجّحه لأن المقصود منه استحالة وقوع ذلك الأمر.

المطلب الثامن : ممن يصح الإيلاء.

يصح اتفاقاً^(١) بين العلماء الإيلاء من كل زوج مكلف قادر على الوطاء، والعاجز عن الوطاء لمرض عارض يُرجى زواله، لأنه يقدر على الوطاء مُستقبلاً، ويصح منه الامتناع، أما إن كان غير مرجو الزوال كالجَبِّ والشلل لم يصح إيلاؤه لأن منه الامتناع، أما إن كان غير مرجو الزوال كالجَبِّ والشلل لم يصح

(١) انظر المبسوط (٧: ١٩) / الشرح الصغير (٣: ٤٧٧) / المجموع (٧: ٢٨٨، ٢٨٩) / الشرح الكبير

إيلاؤه لأن إيلاؤه يمين على ترك مستحيل فلم ينعقد كما لو حلف أن يقلب الحجارة ذهباً، ولا يجوز إيلاء الصبي والمجنون والمعتوه والذي يهذي فهذا باطل بمنزلة طلاق هؤلاء لأن اليمين من هؤلاء لا ينعقد فإن قولهم غير معتبر في اللزوم، والمريض الذي يهذي كالنائم لأنه بمنزلة المغمي عليه، ويصح الإيلاء من الأخرس إذا فهمت إشارته.

ويصح الإيلاء من كل زوجة مسلمة كانت أو ذميّة، حرّة أو أمة، لقوله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ يُؤْثِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرْبُصٌ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ﴾ لأن كل واحدة منهن زوجة فصح الإيلاء منها كالحرّة المسلمة.

ويصح الإيلاء من الذمي والكافر إذا تقاضوا إلينا عند الجمهور وخالف في ذلك المالكيّة إذ اعتبروا الإسلام شرطاً في ذلك^(١).

ولا يصح الإيلاء من الرتقاء والقرناء^(٢) وأمثالهما لأن الوطء متعذر فلم تنعقد اليمين.

وقال الجمهور يصح الإيلاء قبل الدخول وبعده^(٣)، وقال به مالك والشافعي والحنابلة والأوزاعي والنخعي، وقال الزهري والثوري وعطاء لا يصح إلا بعد الدخول. وأرى أن الرأي الراجح مع الجمهور أي أن الإيلاء يقع قبل الدخول وبعده، إذ أن الإيلاء كالطلاق، والطلاق يقع قبل الدخول وبعده.

(١) انظر الشرح الصغير (٣: ٤٤٨).

(٢) الرتقاء والقرناء: الرق والقرن علتان في فرج المرأة تمنع زوجها من الاستمتاع بها.

(٣) انظر المبسوط (٧: ١٩) / الشرح الصغير (٣: ٤٧٧) / المجموع (٧: ٢٨٨، ٢٨٩) / الشرح الكبير

(٤: ٥٣٦).

المطلب التاسع : ما يصح من الإيلاء وما لا يصح.

اتَّفَق^(١) العلماء على بعض الصيغ التي يصح بها الإيلاء والتي لا يصح بها الإيلاء وسنذكرها فيما يلي:

- ١- لو قال: إن وطئتكَ فأنت طالق وامرأتِي الأخرى طالق كان مُولياً.
- ٢- لو قال: إن لم أدخل الدار فأنت طالق فامتنع من وطئها ليبراً، فإنه يكون مُولياً.
- ٣- لو حلف بعثق أو طلاق فهو مُولٍ، وخالف في ذلك مالك^(٢)، والرأي الراجح مع الجمهور إذ لا هزل في العتق والطلاق.
- ٤- لو قال: إن قربتك فعليّ يمين، أو كفارة يمين كان مُولياً.
- ٥- لو قال إن وطئتكَ فأنت زانية، لم يكن مُولياً لأنه لا يلزمه بالوطء شيء، ولا يصير قاذفاً بالوطء، لأن القذف يتعلّق بالشرط ولا يجوز أن تصير زانية بوطئه لها، كما لا تصير زانية بطلوع الشمس.
- ٦- إن قال: لأعزلنَّ عنك لم يكن مُولياً، وذلك بأن يُمني خارج القُبُل.
- ٧- إن قال: لأهجرنَّك، أو لا أكلمنَّك، لا يكون مُولياً، لأنه لا يلزم من الهجر ولا من عدم الكلام ترك الوطء.
- ٨- إن قال: والله لا وطئتكَ مدة، أو ليطولنَّ تركي لجماعك، لم يكن مُولياً حتى ينوي أكثر من أربعة أشهر.

(١) انظر الشرح الصغير (٣: ٤٤٨).

(٢) انظر الشرح الصغير (٣: ٤٥٢).

٩- لو حلف لا يقربها أقل من أربعة أشهر لا يكون مؤلياً، وكذلك لا يقربها وهي حائض.

١٠- لو آلى من أمته، أو من أم ولده لا يكون مؤلياً، لأن الإيلاء لا يكون إلا من الزوجة.

١١- والله لا غيبت ذكرى في قبلك، فهو ليس بمولٍ، لأنه لو غيب حشفته كفاه ذلك، ولم يحنث بيمينه.

١٢- لو قال: والله لا وطئتك حتى تحبلي كان مؤلياً^(١)، عند الحنابلة لأن حبلاً من غير وطء مستحيل عادة ولنفس السبب لا يكون مؤلياً عند الشافعية والأحناف والقاضي وأبي الخطاب من الحنابلة، إلا أن تكون صغيرة يغلب على الظن أنها لا تحمل في أربعة أشهر، أو تكون آيسة، وأما إن كانت من ذوات الأقراء وحملها ممكن فهو مؤلٍ.

المطلب العاشر: نوع الطلاق الذي يقع بالإيلاء.

قال الجمهور^(٢) أن نوع الطلاق الذي يقع بالإيلاء يكون طلاقاً رجعيّاً، وخالف في ذلك الأحناف^(٣)، وقالوا يقع الطلاق بائناً، وكذا في رواية لأحمد، وقال الأثرم في ذلك: «إن طلق واحدةً فله رجعتها وهو أحق بها، وإن لم يطلق حبسَ وضيقَ عليه حتى يُطلقَ عليه الحاكم، فليس فيه رجعة، أي طلاقاً بائناً».

(١) انظر الشرح الكبير (٤: ٥٤٢).

(٢) انظر المبسوط (٧: ٢٠) / المجموع (١٧: ٣٣٠، ٣٣٣) / الشرح الكبير (٤: ٥٥١، ٥٥٩) / الشرح الصغير (٤: ٤٦٤).

(٣) انظر المبسوط (٧: ٢٠) / الشرح الكبير (٤: ٥٥٩).

وقال الشافعي^(١) مؤيداً حجة الجمهور أنه طلاق صادف مدخولاً بها من غير عوض ولا استيفاء عدد، فكان رجعيّاً كالطلاق من غير الإيلاء، ويفارقها فرقة العنة لأنها فسخ لعيب، وهذه طلقة، ولأنه لو أبيع له ارتجاعها لم يندفع عنها الضرر، وهذه يندفع عنها الضرر، فإنه إذا ارتجعها ضربت لهامدة أخرى، أما العنين فقد يئس من رجعه، فلا فائدة فيه، وهذا غير عاجز، ورجعته دليل على رغبته، وإقلاعه عن الإضرار بها، فافتراقاً بطلقة رجعية، ووافق الجمهور كل من مكحول والزهري وروى عن علي وعثمان وابن عمر، وقال ابن عباس وابن مسعود وعكرمة وزيد وعطاء والنخعي والأوزاعي وأصحاب الرأي: إذا مضت أربعة أشهر فهي تطليقة بائنة، وكان ابن مسعود يقرأ^(٢): ﴿فَإِنْ فَأَوْا فِيهِنَّ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ بزيادة «فيهن» ولأن هذه مدة ضربت لاستدعاء الفعل، فكان ذلك في المدة كمدة العنة، وبالتالي فلو طلقها بانت منه، فلو آلى منها لم يكن مؤلياً، لأنه لا حق لها في الجماع بعد ما بانت منه عند الأحناف ومن قال ببيئتها، على عكس الجمهور الذين قالوا يصح الإيلاء من الرجعية لأنها كغير المطلقة، ونرى أن الرأي الراجح مع الجمهور.

المطلب الحادي عشر: الفينة.

الفيء لغة^(٣): الرجوع ويقال فاء الظل إذا رجع وقد رجع عما قصد من الإضرار بالزوجة حين جامعها وهو اصطلاحاً: الجماع فقد قال ابن المنذر في

(١) المجموع (١٧: ٣٣٣) / الشرح الكبير (٤: ٥٥١).

(٢) انظر الشرح الكبير (٤: ٥٥٩).

(٣) انظر المبسوط (٧: ٢٠) ومختار الصحاح (٥١٦).

المجموع: «أجمع كل من نحفظ عنه أن الفيء الجماع لمن لا عذر له»^(١)، فإن كان له عذر من مرض أو سجن وما شابه ذلك، فإن ارتجاعه صحيح وهي امرأته، فلا يُطالب بالفيئة، ولو تجاوز أربعة أشهر من بعد إيلائه وعجز عن التكفير يعتبر عذراً عند الحنابلة، وكذا لو كانت المرأة صغيرة أو مريضة أو عاجزة أو لا يُجامع مثلها فهو عذر أيضاً، وفي حالة العذر قال الجمهور^(٢): تجب الفيئة باللسان فيقول كما قال الشافعية ندمتُ على ما فعلتُ وإن قدرتُ وطأتُ، وعند الأحناف والحنابلة تكون الفيئة باللسان وابن مسعود أيضاً والثوري وأبو عبيد فيقول: فئتُ إليك بلساني، وخالف في ذلك سعيد بن جبير فقال: لا يكون الفيء إلا بالجماع في حال العذر أو غيره، وإن لم يكن له عذر كان عليه أن يُجامعها جماعاً صحيحاً في القُبُل، وإلا لا يعتبر فيئة لأن الإضرار لا يحصل به من جهة المرأة، وأقله تغيب الحشفة في القُبُل حتى تُجزأه، وتعتبر فيئة، وعليه التكفير، فإن رفض الفيئة ولم يكن له عذر فيؤمر بالطلاق، فإن أبي حُبس وضيق عليه حتى يُطلق، أو يُطلق عليه الحاكم، ولو وطئها في الفرج وطأ مُحَرِّماً في حيض أو نفاس أو صيام فرض أو إحرام فقد فاء إليها^(٣).

المطلب الثاني عشر: الكفارة.

إذا فاء المولي إلى زوجته بعد مُضيِّ الأشهر الأربعة لزمته الكفارة، والكفارة اللازمة: هي كفارة يمين، لأن الإيلاء يمين كما بينا.

(١) انظر المجموع (١٧: ٣٢٦).

(٢) انظر المجموع (١٧: ٣٢٦، ٣٣٥) والمبسوط (٧: ٢٨، ٣٠، ٢٠) والشرح الكبير (٤: ٥٥٥) والشرح الصغير (٣: ٤٥٨).

(٣) انظر الشرح الكبير (٤: ٥٥٧).

وكفارة اليمين بحسب ما بيّنا في مبحث اليمين وكفارته هي باختصار:

على التخيير من الأسهل إلى الأشد بحسب النص.

١- إطعام عشرة مساكين.

٢- كسوة عشرة مساكين.

٣- تحرير رقبة.

فإن تعذر ذلك ولم يتمكن من القيام بأي واحدة من هذه الثلاث على

التخيير فإنه يتعين عليه حينها صيام ثلاثة أيام.

وذلك كما بيّنا في مبحث كفارة الأيمان^(١).

(١) انظر ص (١٠٦ - ١٢٣).

المبحث السابع: كفارة إتيان الحائض والنفساء

قبل أن نبين كفارة إتيان الحائض والنفساء، سنبدأ بتعريف الحائض والنفساء والاستحاضة، لغةً واصطلاحاً، ثم أقل الحيض وأكثره، وكذلك أقل النفاس وأكثره، ثم نبين الدماء الفاسدة، ثم نبين ما يُباح من الحائض والنفساء.

المطلب الأول: تعريفه:

المسألة الأولى: الحيض.

أ - لغة: الحيض^(١) حاضت المرأة تحيض حيضاً ومحيضاً، وجمعها حَوَائِض، وحيض، وسمي الحيض حيضاً من قولهم حاض السيل إذا فاض، وحاضت الشجرة إذا سال منها الصمغ الأحمر، وهو الدم الخارج، والحيضة للمرة الواحدة، والحياض دم الحيضة.

ب - إصطلاحاً: الحيض^(٢) دمٌ يُرَخِيهِ الرحم إذا بلغت المرأة في أوقات مُعتادة، وقال السرخسي في المبسوط: «الحيض هو اسم لدمٍ مخصوص، وهو أن يكون ممتداً خارجاً من موضع مخصوص، وهو القُبْلُ الذي هو موضع الولادة، بصفة خاصة فإن وجد ذلك كله فهو حيض، وإلا فهو استحاضة»^(٣)، ويمكن أن نعرفه تعريفاً عاماً فنقول: هو الدم الخارج من قُبْلِ المرأة، غير الصغيرة والآيسة، حال صحَّتها، من غير سببٍ ولا ولادة ولا افتضاض.

(١) انظر لسان العرب (٧: ١٤٢) والمبسوط (١: ١٤٧) والشرح الكبير لابن قدامة (١: ١٥٥).

(٢) انظر الشرح الكبير لابن قدامة (١: ١٥٥).

(٣) انظر المبسوط (١: ١٤٧).

المسألة الثانية : النفاس.

أ - التعريف لغة^(١): نَفَسَت المرأة تَنْفَسَ إذا حاضت، والنَّفَاس ولادة المرأة إذا وضعت فهي نَفَسَاء، والنفَس الدم، ونَفَسَت أي ولدت والنفَساء: هي الوالدة والحامل والحائض.

ب - اصطلاحاً: هو الدم الخارج من قُبُلِ المرأة، بسبب الولادة، وإن كان المولود سقطاً.

المسألة الثالثة : الاستحاضة.

أ - لغة: اسْتُحِضَت المرأة^(٢) إذا استمر بها الدم بعد أيامها فهي مُسْتَحِضَةٌ.

ب - اصطلاحاً: الاستحاضة استفعال من الحيض، وهو استمرار نزول الدم وجريانه في غير أوانه.

المطلب الثاني : أقل الحيض وأكثره.

يهننا ما قال الفقهاء حول أقل الحيض وأكثره، لما يترتب عليه من أحكام، فعندما يُحدَّد أكثرُ الحيض بمدة معينة فيعني أن استمرار جريان الدم من المرأة بعد هذه المدة لا يُعتبر حيضاً، وإنما يُعتبر استحاضةً، وحكم المستحاضة غير حكم الحائض، فالحائض لا يجوز منها الصلاة والصيام ومس المصحف وقراءة القرآن والطواف وجماع زوجها لها، في حين أن المستحاضة يباح لها كل ذلك، من صلاة وصيام وطواف وقراءة قرآن ووطء زوجها لها.

(١) انظر لسان العرب (٦ : ٢٣٨) ومختار الصحاح (١٦٥) والمبسوط (١ : ١٤٧).

(٢) انظر مختار الصحاح (١٦٥).

ونفس الكلام يقال لأقل الحيض، وسنستعرض ما قاله الفقهاء حول أقل الحيض وأكثره.

أ - الأحناف^(١): أقل الحيض ثلاثة أيام ولياليهن وعند أبي يوسف ثلاثة أيام وليلتان، وأكثره عشرة أيام.

ب - المالكية^(٢): أقل الحيض بقدر ما يوجد ولو ساعة أو لحظة، وأكثره خمسة عشر يوماً.

ج - الشافعية^(٣): أقل الحيض يومٌ وليلة وأكثره خمسة عشر يوماً.

د - الحنابلة^(٤): مثل الشافعية أقل الحيض يومٌ وليلة وأكثره خمسة عشر يوماً.

المطلب الثالث : أقل النفاس وأكثره.

يترتب على هذا الأمر من الأحكام، كما أسلفنا في الفقرة السابقة من أقل الحيض وأكثره، ولذا كان لتحديد المدة أهمية كبرى، وسنستعرض فيما يلي أقل النفاس وأكثره عند الفقهاء.

أ - الأحناف^(٥): أقل النفاس لحظة وأكثره أربعون يوماً.

ب - المالكية^(٦): أقل النفاس لحظة، وأكثره ستون يوماً، وفي رواية سبعون يوماً.

(١) انظر المبسوط (١: ١٤٧، ١٤٨).

(٢) انظر المدونة الكبرى (١: ٤٩).

(٣) انظر الأم (١: ٥٥).

(٤) انظر الشرح الكبير (١: ١٥٥، ١٨٣).

(٥) انظر المبسوط (١: ١٤٨).

(٦) انظر المدونة الكبرى (١: ٤٩).

ج- الشافعية^(١): لا حدٍّ لأقله، وأكثره ستون يوماً.

د- الحنابلة^(٢): لا حدٍّ لأقله، وأكثره أربعون يوماً.

المطلب الرابع: الدماء الفاسدة (الاستحاضة).

الدماء الفاسدة هي الدماء التي لا تكون دماء حيض أو دماء نفاس، وإنما تكون دماء فاسدة، تُعتبر بحكم دماء الاستحاضة، ويجوز لصاحبها الصيام والصلاة وغيرها. فالفساد من الدماء أنواع^(٣) وهي:

- ١- ما نقص عن أقل مدة الحيض لأن التقدير الشرعي يمنع أن يكون لما دون المقدّر، وينبني على هذا اختلاف العلماء في أقل مدة الحيض كما بينا سابقاً.
- ٢- ومن الدماء الفاسدة أن يتجاوز أكثر مدّة الحيض، فإن كان أكثر من المقدّر شرعاً فلا يكون لما زاد عليه حكمه، إذ يفوت به فائدة التقدير الشرعي، وينبني على هذا اختلاف الفقهاء حول أكثر مدّة الحيض.
- ٣- ما جاوز أكثر مدّة النفاس، وينبني عليه اختلاف العلماء في ذلك كما بينا.
- ٤- ومن الدماء الفاسدة: ما تراه الحامل فقد قال بذلك الأحناف والحنابلة.
- ٥- ومن الدماء الفاسدة: ما تراه الصغيرة جداً، لأنه سبق أوانه فلا يُعطى له حكم الصحة، إذ لو جعلناه حيضاً حكماً ببلوغها به ضرورة، وذلك محال في الصغيرة جداً، وقد قدر بلوغ البنت بتسع سنين، وذلك لبنائه ﷺ بعائشة وهي

(١) انظر الأم (١: ٥٥).

(٢) انظر الشرح الكبير (١: ١٨٤).

(٣) انظر المبسوط (١: ١٤٩، ١٥٠) والشرح الكبير (١: ١٦٠، ١٦١) والمدونة (١: ٥٣) والأم

بنت تسع سنين، والظاهر أنه بنى بها بعد البلوغ، ومنهم من قدر ذلك بسبع سنين، وعند الأحناف والحنابلة تسع سنين.

٦- ومن الدماء الفاسدة: ما تراه الكبيرة جداً، إلا إذا كان دمًا سائلاً كما تراه في زمن حيضها فهو حيض، وإن كان بَلَّةً يسيرة، وقيل في نساء العرب خمسين سنة، وقيل ستين سنة، وهي الآيسة أو الكبيرة جداً، التي ينطبق عليها الدم الفاسد لو خرج منها.

ويميّز الدم الفاسد «دم الاستحاضة» عن دم الحيض أو النفاس بما يلي:

أ - يُعرف دم الحيض من دم الاستحاضة بعدّة الحائض وما اعتادت عليه فما زاد فهو استحاضة، ويحل لها ما يحل لغير الحائض والنفاس من صوم وصلاة ووطء زوجها وغيره.

ب- كما يُعرف دم الحيض ويميّز عن دم الاستحاضة ببلونه.

١- الأحناف: قال صاحب المبسوط: «إن ما تراه المرأة من الدم أيام الحيض ستة: السواد والحمرة والصفرة والكثرة والخضرة والثَّرْبِيَّة^(١)» وأما الخضرة فقد أنكرها بعض مشايخ الأحناف، وقالوا هو نوع من الكثرة، وقال أبو يوسف عن الكثرة: إن رأت الكثرة في أول أيامها لم يكن حيضاً وإن رأت في آخر أيامها يكن حيضاً.

٢- قال المالكية^(٢): في المرأة ترى الصفرة والكثرة في أيام حيضها، أو غير أيام حيضها فهي حيض، وعن المستحاضة وإن لم تعرف ذلك ولم تر ما تنكره من الدم صلت.

(١) التربة: ما كانت بلون التراب.

(٢) انظر المدونة (١: ١٥٠، ١٥٢).

٣- الشافعية^(١): قالوا إذا كان الدم ينفصل، فيكون في أيامٍ أحمرٍ قائناً ثخيناً محتتماً، وفي أيامٍ رقيقاً إلى الصفرة، أو رقيقاً إلى القلّة، فأيام الدم الأحمر القاني المحتدم الثخين أيام الحيض، وأيام الدم الرقيق أيام استحاضة.

٤- الحنابلة^(٢): قالوا فإن كان دمها متميّزاً، بعضه أسود ثخين مُتن، وبعضه رقيق أحمر، فحيضها زمن الدم الأسود، وما عداه استحاضة.

والصفرة والكدرة في أيام الحيض من الحيض، وإن رأت أسوداً بين أحمرين، أو أحمر بين أسودين، أو انقطع الدم لدون أكثر الحيض، فالجميع حيض إذا تكرر، لأن الأحمر أشبه بالحيض من الطهر، وإن عبر أكثر الحيض، وكان الأسود بمفرده يصلح أن يكون حيضاً فهو حيض والأحمر كله استحاضة.

المطلب الخامس: ما يُباح من الحائض والنفساء.

يجوز بالنص والإجماع^(٣)، الاستمتاع من الحائض والنفساء بما فوق السرة وتحت الركبة، وكذا فإنه بالنص والإجماع يحرم الوطء في الفرج للحائض والنفساء قال تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذًى فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾^(٤).

ولأنه وطء منع للأذى، فاختص بمحله كالدبر، وحديث عائشة الذي سيمر فيما بعد ليس فيه تحريم ما تحت الإزار، فإن النبي ﷺ قد يترك بعض المباح تعذراً.

(١) انظر الأم (١: ٥٢).

(٢) انظر الشرح الكبير (١: ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٧).

(٣) انظر الاختيار (١: ١٥٧) / المدونة (١: ٥٢) / الأم (١: ٥١) والشرح الكبير (١: ١٥٧، ١٥٨).

(٤) البقرة: (٢٢٢).

قال الجمهور^(١) يمنع جواز الاستمتاع من المرأة فيما بين السرة والركبة ولا يباح للرجل من زوجته الحائض أو النفساء إلا ما فوق الإزار وقال بذلك الحنابلة، والمالكية والشافعية في ظاهر المذهب سداً للذريعة، والأحناف «أبو حنيفة وأبو يوسف» وخالف محمد في ذلك وحجة الجمهور حديث عائشة رضي الله عنها قالت: «كان رسول الله ﷺ يأمرني فأتزر فيباشرني وأنا حائض»^(٢).

وقد خالف الجمهور وذهب إلى جواز الاستمتاع من المرأة ما بين السرة والركبة^(٣)، كل من الحنابلة، والأوزاعي، ومحمد، وعكرمة، والشعبي، والثوري، وإسحاق، وحجتهم قوله ﷺ: «اصنعوا كل شيء إلا النكاح»^(٤) وفي لفظ «إلا الجماع» والأرجح العمل بالأحوط.

ولا شك أن الذين قالوا بمنع الاستمتاع هو الأخذ بالأحوط، ولكن الذين قالوا بالاستمتاع أيضاً معهم الدليل، وأرى أن العلة في الأمر ملك الإنسان لإربه، وقوة إرادته، فمن لا يملك إربه، ولا يتمكن من ضبط شهواته، فلا شك أن الأحوط ألا يستمتع من زوجته إلا ما فوق الإزار، لأنه يخشى عليه من تملك شهوته منه، فيقوده ذلك إلى جماعها وهو محرم بالإجماع.

(١) انظر الأم (١: ٥١)، والشرح الكبير (١: ١٥٧، ١٥٨) والاختيار وتعليل المختار لابن مودود الموصلي (١: ١٥٧) والمدونة (١: ٥٢).

(٢) أخرجه البخاري (١: ١١٥) رقم (٢٩٦) / مسلم مجلد (١) ج ٣ (ص ٣٠٢) / أبو داود (١: ٦٩) رقم (٢٦٨) / النسائي (١: ١٨٩) رقم (٣٧٣) / ابن ماجه (١: ١٠٤) رقم (٥١٩) / الترمذي (١: ٢٣٩) رقم (١٣٢).

(٣) انظر الشرح الكبير لابن قدامة (١: ١٥٧).

(٤) أخرجه مسلم (٣: ٢١١) كتاب الحيض / النسائي في سننه (١: ١٥٢) رقم (٢٢٨) / ابن ماجه (١: ١٠٦) رقم (٥٢٧) / أبو داود (١: ٦٧) رقم (٢٥٨).

المطلب السادس: كفارة إتيان الحائض والنفساء.

قال الجمهور^(١): لا كفارة على من جامع زوجته الحائض أو النفساء، وقال بذلك الأحناف، والمالكية، ورواية عن الشافعية، ورواية عن الحنابلة، وليس عليه إلا التوبة والاستغفار، وقال الحنابلة بوجوب الكفارة في ظاهر المذهب والمعتمد عندهم ورواية عن الشافعية، قال الإمام أحمد رحمه الله: «فإن وطئها في الفرج فعليه نصف دينار كفارة وعنه ليس عليه إلا التوبة»^(٢)، والكفارة عليه هو المشهور في المذهب، لما روي عن ابن عباس رضي الله عنه عن النبي ﷺ في الذي أتى امرأته وهي حائض قال: «يتصدق بدينار أو نصف دينار»^(٣).

والرواية الثانية: لا كفارة عليه وهو قول مالك وأبي حنيفة، وأكثر أهل العلم، ورواية عن الشافعي، ومدار الخلاف حول وجوب الكفارة أو الاكتفاء بالتوبة والاستغفار هو المدار حول صحة الرواية للحديث، أو عدم صحتها، قول إسحاق لما روي عن ابن عباس عن النبي ﷺ أنه قال: «إن كان دماً أحمر فدينار وإن كان دماً أصفر فنصف دينار»^(٤)، وعلى هذا فالكفارة ليست مُعتمدة إلا في

(١) انظر المبسوط (٢٠٨ : ١) والشرح الكبير (١٥٨ ، ١٥٩) والمجموع (٣٦٠ ، ٣٦١) والاختيار (٢٨ : ١).

(٢) انظر الشرح الكبير (١٥٨ : ١).

(٣) أخرجه النسائي في سننه (١٥٣ : ١) رقم (٢٨٩) / أبو داود (٦٨ : ١) رقم (٢٦٤ ، ٢٦٥ ، ٢٦٦) / الترمذي (٢٤٣ : ١) رقم (١٣٥) / ابن ماجه (١٠٥ : ١) (٥٢٣).

(٤) أخرجه أبو داود (٢٥٨ : ٢) رقم (٢١٦٩) / ابن ماجه (١٠٥ : ١) رقم (٥٢٣) / الترمذي (٢٤٥ : ١) رقم (١٣٧) / الدارمي (٢٤٥ : ١) / مسند أحمد (٣٢٥ : ١) رقم (٢٩٩٧) / النسائي (١٨٨ : ١) (٣٧٠).

مذهب الحنابلة، وقد روي عن أحمد أنه قال: إن كان له مقدرة تصدّق، بما روي عن النبي ﷺ وكلامه هذا يدل على أن المعسر لا شيء عليه، وقال الحنابلة: «ويُجزئ الدينار من أي ذهب كان إذا كان صافياً، ويستوي التبر والمضروب لوقوع الإثم عليه، ويُجزئ إخراج القيمة في أحد الوجهين، لأن المقصود يصل بها، فجاز من أي مال كان الخراج»^(١).

والدينار ما كانت قيمته أربعة غرامات وربع غرام، ذهباً صافياً.

والثانية لا تجوز لأنه كفارة فاختص ببعض الأنواع كسائر الكفارات، وعلى هذا الوجه هل يجوز إخراج الدراهم؟ فينبني عليه جوازه في الزكاة، والصحيح جوازه كما ذكرنا واختاره شيخنا^(٢)، ومصرفها إلى المسلمين كسائر الكفارات^(٣).

وإننا نميل إلى أن الرأي الراجح مع الجمهور، ولكن يُستحب إخراج الكفارة لتكون رادعاً وزاجراً للمُجامع، حتى لا يقترب هذا الإثم مرةً أخرى، وهذا الاستحباب لا يعني الوجوب كما قال به الحنابلة.

(١) انظر الشرح الكبير لابن قدامة (١: ١٥٨).

(٢) المقصود به الإمام أحمد.

(٣) انظر الشرح الكبير لابن قدامة (١: ١٥٩).

المبحث الثامن: كفارة القتل

المطلب الأول: أقسام القتل:

اختلف الفقهاء^(١) في تحديد أنواع القتل، ففي حين قسم المالكية القتل إلى نوعين فقط هما: العمد المحض، والخطأ المحض، أضاف الشافعية في تقسيمهم نوعاً ثالثاً بينهما هو: قتل شبه العمد، أو عمد الخطأ، وزاد الحنابلة في تقسيمهم نوعاً رابعاً، فضلاً عن الثلاثة الآنف الذكر، وهو: القتل الذي أُجْرِيَ مجرى الخطأ.

وأضاف الأحناف خامساً وسمّوه القتل بسبب، فأقل ما قسم إليه نوعان وهما: القتل العمد والقتل الخطأ، وأقصى ما قسم إليه خمسة أنواع وهي:

١- القتل العمد. ٢- القتل شبه العمد أو عمد الخطأ.

٣- قتل الخطأ. ٤- القتل الذي أُجْرِيَ مجرى الخطأ.

٥- القتل بسبب.

وهذا الخلاف بين العلماء ليس خلافاً بمعنى الكلمة، إذ أن البعض ضمّن نوعاً داخل الآخر، في حين اعتبره البعض الآخر نوعاً مستقلاً.

فالقتل بسبب على سبيل المثال، يُضمّ عند الحنابلة إلى ما أُجْرِيَ مجرى الخطأ، والقتل بسبب، والقتل الذي أُجْرِيَ مجرى الخطأ، ينضويان عند الشافعية تحت اسم القتل الخطأ، وسنبيّن فيما يلي التعريف المعتمد لكل نوع من هذه الأقسام عند المذاهب، كما سنبيّن كفارة كل نوع منها عند كل مذهب.

(١) انظر الهداية (٣: ١٥٨) والشرح الكبير (٥: ١٥٠، ١٥٧) والمجموع (١٩: ٢) والشرح الصغير (٦: ١٢، ١١٤).

التعريف المعتمد لأنواع القتل:

أ - القتل العمد^(١): وهو ما كان بقصد، أو تعمّد ضربه بسلاح، أو ما أُجْرِيَ مجرى السلاح، كالمحدد من الخشب، وليطة القصب^(٢)، والمرورة^(٣) المحدثّة، والنار وبما يغلب على الظن موته به، عالماً بكونه آدمياً معصوم الدم، فيكون فاعله عامداً في الفعل، عامداً في القصد، ولا يوقف عليه إلا بدليل، وهو استعمال الآلة القاتلة.

ب - القتل شبه العمد أو ما يسمى عمد الخطأ^(٤): وهو أن يتعمّد الضرب بما ليس بسلاح، ولا ما أُجْرِيَ مجرى السلاح، وهو ضربه بما لا يقتل غالباً، لأنه يتقاصر معنى العمد به باستعمال آلة صغيرة لا يُقتل بها غالباً، ويقصد غيره كالتأديب، وهو أشبه الضرب بالسوط، والعصا، والحجر الصغير، ونحوه ويكون فاعله عامداً في الفعل، مخطئاً في القصد.

ج - قتل الخطأ: قال الشافعية هو ما كان فاعله مخطئاً في الفعل والقصد^(٥).

وقد قسّمه الأحناف والحنابلة إلى قسمين^(٦):

(١) انظر الهداية (٣: ١٥٨) والشرح الصغير (٦: ١١٢) والمجموع (١٩: ٢) والشرح الكبير (٥: ١٥٠).

(٢) ليطة القصب: قشرة القصب.

(٣) المرورة: حجرة بيضاء براقّة تقدح منها النار، ومنها سميت المرورة بمكة.

(٤) انظر الهداية (٣: ١٥٨، ١٥٩) والمجموع (١٩: ٢) والشرح الكبير (٣: ١٥٢، ١٥٣).

(٥) انظر المجموع (١٩: ٢).

(٦) انظر الهداية (٣: ١٥٩) والشرح الكبير (٥: ١٥٦).

١- الأحناف: القسم الأول: وهو أن يكون خطأ في القصد ومثاله: أن يرى شخصاً يظنه صيداً، فإذا هو آدمي، أو يظنه حربياً، فإذا هو مسلم.

والقسم الثاني: ما كان خطأ في الفعل ومثاله: أن يرمي غرضاً فيصيب آدمياً.

٢- الحنابلة: القسم الأول: أن يرمي الصيد ويفعل ما له فعله، فيؤول إلى إتلاف إنسان معصوم الدم.

والقسم الثاني: أن يقتل في دار الحرب من يظنه حربياً ويكون مسلماً، أو يرمي إلى الكفار فيصيب مسلماً، أو يتترس من الكفار بمسلم، ويخاف على المسلمين إن لم يرمهم فيقتل المسلم والكافر.

د- ما أُجْرِيَ مجرى الخطأ: وقد قال بهذا النوع الأحناف والحنابلة^(١) فقط كما بينا سابقاً، وهو عند الأحناف كالتائم ينقلب على رجل فيقتله، أو تنقلب المرأة على طفلها فتقتله.

وعند الحنابلة هو: كما ورد عند الأحناف، ويُضاف إليه ما كان القتل سبباً بأن يحفر بئراً، أو ينصب سكيناً، أو حجراً، فيؤول إلى إتلاف إنسان.

هـ - القتل بسبب: لم يقل بهذا النوع مستقلاً إلا الأحناف^(٢)، في حين اعتبره الحنابلة كما أُجْرِيَ مجرى الخطأ، وأُدْخِلَ عند المالكية والشافعية تحت القتل الخطأ. وهو كحافر البئر، وناصب السكين ووضع الحجر في غير ملكه، فيؤول إلى إتلاف إنسان.

(١) انظر الهداية (٣: ١٥٩) والشرح الكبير (٥: ١٥٧).

(٢) انظر الهداية (٣: ١٥٩).

المطلب الثاني :

المسألة الأولى : ما تجب فيه الكفارة من هذه الأنواع:

أ - في القتل العمد: قال الجمهور^(١) بعدم وجوب الكفارة في القتل العمد، وقال بذلك الأحناف والمالكية، والمشهور في مذهب أحمد، وقال به أيضاً الثوري، وأبو ثور، وابن المنذر، والحجة في ذلك قول الأحناف: «لا كفارة فيه لأنه كبيرة محضة وفي الكفارة معنى العبادة فلا تُنَاط بِمِثْلِهَا، ولأن الكفارة من المقادير، وتعينها في الشرع لدفعها الأدنى لا تعينها لدفع الأعلى»^(٢).

وخالف في ذلك الشافعية، ورواية عن أحمد^(٣)، وحكي ذلك عن الزهري، فقد قالوا بوجوب الكفارة فيها، لما روي عن وائلة بن الأسقع قال: أتينا النبي ﷺ في صاحب لنا قد أوجب بالقتل فقال: «أعتقوا عنه رقبة يعتق الله بكل عضو منها عضواً من النار»^(٤).

ولأنها وجبت في قتل الخطأ ففي العمد أولى، لأنه أعظم جرماً، وحاجته إلى تكفير ذنبه أعظم، ونرى أن الرأي الراجح يميل مع الجمهور، وأن لا كفارة على قاتل العمد، لعدم ذكرها في كتاب الله بالنص، وما ذهب إليه الأحناف من الاحتجاج به هو الأولى والأصح.

(١) انظر الهداية (٣: ١٥٨) والشرح الصغير (٦: ١١٢) والشرح الكبير (٥: ٣٢٠).

(٢) انظر الهداية (٣: ١٥٨).

(٣) انظر المجموع (١٩: ١٨٤) والشرح الكبير (٥: ٣٢١).

(٤) سبق تخريجه في (ص ٢٠).

ب- في قتل شبه العمد أو ما يسمى عمد الخطأ: قال أكثر أهل العلم^(١) بوجوب الكفارة في قتل شبه العمد، وقال بذلك الشافعية والأحناف، وأما الحنابلة فعندهم روايتان: كالقتل العمد والمشهور في المذهب وجوب الكفارة، ومع اتفاق الشافعية والأحناف إلى وجوب الكفارة، إلا أن كلا منهم قد نظر إلى سبب الوجوب من زاوية مختلفة عن الأخرى، فأما سبب الوجوب عند الأحناف فهو لشبه هذا النوع من القتل بالقتل الخطأ، إلا أن سبب الوجوب عند الشافعية لكون هذا النوع من القتل جريمة أكبر من قتل الخطأ، فهي أولى بالتكفير. ولم يتعرض المالكية لهذا الأمر لكونهم لا يعتقدون بهذا القسم من أنواع القتل كما بينا، ويبدو أن الرأي الراجح هو ما قال به أكثر أهل العلم والجمهور، بوجوب الكفارة في قتل شبه العمد.

ج- في قتل الخطأ: لا خلاف بين أهل العلم والفقهاء^(٢) بوجوب الكفارة في القتل الخطأ لثبوت ذلك بالنص: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَأً وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَّةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا﴾^(٣).

د- القتل الذي أُجْرِيَ مجرى الخطأ: وقد قال بهذا النوع من القتل: الأحناف والحنابلة^(٤)، وحكمه عندهم حكم الخطأ وعلى فاعله تجب الكفارة.

هـ - القتل بسبب: لم يذكر هذا النوع مستقلاً عند الفقهاء إلا الأحناف^(٥)، وقالوا: لا كفارة فيه، بينما أدرجه الحنابلة^(٦) مع القتل الذي يجري مجرى الخطأ،

(١) انظر الهداية (٣: ١٧٧) والمجموع (١٩: ١٨٤) والشرح الكبير (٥: ٣٢١).

(٢) انظر الهداية (٣: ١٥٩) والشرح الصغير (٦: ١١٤) والشرح الكبير (٥: ١٥٦) والأم (٦: ٦).

(٣) النساء: (٩٢).

(٤) انظر الهداية (٣: ١٥٩) والشرح الكبير (٥: ١٥٧).

(٥) انظر الهداية (٣: ١٥٩).

(٦) انظر الشرح الكبير (٥: ١٥٧).

ويأخذ حكمه بوجوب الكفارة، وقال الشافعية بوجوب الكفارة في مثل هذا النوع من القتل وإن لم يكن نوعاً مستقلاً عندهم قال الشافعي: «وإن توصل إلى قتل بسبب يضمن النفس كحفر البئر وشهادة الزور وجبت الكفارة»^(١).

حكم الكفارة في أنواع مختلفة من القتل:

أ - كفارة الجنين: قال الجمهور^(٢) بوجوب الكفارة على من ضرب امرأة فألقت جنيناً، وقد قال به المالكية والشافعية، وهو من باب النذب عند الحنابلة والمشهور في المذهب، والحجة في ذلك عند الجمهور، قال الشافعية إنه آدمي محقون الدم لحرمة، فضمن بالكفارة كغيره، وزاد الحنابلة: سواءً فصل حياً أو ميتاً، وخالف الأحناف في ذلك فقالوا: «في الجنين الدية ولا تجب الكفارة»^(٣) وحجتهم في ذلك أن في الكفارة معنى العقوبة وقد عرفت في النفوس المطلقة فلا تتعداها، وهذا لم يجب كل البدل، قالوا: إلا أن يشاء ذلك، لأنه ارتكب محظوراً، فإذا تقرب إلى الله تعالى كان أفضل، ويستغفر مما صنع، ونرى أن الرأي الراجح مع الجمهور لما بينوا من حجتهم في أنه آدمي محقون الدم لحرمة، فضمن بالكفارة كغيره.

ب - الكفارة في قتل عبده أو عبد غيره: اختلف الفقهاء في وجوب الكفارة، هل تجب الكفارة في قتل عبده أو عبد غيره؟ أو لا تجب؟ وقال بالوجوب^(٤) الشافعية والحنابلة.

(١) انظر المجموع (١٩: ١٨٤).

(٢) انظر الشرح الصغير (٦: ١١٥) والمجموع (١٩: ١٨٥) والشرح الكبير (٥: ٣١٨، ٣١٩).

(٣) انظر الهداية (٣: ١٨٩).

(٤) انظر المجموع (١٩: ١٨٥، ١٨٧) والشرح الكبير (٥: ٣١٩).

وقال الأحناف^(١): بأن عليه قيمته لا تزيد على عشرة آلاف درهم.

وقال المالكية^(٢): لا تجب لعدم المكافأة، وإنما يُجلد مائة ويُحبس سنة، ولو كان فعله عمداً متلبساً.

ج- هل تجب الكفارة على القاتل الصغير أو المجنون؟ قال الجمهور^(٣):
بوجوب الكفارة على القاتل سواء كان كبيراً أو صغيراً عاقلاً أو مجنوناً، حراً أو عبداً.

د- إذا اشترك مجموعة في قتل شخص: قال الجمهور^(٤): إذا اشترك مجموعة في قتل شخص يوجب الكفارة، فإن هذه الكفارة واجبة في حق كل واحد منهم، وقال بذلك الأحناف، والمالكية، والحنابلة، وقال الشافعية^(٥) بذلك في ظاهر المذهب والمشهور بهذا، وقال بعض الشافعية: يجب على الجميع كفارة واحدة، كالكفارة في قتل الصيد.

والأصح الأول، لأنها كفارة لا تجب على سبيل البدل، فإذا اشترك الجماعة في سبب، وجب على كل واحد منهم كفارة ككفارة الطيب، واللبس للمحرم.

المطلب الثاني:

هي ما وردت بالنص في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَأً وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَّةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ

(١) انظر الهداية (٣: ٢٠٩).

(٢) انظر الشرح الصغير (٦: ١١٥).

(٣) انظر الشرح الصغير (٦: ١١٣) والمجموع (١٩: ١٨٨) والشرح الكبير (٥: ٣٢٠).

(٤) انظر الشرح الصغير (٦: ١١٢) والشرح الكبير (٥: ٣١٩).

(٥) انظر المجموع (١٩: ١٨٥).

يَصَدَّقُوا فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ فِدْيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ تَوْبَةً مِّنَ اللَّهِ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا^(١).

فكفارة القتل ثابتة بالنص لا خلاف فيها وهي:

المسألة الأولى: تحرير رقبة مؤمنة: بلا خلاف حولها غير ما كان الخلاف عليه في كفارة الظهار، حيث قال البعض بجواز الرقبة المؤمنة، أو غير المؤمنة وكل ما تكلمنا عنه من صفات الرقبة من ناحية سلامتها من العيوب، وشروطها، ومواصفاتها، وغير ذلك في كفارة الظهار^(٢)، ينطبق على الرقبة المحررة هنا.

المسألة الثانية: صيام شهرين متتابعين: وذلك إذا عجز عن العتق، وهذا أيضاً ثابت بالنص، وكل ما تكلمنا به عن صيام الشهرين، وتتابعه، وغير ذلك في مبحث كفارة الظهار^(٣)، وينطبق على الأمر هنا في كفارة القتل.

ولا يلزم الإطعام في كفارة القتل، خلافاً لما وجدناه في كفارة الظهار، لأنه لم يرد في النص ولو وجب ذلك لذكره الله تعالى كما ذكر في كفارة الظهار وقد قال الجمهور^(٤) بذلك، وقال الحنابلة^(٥) في وجه أنه يجوز إطعام ستين مسكيناً عند العجز، قياساً على كفارة الظهار. والرأي الراجح مع الجمهور لثبوت ما ذهبوا إليه بالنص وعدم ورود النص في الإطعام.

(١) النساء: (٩٢).

(٢) ارجع إلى (ص ٤٢).

(٣) ارجع إلى (ص ٧٣).

(٤) انظر الهداية (٣: ١٨٩) والشرح الصغير (٦: ١١٥) والمجموع (١٩: ١٨٥).

(٥) انظر الشرح الكبير (٥: ٣١٨، ٣١٩).

المبحث التاسع: كفارة الإفطار

إذا فسد الصوم فيجب فيه القضاء، أو الكفارة، أو القضاء والكفارة معاً، وسيقتصر مبحثنا هذا على ما يتعلق بالكفارة فقط.

والكفارة المتعلقة بإفطار الصائم نوعان:

- ١- كفارة صغرى أو ما تُسمى الفدية.
 - ٢- كفارة كبرى: وتكون بسبب الجماع.
- وسنبيّن فيما يأتي ما هي كل كفارة وما هي موجباتها:

المطلب الأول: أقسام القتل:

المسألة الأولى: موجباتها:

الفقرة الأولى: الهرم وغيره: قال الجمهور^(١) إن عجز البالغ المكلف عن الصوم لكبر سن أو غيره، لزمته الفدية، وقاس الأحناف على الهرم الجوع والعطش الشديد الذي يُخشى منه الهلاك، فهو مُبيح مُطلق للفطر وهو بمنزلة المرض، والشيخ الفاني يُباح له أن يفطر شهر رمضان لأنه عاجز عن الصوم وعليه الفدية. كما اعتبر الحنابلة المرض كالهرم في كونه سبباً للإفطار ووجوب الفدية، وقال الشافعية في شرح منهاج الطالبين: «بجواز فطره لهرم أو غيره وتلزمه الفدية».

وعند المالكية فإن الفدية ندبت لهرم وعطش، وهو الرأي المشهور في المذهب.

(١) انظر البدائع (٢: ١٢٠٣، ١٢٠٤) والشرح الكبير (١: ٥١٦) وشرح منهاج الطالبين (٢: ٦٧) والشرح الكبير (٢: ١٢).

الفقرة الثانية: الحامل والمرضع: قال الجمهور: بوجوب الفدية على المرضع والحامل إذا خافتا مطلقاً، وقال به الشافعية^(١)، وخصص الحنابلة^(٢) أن يكون الخوف على ولديهما، أما إن كان الخوف على نفسيهما فلهما الفطر وعليهما القضاء لا غيره، وعند المالكية^(٣) المشهور ثلاث روايات:

الأولى: لا يجوز لها الفطر والإطعام، إذا قدرت على الصوم، ولم يجهدا الإرضاع، ولم يحصل لولدها الضرر.

الثانية: يجوز لها الفطر والإطعام، إذا جهدا الإرضاع، ولم تخف على ولدها، أو خافت عليه حدوث مرض.

الثالثة: يجب عليها الفطر والإطعام، إذا لم يمكنها الإرضاع، وخافت على ولدها شدة الأذى، وخالف الأحناف في ذلك فقالوا: «عليهما القضاء ولا فدية عليهما»^(٤).

الفقرة الثالثة: قضاء شهر رمضان: اختلف الفقهاء في ذلك فقد قال المالكية^(٥): إذا أحرَّ رمضان أكثر من سنتين، فيلزمه مُدَّان مُدٌّ للفوات، ومُدٌّ للتأخير، ولا تزيد ولو بعد ثلاث رمضان، والثاني على الرأي الجديد، فيكفيه مُدٌّ واحدٌ، وهو مُدُّ الفوات، ويسقط مُدُّ التأخير.

وعلى القلسم إذا مات يصوم عنه الولي، مقابل مُدِّ الفوات، ويخرج الولي عنه مُدُّ التأخير، أما الشافعية فقالوا: «إن كان الفوات بعذر فلا شيء عليه، وإن كان

(١) انظر شرح منهاج الطالبين (٢: ٦٧).

(٢) انظر الشرح الكبير (٢: ١٧).

(٣) انظر الشرح الكبير (١: ٥٣٦).

(٤) انظر البدائع (٢: ١٠٢٢).

(٥) انظر الشرح الكبير للدردير (١: ٥٣٧).

الفوات بغير عذر فيجب تداركه، وإن لم يتمكن من القضاء، صام عنه وليه، ويجب الإخراج من تركته»^(١)، والتمكّن: أن يدرك زمناً قابلاً للصوم قبل موته بقدر ما عليه، وليس به نحو سفر أو مرض، ولو قبل رمضان الثاني، فيصوم عنه وليه، ولا يقضي الإطعام، ويخرج مُد التأخير، مقتضاه أنه لا يصح صوم الولي عن مُد التأخير، كما لا يكفي صوم الذي أخر عنه.

أما الحنابلة^(٢) فقالوا: إن أخره لعذر فلا شيء عليه وإن مات، وإن كان التأخير لغير عذر فإن فعل فعله القضاء، وإطعام مسكين لكل يوم مُدّاً من طعام، وإن أخره لغير عذر فمات قبل أن يدركه رمضان آخر أطعم عنه لكل يوم مسكيناً، ومن مات بعد أن أدركه رمضان آخر فهل يطعم عن كل يوم مسكيناً أو اثنين؟ الأمر هنا على وجهين:

أحدهما: يطعم مسكيناً واحداً.

والآخر: يطعم مسكينين، أي مقابل الفوات والتأخير، أما الأحناف فلم يذكروا فدية التأخير.

المسألة الثانية: الكفارة الواجبة: الكفارة الواجبة، أو ما سُميت الكفارة الصغرى أو الفدية، فهي مد من بر لمسكين، عن كل يوم، وذلك لقوله تعالى: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ﴾^(٣).

(١) انظر شرح منهاج الطالبين (٢: ٦٦، ٦٩).

(٢) انظر شرح الكبير لابن قدامة (٢: ٤٦، ٤٧).

(٣) البقرة: (١٨٤).

والمُدُّ نفسه الذي تكلمنا عنه في مبحث كفارة الظهار، وكذا المساكين الذين يستحقون الفدية، فلا حاجة بنا للإعادة والتكرار.

المطلب الثاني : الكفارة الكبرى:

المسألة الأولى : المباشرة: قال الجمهور^(١): لا تجب الكفارة بالمباشرة، من قبله أو لمس بشهوة أو مفاخضة أو غيرها، فقالوا: إن قَبِلَ أو لمس بشهوة، فأنزل بفكر أو نظر، فسد صومه ولا كفارة عليه، قال بذلك الأحناف والشافعية والمشهور في المذهب عند الحنابلة، والحجة في ذلك أنه ليس بجماع، وزاد الأحناف بأن الكفارة لا تجب مطلقاً ما لم يكن جماعاً صحيحاً في الفرج من غير شبهة ولا عذر، حتى لا يقضوا بفساد صومه ما لم يُنزل، وخالف المالكية^(٢) في ذلك فقالوا: «إن أنزل عن اللمس أو القبلة، أو المباشرة، فإن ذلك مُوجب للكفارة، وكذا لو أمني متعمداً النظر ولو بنظرة واحدة كفر»، وإن كان الإنزال عن فكر، أو نظر، فالرأي عند الجمهور^(٣) لا كفارة عليه.

والمالكية^(٤) يتفقون مع الجمهور في حالة كون الإنزال من دون متابعة، أو في حالة الإكراه، وأما إن كان الإنزال، أو المذي عن متابعة وقصد، فيخالفون الجمهور ويوجبون الكفارة.

(١) انظر البدائع (٢: ١٠١٥) وشرح منهاج الطالبين (٢: ٧٠) والشرح الكبير لابن قدامة (٢: ٣٥، ٣٦).

(٢) انظر الشرح الكبير للدردير (٢: ٥١٨).

(٣) انظر البدائع (٢: ١٠١٥) وشرح منهاج الطالبين (٢: ٧٠) والشرح الكبير لابن قدامة (٢: ٣٩).

(٤) انظر الشرح الكبير للدردير (٢: ٥٨١، ٥٢٩).

المسألة الثانية : الجماع في السفر: لا كفارة على الصائم إذا جامع بنيّة الترخّص والإفطار بسبب سفره قال بذلك الجمهور^(١) وعامة أهل العلم، وقال الحنابلة في رواية لمن نوى الصوم في سفره، ثم جامع فلا كفارة عليه، وفي رواية أن عليه الكفارة، وقال الشافعيّة، والحنابلة^(٢): والسفر بعد الجماع لا يُسقط الكفارة.

المسألة الثالثة : جماع الناسي والمكروه: قال الجمهور: من جامع ناسياً فلا قضاء عليه ولا كفارة، وكل جماع غلب فيه الصائم على أمره كذلك كالمكروه، وقال بذلك الشافعي، والأحناف، ومجاهد، والحسن، وفي رواية من ثلاث نُقلت، عن الحنابلة^(٣) وفي الرواية الثانية قالوا: يجب عليه القضاء دون الكفارة، والرواية الثالثة هي المعتمدة في ظاهر المذهب أن حكمه حكم العامد، نص عليه أحمد في إحدى الروايات، وقالوا في المكروه ولو كان نائماً فاستدخلته امرأة، أو غلبته على نفسه في حال يقظته، فلا قضاء ولا كفارة، وهو قول لأحمد، ومذهب الشافعي، وخالف المالكيّة^(٤) في ذلك وقالوا إن كان جماعة في رمضان جاهلاً بحرمة الوطء وجاهلاً رمضان فلا كفارة عليه، وإن كان جاهلاً وجوب الكفارة مع علمه بحرمة الوطء تلزمه الكفارة، وقالوا في المكروه روايتين: ظاهر المذهب والمعتد فيه أنه لا كفارة عليه، وفي رأي عليه الكفارة لانتشاره، والمرأة المكروهة لا كفارة عليها، موافقين الجمهور، إذ أن المرأة كالرجل ونرى

(١) انظر البدائع (٢: ١٠١٧) وشرح منهاج الطالبين (٢: ٧٠) والشرح الكبير للدردير (٢: ١٤).

(٢) انظر شرح منهاج الطالبين (٢: ٧٠) والشرح الكبير لابن قدامة (٢: ٣٧).

(٣) انظر الشرح الكبير لابن قدامة (٢: ٣٣، ٣٥).

(٤) انظر الشرح الكبير للدردير (١: ٥٢٧، ٥٣١).

أن الرأي الراجح يميل مع الجمهور، لكون النسيان والإكراه عذر يتجاوز الله بهما عن المسلمين لما اقترفوه، لقوله ﷺ: «إن الله تجاوز عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكروها عليه»^(١).

المسألة الرابعة : طلع الفجر وهو يجمع : قال الجمهور^(٢) : بوجوب الكفارة على المرأة مع عدم العذر، قال به مالك، وأبو حنيفة، وأبو ثور، وابن المنذر، ورواية عن الحنابلة قال بها أبو بكر، والسبب أنه هتك رمضان بالجماع، وفي رواية أخرى لا كفارة عليها، قال أحمد: «ما سمعنا أن على المرأة كفارة»^(٣) وقال بذلك الحسن، والشافعي له في المسألة قولان كالروایتين، ففي قول: والكفارة على الزوج عنه وعنهما لا اشتراكهما في الجماع يتحمل عنها، وفي قول: عليها كفارة أخرى لأنهما اشتركا في الجماع فيستويان في العقوبة بالكفارة كحد الزنا، وأما إن كانت حائضة أو نائمة ولم يبطل صومها فلا كفارة عليها.

وحجة القائلين بعدم الكفارة أن النبي ﷺ أمر الواطئ في رمضان أن يعتق رقبة، ولم يأمره في المرأة بشيء، مع علمه بوجود ذلك منها، ولأنه حق مال يتعلق بالوطء من بين جنسه فكان على الرجل كالمهر، وأرى أن الرأي الراجح مما قدم من الحجج أن لا كفارة على المرأة، مخالفًا لرأي الجمهور لما ساقوه من حججهم في ذلك والله أعلم.

(١) سبق تخريجه في (ص ١٠٤).

(٢) انظر الشرح الكبير للدردير (١: ٥٢٣) والشرح الكبير لابن قدامة (٢: ٣٨) وشرح منهاج الطالبين (٢: ٧٠).

(٣) انظر الشرح الكبير لابن قدامة (٢: ٣٤).

المطلب الثالث : ما هي الكفارة الكبرى؟

إن الكفارة الكبرى الواجبة على الجامع في نهار رمضان، إذا كان صائماً، ولم يكن جماعه لرخصة، أو شبهة، فإنها نفس الكفارة التي بينها في مبحث كفارة الظهار وهي على التعيين مرتبة:

١- عتق رقبة: فإن لم يستطع ذلك لعجز أو لم يجد رقبة فيجب عليه تعييناً الانتقال إلى البند الثاني وهو:

٢- صيام شهرين متتابعين: فإن لم يقدر على ذلك، لمرض أو هرم أو سفر متواصل، أو أي عذر يمنعه من ذلك، فيجب عليه تعييناً الانتقال إلى:

٣- إطعام ستين مسكيناً: وذلك لحديث رسول الله ﷺ المتعلق بالجامع، ما روي: «أن أعرابياً جاء إلى رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله هلكت وأهلك، فقال له رسول الله ﷺ: «ماذا صنعت؟» قال: وقعت امرأتي في شهر رمضان متعمداً، فقال له النبي ﷺ: «اعتق رقبة» قال: ليس عندي ما أعتق، فقال له النبي ﷺ: «صم شهرين متتابعين»، قال: لا أستطيع فقال له: «أطعم ستين مسكيناً» فقال: لا أجد ما أطعمهم، فأمر رسول الله ﷺ بعرق فيه خمسة عشر صاعاً من تمر فقال: «خذها وفرقها على المساكين» فقال: أعلى أهل بيت أحوج مني؟ فوالله ما بين لابي المدينة أحد أحوج مني ومن عيالي، فقال له النبي ﷺ: «كلها وأطعم عيالك ولا تجزي أحداً بعدك»^(١).

وكل ما ورد بكفارة الظهار مما يتعلق بالعتق أو الصيام أو الإطعام يطبق هنا ولا حاجة للإعادة^(٢).

(١) سبق تخريجه (ص ٢١).

(٢) ارجه إلى (ص ٤٣).

المبحث العاشر: كفارات محظورات الإحرام

محظورات الإحرام في الأصل نوعان، منها: ما يفسد به الحج كالجماع، ونوع آخر لا يفسد به الحج، ويندرج تحت هذا النوع ما يرجع إلى الحلق واللباس أو الطيب أو الصيد أو النبات، وسنبين فيما يلي باختصار شديد هذه المحظورات وكفاراتها.

المطلب الأول: الحلق:

أجمع أهل العلم^(١) على أنه لا يجوز للمحرم أخذ شيء من شعره إلا من عذر، وذلك لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ﴾^(٢).

ولحديث رسول الله ﷺ الذي رواه كعب بن عجرة أنه ﷺ قال له: «لعلك يؤذيك هوام رأسك؟» قال نعم يا رسول الله فقال رسول الله ﷺ: «إحلق رأسك وصم ثلاثة أيام أو أطعم ستة مساكين أو أنسك شاة»^(٣).

فإن كان له عذر من مرض أو قمل في رأسه أو قرحة فله إزالته والفدية لقوله تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِّنْ رَّأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِّنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ﴾^(٤).

(١) انظر البدائع (٣: ١٢٤٤، ١٢٥١) والشرح الكبير للدردير (٢: ٦٥، ٦٦) والمجموع (٧: ٢٤٧،

٢٤٨) والشرح الكبير لابن قدامة (٢: ١٣٥، ١٣٨).

(٢) البقرة: (١٩٦).

(٣) سبق تخريجه في (ص ٢١).

(٤) البقرة: (١٩٦).

وعند الجمهور^(١) تجب الفدية فيما كان أكثر من ثلاث شعرات، وبالشعرات الثلاث صدقة من طعام، وعند أبي حنيفة^(٢) تجب الفدية بالدم، إذا كان الحلق أكثر من ربع رأسه، أو ما يعادله إن كان من غير رأسه، وإن كان دون ذلك فعليه صدقة. وحكم قطع الشعر ونتفه كحلقه، ولشعر الرأس وشعر البدن والشارب حكم واحد على الأغلب، وحكم قطع بعضه وإزالته كإزالته كله.

وحكم الأظافر كحكم الشعر، فيحرم على المحرم تقليم أظافره إلا إذا انكسر وتأذى بكسره فعليه إزالة ما انكسر فقط، وإلا إن قلم ثلاثة أظافر فصاعداً ومن دون عذر فعليه دم، وعند أبي حنيفة^(٣) خمسة أظافر، وإن كان التقليم لعذر فعليه الفدية بالاختيار، وإن كان دون الثلاثة عند الجمهور، أو دون الخمسة عند أبي حنيفة ففيه الصدقة، في كل ظفر حفنة من طعام، وتجب الفدية عند الأحناف^(٤) على الناسي والذاكر وفي الطووع والكراه على خلاف الشافعي، ويستوي في ذلك الرجل والمرأة، والمفرد والقارن، إلا أن القارن عند الأحناف عليه ضعف ما على المفرد. كفارتها: الكفارة الواجبة على التخيير عند الجمهور وذلك لما ورد بالآية التي سقناها وحديث كعب وهي: ١ - ذبح شاة.

٢ - إطعام ستة مساكين لكل مسكين مُد من طعام. ٣ - صيام ثلاثة أيام. وفي الشعرة والظفر حفنة من طعام.

(١) المجموع (٧: ٢٤٧) والشرح الكبير للدردير (٢: ٦٦) والشرح الكبير لابن قدامة (٢: ١٣٨).

(٢) انظر بدائع الصنائع (٣: ١٢٤٤).

(٣) انظر البدائع (٣: ١٢٥٠).

(٤) انظر البدائع (٣: ١٢٥٠).

المطلب الثاني : اللباس.

يُحرم على المحرم عند عامة أهل العلم^(١) لبس المخيط والخفين، وكذا لبس القميص والعمائم والسراويل والبرانس، كما أنه لا يلبس من الثياب شيئاً مسه ورس ولا زعفران، ورخص له لبس الخفين إن لم يجد النعلين بعد أن يقطعهما أسفل الكعبين، وكذا يلبس السراويل مع الكراهة إذا لم يجد إزاراً، ولا فرق بين مخيط بالإبرة أو كان ملصقاً.

كما يُحرم على الرجل أن يُغطي رأسه بعمامة أو خرقة أو قرطاس، أو عصبه أو طيئه بطين أو غيره، فعليه الفدية ويجوز له ستر وجهه لاتقاء الريح والشمس ولا فدية في ذلك.

ويجوز للمرأة أن تُغطي وجهها ولا تتنقب، قال الشافعي: «إحرام الرجل في رأسه وإحرام المرأة في وجهها»^(٢)، ولا تلبس القفازين عند الشافعية والحنابلة وإن لبستهما ففيهما الفدية.

ويجوز لها ذلك عند الأحناف ويجوز لها عند أغلب أهل العلم الإسدال على وجهها ثوباً لا يباشر الوجه إذا خشيت الفتنة.

والكفارة في ذلك كفدية الحلق فهي عند الجمهور على التخيير بين ثلاثة:

- ١ - ذبح شاة.
- ٢ - صيام ثلاثة أيام.

(١) انظر البدائع (٣: ١٢٤٤، ١٢٣٨) والشرح الكبير للدردير (٢: ٥٥، ٥٨) والمجموع (٧: ٢٤٩،

٢٥٣) والشرح الكبير لابن قدامة (٢: ١٣٩، ١٤٥).

(٢) انظر المجموع (٧: ٢٥٠).

٣- إطعام ستة مساكين، كل مسكين مُدٌّ من بُرٍّ، أو نصف صاع من تمر أو شعير.

وعند الأحناف^(١) تجب الفدية بحسب نوع المخالفة، ففي مواضع يجب الدم، وفي بعضها تجب الفدية عَيْنًا، وفي بعضها الآخر كمذهب الجمهور بالاختيار لواحدة من ثلاث، وعندهم الأصل: في الارتفاق الكامل باللبس يوجب فداءً كاملاً، فيتعين فيه الدم إن فعله من غير عذر، وإن فعله لعذر فعليه أحد الأشياء الثلاثة بالاختيار، والارتفاق القاصر يوجب فداءً قاصراً وهو الصدقة.

ونرى أن الرأي الراجح مع الجمهور لأنه لم يرد هذا التفصيل في كتاب ولا سنة.

المطلب الثالث: الطيب.

يُحرم عند أهل العلم^(٢) على المحرم تطيب بدنه وثيابه وشَمُّ الأدهان المطيبة كدهن الورد والبنفسج وغيرهما ولا يجوز الإدهان بها، ولا لبس ثوب مُطَيَّب بورس أو زعفران، ولا يجوز له أن يأكل الطيب، إلا إذا ذهب طعمه وريحه من الأكل، ولا يكتحل بالطيب، ولا يَسْتَعِطُ ولا يحتقن، كما يُحرم شم المسك والكافور، والعنبر والزعفران والورس، والمبخر بالعود، واختلفوا في شم الريحان فهو جائز عند الأحناف، ومكروه عند المالكية، وفيه روايتان عند الحنابلة، يجوز ولا يجوز، والحناء يُعتبر طيباً عند الأحناف والمالكية، على حين يجوز التخصُّب به عند الشافعية والحنابلة، والكحل ليس بطيب بحد ذاته، ويجوز للمحرم الاكتحال إلا إذا كان الكحل مُطيباً.

(١) انظر البدائع (٣: ١٢٣٥، ١٢٣٦).

(٢) انظر البدائع (٣: ١٢٣٨، ١٢٤٤) والشرح الكبير للدردير (٢: ٥٩، ٦٣) والمجموع (٧: ٢٦٩،

٢٧٩) والشرح الكبير لابن قدامة (٢: ١٤٥، ١٤٨).

والإدّهان بالأدّهان غير المطّيبة للدواء في بدنه، يجوز عند الأحناف والشافعية لأنه ليس بطيب ويحرم في الرأس واللحية عند الشافعية، إلا إذا جعله على شجّة فيما لا يمس شعره.

وعند الأحناف^(١) في الإدّهان بالزيت للجسم فدية إذ أنه يلحق بالطيب إلا إذا كان لدواء فلا فدية فيه وإنما صدقة.

وعند الحنابلة^(٢) يجوز الإدّهان بالزيت والشيرج والسمن والشحم للدواء لشعره وبدنه، ولا يجوز فيه الفدية، لأن وجوبها يحتاج إلى دليل من نص، أو إجماع، ولا يصح عندهم قياسه على الطيب، وعليه إزالة ما ألقاه الريح عليه من طيب، كما لا يجوز له أن يجلس عند العطار ليشم الطيب.

كفّارته: كفارة الطيب نفس كفارة الحلق واللبس، وهي عند الجمهور على التخيير كما ذكرنا، وهي عند الأحناف^(٣) على التفصيل كما بينا فإن طيب عضواً كاملاً كالرأس والفخذ فعليه دم، وإن طيب أقل من عضو فعليه صدقة، وقال محمد: يُقوّم ما يجب فيه الدم فيتصدق بقدر ذلك.

المطلب الرابع: الصيد.

يُحرّم على المحرم^(٤) بلا خلاف قتل صيد البر واصطياده لقوله تعالى: ﴿وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا﴾، وقوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا

(١) انظر البدائع (٣: ١٢٤٠).

(٢) انظر الشرح الكبير لابن قدامة (٢: ١٤٨).

(٣) انظر البدائع (٣: ١٢٣٨).

(٤) انظر البدائع (٣: ١٢٥٢، ١٢٥٧) والشرح الكبير للدردير (٢: ٧٢، ٧٩) والشرح الكبير لابن قدامة (٢: ١٤٩، ١٦١) والمجموع (٧: ٢٩٣).

الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنْكُمْ^(١).

والصيد المحرَّم ما جمع ثلاثة أشياء:

الأول: أن يكون وحشياً، وإلا لم يُحرَّم كبهيمة الأنعام من الغنم والبقر والدجاج فيحوز له ذبحه وأكله وأكل بيضه.

الثاني: أن يكون مأكولاً، أما ما ليس مأكولاً كالسباع والمستخبث من الحشرات والطيور فلا جزاء فيه، ووجد الجزاء بين المتولّد من المأكول وغيره غلبة للتحريم وقال الأحناف^(٢) حول هذا الشرط: لا يجوز التعرض للصيد غير المأكول إلا إذا كان مؤذياً أو يتدّى بالأذى غالباً.

الثالث: أن يكون من صيد البر أما صيد البحر فلا يحرم على المحرم بلا خلاف لقوله تعالى: ﴿أَحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَاعاً لَّكُمْ وَلِلسَّيَّارَةِ وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا﴾^(٣).

ويجوز قتل الفواسق الخمس في الحرم والحل، لأنها من المؤذيات، وهي الحداة والغراب، والفأرة والعقرب، والكلب العقور^(٤)، وفي رواية الحية بدلاً من العقرب.

(١) المائدة: (٩٥).

(٢) انظر البدائع (٣: ١٢٥٥).

(٣) المائدة: (٩٦).

(٤) الكلب العقور: ما عقر الناس وعدا عليهم وينضوي تحت ذلك الأسد والفهد والنمر والذئب.

ويلحق بهذه الفواسق الخمس، المؤذيات من الأسد والذئب والنمر والفهد وجوارح الطير، كالصقر والبازي والشاهين، والحشرات المؤذية كالزنبور والبعوض والبراغيث والذباب.

واشترط المالكية^(١) قتل الطير دفعاً لشره عن النفس والمال إذا لم يندفع إلا بذلك وعليه الجزاء، وأما الأحناف فاشتروا في قتل السباع أن يتدئ بالأذى، ويضمن المحرم ما دل عليه وأشار إليه الجمهور وخالف المالكية في ذلك وقالوا: لا جزاء أن يدل المحرم مُحَرِّماً على صيد في الحل والحرم ولو صاده المحرم أو الحلال وهو المشهور في المذهب ويضمن صيد الحرم أو المحرم سواء كان بالمباشرة أو باليد أو بالتسبب.

وإن دل مُحَرِّماً على صيد فقتله فالجزاء بينهما قال به الجمهور^(٢) وخالف في ذلك الأحناف^(٣) وسعيد بن جبير والشعبي وقالوا على كل واحد جزاء، ويضمن المحرم ما أتلفه، أو تلف بيده، اتفاقاً بين العلماء وعليه جزاؤه، وقال الجمهور^(٤): لا يجوز ذبح الصيد للمُحَرِّم مطلقاً، لا في الحل ولا في الحرم، وَيَحْرُمُ عليه الأكل من ذلك كله، وهو بحكم الميتة عند الحنابلة، فَيَحْرُمُ أكله على جميع الناس، قال به مالك والأوزاعي والشافعي وإسحاق وأصحاب الرأي، وعند الشافعية رواية أخرى وهي إن أكل منه لزمه الجزاء بالذبح ولا يلزمه بالأكل شيء.

(١) انظر الشرح الكبير للدردير (٢: ٧٤).

(٢) انظر الشرح الكبير للدردير (٢: ٧٧) والمجموع (٧: ٢٩٤) والشرح الكبير لابن قدامة (٢: ١٥٠).

(٣) انظر البدائع (٣: ١٢٨١).

(٤) انظر الشرح الكبير للدردير (٢: ٧٩) والمجموع (٧: ٣٣٠) والشرح الكبير لابن قدامة (٢: ١٥٢)،

والبدائع (٣: ١٢٧٣).

كما يحرم على المُحَرَّم عند أهل العلم^(١)، الأكل من صيده، أو ما صيدَ لأجله، ولا يحرم عليه الأكل من غير ذلك، وهو مذهب أبي حنيفة ومالك والشافعي والحنابلة والعامد والمخطئ والناسي والجاهل سواء ولكن يأثم العامد دون الناسي والجاهل.

وإن أُحْرِمَ المُحَرَّم وفي يده صيد لزمه إرساله، وزاد الحنابلة فقالوا: «إن أرسله إنسان من يده قهراً فلا ضمان على المرسل»^(٢).

وإن أتلف بيض صيد أو كسره أو نقله إلى موضع آخر ففسد عليه الضمان وخالف في ذلك المالكية فقالوا: «يجوز شوي البيض أو كسره ويجوز ذلك بخلاف الصيد»^(٣).

وقال ابن عباس في بيض النعام قيمته وبه قال النخعي والزهري والشافعي والثوري^(٤) وقال به أصحاب الرأي والحنابلة وقال الشافعية: «في بيض الحمام في كل بيضتين درهم» وقال البعض: يلزم صيام يوم أو إطعام مسكين، وقال الحسن: «فيه جنين من الإبل وقال مالك: عليه عشر ثمن بدنة»^(٥)، وعند الأحناف: «إن كسر البيض فخرج منه فرخ فعليه قيمته حياً وفي قول لمالك عليه نصف عشر

(١) انظر الشرح الكبير للدردير (٢: ٧٩) والمجموع (٧: ٣٣٠) والشرح الكبير لابن قدامة (٢: ١٥٢)، البدائع (٣: ١٢٧٣).

(٢) انظر الشرح الكبير لابن قدامة (٢: ١٥٥).

(٣) انظر الشرح الكبير للدردير (٢: ٧٨).

(٤) انظر الشرح الكبير لابن قدامة (٢: ١٥٤).

(٥) انظر المجموع (٧: ٢٣٢).

قيمة الجنين»^(١)، وعند الأحناف^(٢) لو جلب صيداً، فعليه ما أنقصه الحلب، لأن اللبن جزء من أجزاء الصيد، وإن جرح الصيد، بأن قطع يده أو رجله أو جناحه، فعليه الجزء لأنه أتلّفه، فيضمن قيمته.

وقال الجمهور^(٣) فيما يتعلّق بالقمل، وإباحة قتله بوجوب الصدقة في التفلي وقتله، وعند الأحناف يتصدّق بحفنة من طعام، أو كسرة من خبز، وعند الشافعية: قتل القملة بالتفلي يتصدّق بلقمة، وعند المالكية القمل والقملات لعشر يتصدّق بحفنة، وما زاد فيه الفدية مُد من طعام، وعند الحنابلة روايتان:

الأولى: إن قتله مُحَرَّم.

الثانية: يجوز قتله لأنه من أكثر الهوام.

أما الجراد فقد قال الجمهور^(٤): بوجوب الجزء في قتله، وعند الأحناف في قتل الجراد، يتصدّق بتمرة، وعند الشافعية في قتل الجراد قبضة من طعام جزاء، وعند المالكية: يدفع قيمته طعاماً، وذلك حفنة في الجراد من الواحدة حتى العشر، والقيمة طعاماً فيما زاد عن العشر، والصيام لو شاء عليه صيام يوم، وعند الحنابلة: يضمن الجراد بقيمته، وإن انفرش في طريقه فقتله بالمشي عليه ففي الجزء وجهان: عليه الجزء ولا جزاء عليه، وعنه لا ضمان في الجراد.

(١) انظر البدائع (٣٢: ١٢٦٩).

(٢) انظر البدائع (٣: ١٢٦٩).

(٣) انظر البدائع (٣: ١٢٥٣) والشرح الكبير للدردير (٢: ٧٤) والمجموع (٧: ٣١٧) والشرح الكبير لابن قدامة (٢: ١٥٨).

(٤) انظر البدائع (٣: ١٢٥٤) والشرح الكبير للدردير (٢: ٧٤) والمجموع (٧: ٣٣١) والشرح الكبير لابن قدامة (٢: ١٦٠).

وأما صيد البحر^(١) فقالوا: لا يَحْرُمُ صيد البحر، سواء كان ذلك للحل أو المحرم اتفاقاً، مأكولاً أو غير مأكول لقوله تعالى: ﴿أَحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَاعاً لَكُمْ وَلِلْغِيَّارَةِ﴾^(٢).

وصيد البحر على الرأي الأرجح ما توالد في البحر بالبيض، أو التفريخ، ومن اضطر للاصطياد لمخمصة^(٣)، وأكل الصيد لزمه الجزاء عند الجمهور، وعند الشافعية: إن الجزاء بالذبح ولا يلزمه بالأكل شيء.

وقال المالكية: «لا منافاة بين الجواز والجزاء كما لا منافاة بين الحرمة ونفي الجزاء^(٤)»^(٥).

وكما يحرم الصيد على المحرم^(٦)، فإن الصيد يحرم على الحلّ والمحرم في الحرم، ولو أتلف الحلال من صيد الحرم شيئاً، فعليه ما على المحرم في مثله، وقال الأحناف^(٧): بوجوب كفارتين على صيد المحرم في الحرم، قياساً كالقارن، إلا أنهم استحساناً أوجبوا كفارة الإحرام لا غير، لأن حرمة الإحرام أقوى من حرمة

(١) انظر البدائع (٣: ١٢٥٤) والمجموع (٧: ١٩٦) والشرح الكبير لابن قدامة (٢: ١٦٠)، الشرح الكبير للدردير (٢: ٧٢).

(٢) المائدة: (٩٦).

(٣) المخمصة: الحاجة الشديدة.

(٤) أي لا يشترط وجود الكفارة أو الجزاء لكل أمر حرام يأتى الإنسان بفعله، كما لا يشترط جواز أمر وإن لم يكن بمقابلته فعله جزاء.

(٥) الشرح الكبير للدردير (٢: ٧٤).

(٦) الشرح الكبير للدردير (٢: ٧٩، ٨٠) والشرح الكبير لابن قدامة (٢: ٢٠٣، ٢٠٧) والمجموع (٧: ٤٥٢، ٤٧٨).

(٧) انظر البدائع (٣: ١٢٧٩).

الحَرَم. ويضمن صيد الحرم بالدلالة والإشارة كصيد الإحرام، والواجب عليه الجزاء، ويجب في حمام الحرم شاة^(١) عند الحنابلة والشافعية والمالكية، وقال أبو حنيفة في حمام الحرم للمُحَرَّم شاة وفي حمام الحِلِّ في الحَرَم حكومة^(٢)، وكل ما يحرم في صيد المحرم من قتل الصيد أو ذبحه أو إتلافه أو جرحه أو تنفيره أو التسبب إلى ذلك يحرم أيضاً في صيد الحَرَم، ولو للحِلِّ، وكذا يحرم بيضه، وإتلاف ريشه، وغير ذلك مما سبق بيانه، ولو أخذ حمامةً من الحَرَم وقتلها، فهلك فرخها أو فسد بيضها، فقالوا: عليه الضمان للحمامة وفرخها أو بيضها، ويحرم صيد المدينة^(٣)، وبه قال مالك والشافعي والحنابلة وقال أبو حنيفة لا يحرم.

والرأي الراجح أنه لا جزاء في صيدها وإن كان فيه الحرمة والإثم.

وقيل: الجزاء في صيد المدينة سلب القاتل لمن أخذه^(٤)، وحد حرمها ما بين غير إلى ثور.

وقالوا في جزاء صيد المُحَرَّم: إن كان للصيد فَيُجِير بين المثل وتقويمه بدراهم، فيشتري به طعاماً لكل مسكين مُدّاً، أو يصوم عن كل مُدٍّ يوماً.

وإن لم يكن مثل، نُخِير بين الإطعام والصيام، وقد قال بالتخيير^(٥) مالك والشافعي والأحناف وأحمد في رواية، وقال أحمد في رواية أخرى: إنه

(١) انظر الشرح الكبير لابن قدامة (٢: ٢٠٠)، الشرح الكبير للدردير (٢: ٨٢) المجموع (٧: ٢٠).

(٢) أي يحكم به اثنين ذو عدل.

(٣) الشرح الكبير لابن قدامة (٧: ٢٠٥)، الشرح الكبير للدردير (٢: ٧٢).

(٤) الشرح الكبير لابن قدامة (٧: ٢٠٥).

(٥) الشرح الكبير للدردير (٢: ٨٠، ٨٢)، البدائع (٣: ١٢٦٤)، المجموع (٧: ٣٣٢)، الشرح

الكبير لابن قدامة (٢: ١٧٦).

يجب على الترتيب، فيجب المثل فإن لم يجد لزمه الإطعام، فإن لم يجد صام، وإذا اختار المثل ذبحه وتصدَّق به على فقراء الحرم، ولا يُجزؤه أن يتصدَّق به حياً على المساكين.

وأنه متى اختار الإطعام، فإنه يقوم المثل بدراهم، والدراهم بطعام، ويتصدق به على المساكين، قال به أحمد والشافعي، وقال مالك: يُقَوِّم الصيد لا المثل.

ويُطعم كل مسكين مُدًّا من البر، أو نصف صاع من تمر أو شعير، كما في كفارة اليمين والفدية، أو يصوم عن كل مُدٍّ يوماً قال به الحنابلة ومالك والشافعي وعطاء لأنها كفارة، وحلَّها الصيام والإطعام، وقال العلماء: في النعمة جزاء بدنة، وفي الحمامة شاة، وفي الظبي شاة، وفي الأرنب عناق، وفي اليربوع جفرة^(١).

المطلب الخامس: النبات.

وأما الذي يرجع إلى النبات فيَحْرُمُ على المُحْرَمِ^(٢) التعرض له في منطقة الحرم، والنبات المقصود هو كل ما ينبت بنفسه ليس مما ينبت الناس عادة، ويشترط أن يكون رطباً عند الأحناف والحنابلة والشافعية، ولا فرق أن يكون رطباً أو يابساً عند المالكية، وزاد الشافعية أنه لا ضمان ولا يحرم فيما له شوك، والمذهب التعميم في الحرمة فجميع الشجر حرام، سواء ما نبت بنفسه، أو ما أنبته الآدمي، والمثمر وغيره، إلا العوسج وسائر شجر الشوك، ويستثنى كذلك الإذخر.

(١) جفرة: الأنثى الصغيرة من المعز ما بلغت أربعة أشهر.

(٢) انظر البدائع (٣: ١٢٨٤، ١٢٨٧) والشرح الكبير للدردير (٣: ٧٩، ٨٠)، المجموع (٧: ٤٤٨،

٤٥٤) والشرح الكبير لابن قدامة (٢: ٢٠٠، ٢٠٧).

ويحرم على كل مُحَرَّم أو غيره من أهل مكة أو غيرها، قطع أو قلع الأشجار والنباتات، ويجوز قطع ما يستنبته الآدمي عند الجمهور^(١)، كالحنطة والقثاء والعنب والنخيل وما شاكل، وقد خالف الشافعية ذلك لرأي المذهب المعتمد كما بينا. ومن قلع شجرة أو نبتة أو قطعها فعليه ضمانها، ومن قلع شجرة في الحرم فغرسها في مكان آخر فيبست فعليه ضمانها، ومن قطع غصناً في الحل وأصله في الحرم فعليه ضمانه.

وقال الأحناف^(٢): لا بأس بأخذ الكمأة من المحرم لأنها ليست من جنس النبات، بل هي من ودائع الأرض، وقال الشافعية والحنابلة في الجزاء والكفارة في قطع الشجرة الكبيرة بقرة، وفي الصغيرة شاة، والحشيش بقيمته، والغصن بما نقصه. ويحرم قطع شجر المدينة^(٣) وحشيشها، وبه قال مالك والشافعي والحنابلة، وخالف أبو حنيفة في ذلك، وقال لا يحرم، والرأي الراجح أنه لا جزاء في قطع الشجرة وصيد المدينة، وإن كان فيه الحرمة والإثم.

وفارق حرم المدينة عن حرم مكة، أنه يجوز الأخذ من شجرها ما تدعو إليه الحاجة للمساند والوسائل وغيرها من حشيشها، وحد حرمها ما بين عير إلى ثور.

(١) انظر البدائع (٣: ١٢٨٤) والشرح الكبير للدردير (٢: ٧٩) والمجموع (٧: ٤٤٨) والشرح الكبير لابن قدامة (٢: ٢٠٣).

(٢) انظر البدائع (٣: ١٢٨٧).

(٣) انظر الشرح الكبير للدردير (٢: ٨٠) والمجموع (٧: ٤٧٨) والشرح الكبير لابن قدامة (٢: ٢٠٧).

المطلب السادس: المباشرة.

يُحْرَمُ عَلَى الْمُحْرَمِ بقول عامة أهل العلم^(١)، المباشرة فيما دون الفرج، وتجب عليه الكفارة بذلك، ويحرم عليه القبلة والمفاخضة والملازمة بشهوة، باليد وغيره، ولا يفسد حجّه بتكرار النظر، أنزل أم لم ينزل، روي ذلك عن ابن عباس، وأبي حنيفة والشافعي، والحنابلة، ومالك، والحسن وعطاء، وهو أشبه الإنزال بالفكر أو الاحتلام. وقال الجمهور^(٢): إن الملازمة لا تُفسد النسك، أنزل أو لم ينزل ولكن تجب عليه الكفارة.

وخالف المالكية^(٣) في ذلك فقالوا: إذا باشر بحضن، أو ملامسة أو تقبيل فأنزل فقد فسد نسكه، وإن لم يحصل الإنزال فعليه هدي مطلقاً، سهواً أو عامداً، أو مكرهاً، وقال الحنابلة^(٤) في ذلك روايتين:

أحدهما: إذا باشر فأنزل فسد نسكه، وقد اختارها أبو بكر والخرقي، وهو قول الحسن وعطاء ومالك وإسحاق.

الثاني: لا يفسد، وقد قال بهذا الشافعي وأصحاب الرأي، وابن المنذر، وقال ابن قدامة في الشرح الكبير، وهو المشهور في المذهب والصحيح إن شاء الله تعالى، لأنه لا يوجب الحد، ولا نص فيه، ولا إجماع، أما إن لم ينزل بالمباشرة فلا خلاف بين العلماء بعدم فساد النسك.

(١) انظر البدائع (٣: ١٢٥١، ١٢٥٢) والشرح الكبير للدردير (٢: ٦٨، ٦٩) والمجموع (٧: ٢٩٠،

٢٩٢) والشرح الكبير لابن قدامة (٢: ١٦٨، ١٦٩).

(٢) انظر البدائع (٣: ١٢٩٩) والمجموع (١٧: ٢٩١) والشرح الكبير لابن قدامة (٢: ١٦٨).

(٣) انظر الشرح الكبير للدردير (٢: ٦٨).

(٤) انظر الشرح الكبير لابن قدامة (٢: ١٦٨، ١٦٩).

الكفارة الواجبة: الكفارة الواجبة بالمباشرة^(١) عند الشافعية والأحناف شاة، وعند المالكية هدي، وعند الحنابلة بدنة، سواء بذلك حصل الإنزال أم لم يحصل، فسد النسك عندهم أم يفسد.

المطلب السابع: الجماع.

وهو النوع الذي يحرم على المحرم^(٢)، ويفسد به نسكه، عامداً كان أو ناسياً، وعليه أن يقضي ما يقضي الحاج، ويحل إذا حلوا، فإذا كان العام القادم قضى حجّه، وهدى هدياً، أو صام ثلاثة أيام، في الحج، وسبعة أيام إذا رجع، ويتفرقان من حيث يجرمان حتى يقضيا حجّهما. قاله ابن عباس وابن عمر وسعيد بن المسيب وعطاء والنخعي والثوري والشافعي وإسحاق وأبو ثور وأصحاب الرأي والحنابلة.

ويحرم عليه الوطء في الفرج، لقوله تعالى: ﴿فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾^(٣)، والجماع المفسد للحج هو ما كان بتغيب الحشفة في الفرج وأوجب الغسل، ويفسد الحج والعمرة مطلقاً، ولو كان سهواً أو مكرهاً.

وعند الحنابلة ورواية عند الشافعية^(٤)، لا فرق في الوطء بين القبل والدبر، من آدمي أو بهيمة، وعند الأحناف^(٥) ومالك: لو وطأ بهيمة لا يفسد حجّه، ولا كفارة عليه عند الأحناف إلا إذا أنزل.

(١) انظر البدائع (٣: ١٢٩٩) والشرح الكبير للدردير (٢: ٦٨) والمجموع (٧: ٢٩١) والشرح الكبير لابن قدامة (٢: ١٦٨).

(٢) انظر البدائع (٣: ١٢٩٩، ١٣٠٦) والشرح الكبير للدردير (٢: ٦٨، ٦٩) والمجموع (٧: ٢٩٠، ٢٩١، ٤٠٠، ٤٠١) والشرح الكبير لابن قدامة (٢: ١٦٣، ١٦٨).

(٣) البقرة: (١٩٧).

(٤) انظر الشرح الكبير لابن قدامة (٢: ١٦٣) والمجموع (٧: ٢٩٠).

(٥) انظر البدائع (٣: ١٢٩٩).

وحكم المرأة كحكم الرجل في فساد الحج، لأنه وجد منهما جميعاً، ولاستوائهما في المعنى الموجب للفساد، وعند المالكية^(١) يحصل فساد الحج بالمباشرة من قبل أو حضن، أو ملاعبة، أو غيرها، إذا حصل إنزال، فإن كانت المباشرة من غير إنزال فعليه هدي وجوباً، ولا يفسد حجّه، وتجب كفارة للوطء قبل الوقوف بعرفة^(٢): بَدَنَةٌ، ورُويَ ذلك عن ابن عباس وعطاء وطاووس ومجاهد ومالك والشافعي وأحمد تغليظاً للجناية، وقال إسحاق والثوري عليه بَدَنَةٌ، فإن لم يجد فشة، وخالف الأحناف^(٣) في ذلك وقالوا بوجوب شاة، وقالوا: «لو جامع بعد الوقوف بعرفة وطواف العمرة فلا يفسد حجّه ولا عمرته وعليه بَدَنَةٌ وشاة»^(٤)، وعند الشافعية^(٥) إفساد الحج والعمرة بالجماع كفارة واحدة وهي بَدَنَةٌ، فإن عجز عنها فعليه بقرة، فإن عجز عنها فعليه سبع شياه، فإن عجز قِيمَ البَدَنَةِ دراهم بسعر مكة حال الوجوب، ثم قِيمَ الدراهم بطعامٍ ثم تصدّق به، فإن عجز عنه صام عن كل مُدٍّ يوماً وفي رواية تقديم الصيام على الإطعام، وفي رواية أنه على التخيير بين البدنة والبقرة وسبع شياه، ولا يُجزئ الإطعام والصيام مع القدرة على واحدة من تلك الثلاث، فإن عجز عن الثلاث قَوِّمَ أيها شاء ولو تصدّق بقيمته طعاماً فإن عجز عنه صام عن كل مُدٍّ يوماً، وحكم الوطء في العمرة كحكمه

(١) انظر الشرح الكبير للدردير (٢: ٦٨).

(٢) انظر الشرح الكبير لابن قدامة (٢: ١٦٢) والمجموع (٧: ٢٩٢) والشرح الكبير للدردير (٢: ٦٨).

(٣) انظر البدائع (٣: ١٣٠).

(٤) انظر البدائع (٣: ١٣٠٤).

(٥) انظر المجموع (٧: ٢٩٢).

في الحج^(١)، من وجوب المضي في فاسدها، ووجوب القضاء، قياساً على الحج وقال الحنابلة^(٢): لا يجب بفساد العمرة إلا شاة بدلاً من البدنة.

وعند الأحناف^(٣): إن وطئ قبل أن يطوف أربعة أشواط فسدت عمرته، وإن وطئ بعد ذلك لم تفسد عمرته وعليه شاة.

وعند المالكية^(٤): لو فعل في العمرة أمراً غير مفسد للحج، مما يوجب الهدى، كالمذي والقبلة، وطول الملامسة والملاعبة، فالظاهر أنه كالحج، وأن فيه الهدى، ولو حصل الجماع قبل الإفاضة ورمي جمرة العقبة بعد النحر، أو بعد أحدهما، أو قبل الآخر يوم النحر، فلا فساد، ويجب عليه مع الهدى عمرة، وعند الحنابلة متى وطئ بعد رمي الجمرة لم يفسد حجّه، سواء كان قد حلق رأسه أم لم يحلق.

(١) انظر البدائع (٣: ١٣٠٣) والشرح الكبير للدردير (٢: ٦٨) والمجموع (٧: ٤١٧) والشرح الكبير لابن قدامة (٢: ١٦٦).

(٢) انظر الشرح الكبير لابن قدامة (٢: ١٦٦).

(٣) انظر البدائع (٣: ١٣٠٤، ١٣٠٥).

(٤) انظر الشرح الكبير للدردير (٢: ٦٩).

المبحث الحادي عشر: كفارات متفرقة

المطلب الأول: كفارة البصاق في المسجد:

عن أنس ابن مالك^(١) قال: قال رسول الله ﷺ: «البزاق في المسجد خطيئة وكفارتها دفنها»^(٢).

وفي رواية لمسلم: «التفل في المسجد خطيئة وكفارتها دفنها».

فهي رسول الله ﷺ عن البزاق في المسجد وهي في الصلاة أشد، لأن المسجد مكان لتعظيم الله تعالى، ومناجاة العبد لربه، والمراد بالمناجاة إقباله تعالى عليه بالرحمة والرضوان، ويكون ربه بينه وبين القبلة، فإن غلبه ذلك فلا يبصق أمامه، ولا عن يمينه، ولكن عن شماله أو تحت قدمه، وذلك لحديث أنس الآخر المتعلق بالبصاق في المسجد أنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا كان أحدكم في الصلاة فإنه يناجي ربه فلا يبصق بين يديه ولا عن يمينه ولكن ليبصق عن شماله تحت قدمه»^(٣).

ونقل عن ابن مسعود كراهة أن يبصق عن يمينه مطلقاً^(٤)، سواء كان في صلاة أو غيرها، في المسجد أو خارجه، وقد عللوا فهي البصاق عن اليمين بوجود

(١) أنس بن مالك: هو أنس بن مالك بن النضر بن ضمضم بن زيد بن حرام الأنصاري النجاري أبو حمزة المدني نزيل البصرة، صاحب رسول الله ﷺ وخادمه، وروى عن النبي ﷺ وروى عنه كثير من التابعين، قدم رسول الله ﷺ المدينة وهو ابن عشر سنين وتوفي رسول الله ﷺ وهو ابن عشرين دعا له رسول الله ﷺ بكثرة ماله وولده وطول حياته، وكان آخر من توفي من أصحاب رسول الله ﷺ عدا الأعراب سنة (٩٢ هـ) عن (١٠٧ سنة) / انظر تهذيب الكمال (٣: ٣٥٣).

(٢) أخرجه البخاري (١: ١٦١) رقم (٤٠٥) ومسلم (٢: ٤١) ومسنند أحمد (٣: ١٠٩، ١٧٩).

(٣) أخرجه البخاري (١: ١٦١) ومسلم (٢: ٤٠) وأبو داود (١: ١٢٨).

(٤) انظر سبل السلام شرح بلوغ المرام (١: ٢٥١) وصحيح البخاري (١: ١٦١) وصحيح مسلم

بشرح النووي (٢: ٤١).

الملك، وقد رُدَّ على هذا بأن على شماله أيضاً ملك وهو كاتب السيئات، وأجيب بأنه قد اختص بذلك ملك اليمين تخصيصاً له، وتشريفاً وإكراماً، وأجاب البعض الآخر، بأن الصلاة أم الحسنات البدنية، فلا دخل لكاتب السيئات فيها، وقيل عن يساره يكون الشيطان وهو القرين، فالتفل يقع عليه حينئذٍ.

والخلاصة أنه لا يجوز البصاق في المسجد، ولا في الصلاة، تعظيماً للمكان والمعبود كون العبد في مناجاته، وأن المعبود يجلس بينه وبين القبلة، فإن غلب ذلك عليه فلا يبصق باتجاه القبلة، ولا بين يديه، ولا عن يمينه، ولكن عن شماله أو تحت قدمه، وكفارة هذه الخطيئة دفنها ويكون دفنها في التراب والحصباء إذا كانت أرض المسجد مفروشة بذلك كما كانت في العهود القديمة.

وإلا فإنه يدفنها في ثوبه، ويردُّ بعضه على بعض كما علم رسول الله ﷺ صحابته الكرام، ويُجزئ في هذا الزمان المنديل.

المطلب الثاني : كفارة الحلف باللات والعزى ومن قال لصاحبه تعال أقامرك .

عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «من حلف فقال في حلفه باللات والعزى فليقل: لا إله إلا الله، ومن قال لصاحبه تعال أقامرك فليصدق»^(١).

الحلف بغير الله لا يجوز لحديثه ﷺ: «من كان حالفاً فليحلف بالله أو ليصمت»^(٢).

(١) أخرجه البخاري (٢٤٥٠ : ٦) رقم (٦٢٧٤) ومسلم (١٠٦ : ١١) والنسائي (٧ : ٧) رقم (٣٧٧٥)

وابن ماجه (١ : ٣٥٩) والترمذي (٤ : ٩٤) رقم (١٥٣٥) وأبو داود (٣ : ٢١٩) (٣٢٤٩).

(٢) سبق تخريجه في (ص ١٣٧).

ومن خالف ذلك وحلف باللات والعزى فقد أشرك، لأنه عظم وثناً لا يضر ولا ينفع واتخذة نداً لله تعالى، فعليه التكفير عن خطيئته تلك وكفارتها يكون بتجديد إسلامه، وذلك بقوله: لا إله إلا الله، ومن قال لصاحبه تعال أقامرك، فقد ارتكب إثماً وخطيئة لحرمة القمار، إذ أنه نوع من أنواع الميسر، وحرمة في كتاب الله تعالى بقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾^(١).

وكفارة هذه الخطيئة أن يتصدق ببعض ماله، والملاحظ في الأمر أن الكفارة المطلوبة أنها من جنس العمل والمخالفة، فالحلف باللات والعزى شرك بالله تعالى، وكفارتها قوله: لا إله إلا الله، التي يدخل بها المشرك والكافر في الإسلام.

ومن قال لصاحبه: تعال أقامرك، فقد ارتكب إثماً وخطيئة وهدف العصاة من لعب القمار هو تحصيل الأموال بدون جهد، ولا استحقاق على حساب بعضهم بعضاً، فكانت الكفارة والجزاء في ذلك من نفس النوع، وهو بذل المال، وإخراج الصدقة عن هذا الإثم أو الخطيئة.

المطلب الثالث : إسباغ الوضوء وكثرة الخطا للمساجد وانتظار الصلاة : كفارة للدنوب.

عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «ألا أدلكم على ما يمحو الله به الخطايا، ويرفع به الدرجات، قالوا: بلى يا رسول الله قال: إسباغ

الوضوء على المكروه، وكثرة الخطأ إلى المساجد، وانتظار الصلاة بعد الصلاة، فذلكم الرباط، فذلكم الرباط»^(١).

رسول الله ﷺ يعلم صحابته الكرام، والمسلمين من بعدهم، ما يرفع الدرجات، ويكفر الذنوب، ويمحو الخطايا ويزيل السيئات، إنها ثلاثة أمور يذكرها لهم عليه الصلاة والسلام وهي:

١- إسباغ الوضوء على المكروه: فإسباغ الوضوء أي إتمامه وثوب سابغ، أي كامل وافٍ، ويكون هذا الإسباغ على المكروه أي بالماء البارد في أيام البرد، أو الماء الساخن في أيام الحر.

٢- كثرة الخطأ إلى المساجد: لصلاة الجماعة في المسجد على أوقاتها ففي كل خطوة أجر، وتُمحى خطيئة، وتكتب حسنة.

٣- انتظار الصلاة بعد الصلاة: فالعبد يكون في صلاة ما دام ينتظر الصلاة وهي كفارة له.

ثم شبه رسول ﷺ القائم بهذه الطاعات، كأنه يربط في سبيل الله، لما في هذه الأعمال من أجر وثواب وتكفير عن الخطايا والذنوب، ثم كرر هذه العبارة - فذلكم الرباط - ذلك ليؤكد تذكيراً ما للرباط من أجر وثواب عند ربه.

(١) أخرجه مسلم مجلد (١، ج ٣، ص ١٤١)، النسائي (١: ٩٠) (١٤٣) / ابن ماجه (١: ١٢٩) (٦٣٠) / و(١: ٧٢) (٣٤٢) / و(١: ٧٣) (٣٥١).

المطلب الرابع : كفارة المجلس .

قال رسول الله ﷺ: «كفارة المجلس سبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا إله إلا أنت استغفرك وأتوب إليك»^(١).

إذا لم تكن المجالس بمجالس ذكر، أو علم، أو عبادات، فلا بد أن ترتكب فيها الآثام والخطايا والذنوب، أو لغو الحديث، فإن الشيطان يتناوش الجالسين من هنا وهناك، ولا يدع ثغرة أو فرصة إلا ويتسلل منها ويزينها، سواء كان ذلك بكلمة هنا أو نظرة هناك، أو همزة أو لمزة أو همسة أو مناجاة.

فالإنسان ضعيف في تركيبه، نساء في طبعه، خطأ في خلقه، وفطرته، فجعل لنا رب العزة كفارة المجلس، كما علمنا إياها رسول الله ﷺ.

فكفارة المجلس تسبيح لله وتنزيه له عن جميع مخلوقاته المعرضة للخطأ والزلل واللغو والنسيان، ثم حمد لله تعالى وشكر له وثناء على نعمائه التي لا تُحصى.

ثم شهادة لله بالوحدانية التي يدخل بها المشرك والكافر الإسلام، فلعل كلمة زل بها لسانه لم يأبه لها قد أخرجته من الملة.

ثم طلب المغفرة والتوبة والإنابة إليه من كل ذنب اقترفه في مجلسه، علم به أم لم يعلم، فهي مقولة بسيطة في ظاهرها، لكنها جامعة في حقيقتها ومعناها.

(١) أخرجه أبو داود أدب (٢٧) (٤: ٢٦٥)، (٤٨٥٩)/مسند الإمام أحمد (٤: ٤٢٠) (٢: ٣٦٩) والدرامي: الاستئذان/ (٢٩) (٢: ٢٨٣).

الفصل الثالث

كفّارات الذنوب بالعبادات والأذكار

المبحث الأول : كفّارات الصوم.

المطلب الأول : صوم رمضان.

المطلب الثاني : صوم عرفة.

المطلب الثالث : صوم عاشوراء

المبحث الثاني : كفّارة الحج والعمرة.

المطلب الأول : كفّارات الحج.

المطلب الثاني : كفّارات العمرة.

المبحث الثالث : كفّارات القيام.

المطلب الأول : قيام ليلة القدر.

المطلب الثاني : قيام رمضان.

المبحث الرابع : كفّارات الأذكار.

المطلب الأول : من قال لا إله إلا الله.

المطلب الثاني : التسبيح والحمد والتكبير.

الخاتمة.

Handwritten text at the top of the page, possibly a title or header.

Handwritten text in the upper middle section.

Handwritten text in the middle section, possibly a list or series of entries.

Handwritten text in the lower middle section.

Handwritten text in the lower middle section.

Handwritten text in the lower middle section.

Handwritten text in the lower middle section.

Handwritten text in the lower middle section.

Handwritten text in the lower middle section.

Handwritten text in the lower middle section.

Handwritten text in the lower middle section.

Handwritten text in the lower middle section.

Handwritten text in the lower middle section.

Handwritten text in the lower middle section.

Handwritten text in the lower middle section.

Handwritten text in the lower middle section.

Handwritten text in the lower middle section.

Handwritten text in the lower middle section.

Handwritten text in the lower middle section.

الفصل الثالث: كفارات الذنوب بالعبادات والأذكار

تمهيد :

إن كفارات الذنوب بالعبادات والطاعات والذكر كثيرة، ومن الصعب حصرها والوقوف عند كل منها، وسنبين أمثلة على ذلك فيما يأتي كنماذج على سبيل المثال وليس الحصر بعد أن طال بنا البحث، ويستحق هذا الفصل بجد ذاته أن يُكتبَ فيه بحثٌ مستقلٌّ أو رسالة لما فيه من فوائد جُلَى وخيرٍ عميم، ولما فيها من تكفير لذنوب المسلم ومعاصيه، بقيامه بعبادات وطاعات بسيطة، وأذكار يلهج بها اللسان، فيطمئن بها القلب وتشف بها الروح، وتسمو بها النفس، فيمحو الله بها الخطايا، ويرفع الدرجات، فتكون دافعاً للمسلم لفعلها والإلتزام بها طمعاً في ثواب الله وهرباً من عقابه، آملاً في تكفير الذنوب وفوزه برضاء الله.

المبحث الأول: كفارات الصوم

الصوم هو الركن الرابع من أركان الإسلام، فرضه الله تعالى على أمة محمد، والصوم طاعة تتهدب به النفس، وتشف به الروح، وتقوى به الصلة بين العبد وربّه، وهو وقاية للعبد من النار، وقد وردت أحاديث كثيرة في فضل الصوم سواء كان ذلك صوم الفرض لرمضان، أو كان ذلك صيام سنة، أو نفل تطوعاً لله تعالى، وسنذكر فيما يأتي ما للصوم من فضل وتكفير للذنوب.

المطلب الأول: صوم رمضان.

عن أبي هريرة رضى الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «من صام رمضان إيماناً واحتساباً غُفِرَ له ما تقدم من ذنبه وما تأخر»^(١).

والمقصود بصيام رمضان «إيماناً» أي تصديقاً بوعده الله للثواب، «واحتساباً»: أي طالباً لوجه الله وثوابه وما يحصل للعبد من المغفرة، وهي بصيام جميع أيامه، وأما المغفرة للذنوب فقد قال البعض^(٢): إن إطلاق الذنب شامل للكبائر والصغائر، وقال النووي: «المعروف أنه يختص بالصغائر ويُرجى أن تحث من الكبائر»، وهو مذهب أهل السنة، وأن الكبائر لا تُغفر إلا بالتوبة والرحمة.

المطلب الثاني: صوم يوم عرفة.

عن أبي قتادة الأنصاري^(٣) قال سئل رسول الله ﷺ فقال: «صوم يوم عرفة يكفر سنتين ماضية ومستقبلة»^(٤). وفي رواية للترمذي: «أني احتسبت على الله أن يكفر السنة التي قبله والسنة التي بعده» يوم عرفة هو اليوم التاسع

(١) أخرجه البخاري (٦٧٢ : ٣) (١٨٠٢) / النسائي (١٥٥ : ٤) (٢١٩٣) / الترمذي (٥٠ : ٢) (١٣٧١) / ابن ماجه (٢٧٥ : ١) (١٣٣٠).

(٢) انظر شرح منهاج الطالبين (٧٣ : ٢)، سبل السلام (٢ : ٦٧١)، الفقه الإسلامي وأدلته للزحيلي (٥٨٩ : ٢).

(٣) أبو قتادة: صاحب رسول الله ﷺ وفارسه وقيل اسمه الحارث بن ربيعي وقيل النعمان بن ربيعي وقيل عمرو بن ربيعي والمشهور الحارث بن ربيعي بن بلومة بن خناس بن سنان بن عبيد بن عدي بن غنم بن سلمة، شهد أحداً والخندق مع رسول الله ﷺ، مات بالكوفة وصلى عليه علي كرم الله وجهه سنة (٣٨ هـ) انظر أسد الغابة (١ : ٣٩١).

(٤) أخرجه ابن ماجه (٢٨٩ : ١) (١٤٠٦، ١٤٠٧) / الترمذي (١٢٤ : ٣) (٧٤٩).

من ذي الحجة لا يعلم في ذلك خلافاً، وسُمِّي ذلك للوقوف بعرفة في ذلك اليوم، ولا يُستحب صومه لمن كان بعرفة ليتقوى على الدعاء عند أكثر أهل العلم، وكانت عائشة وابن الزبير وإسحاق يصومونه، وقال البعض: لا بأس به إذا لم يُضعف عن الدعاء، وقال عطاء: أصوم في الشتاء ولا أصوم في الصيف، لأنه يقوى عليه في الشتاء ولا يضعف عن الدعاء فتزول الكراهة، ولم يصمه رسول الله ﷺ في عرفة وشرب قدحاً من لبن أرسلته إليه عائشة وهو واقف على بعيره بعرفات، وقال ابن عمر: «حججت مع النبي ﷺ فلم يصمه، ومع أبي بكر فلم يصمه ومع عمر فلم يصمه ومع عثمان فلم يصمه وأنا لا أصومه، ولا آمر به، ولا أنهي عنه».

وقالوا بتكفير^(١) الستين لصائمة في غير عرفة بأن الله تعالى يغفر له ذنوب ستين، وقال البعض: إن الله تعالى يعصمه في الستين فلا يعصي فيها، وقال بعضهم: معناه أنه إذا ارتكب معصية جعل الله تعالى صوم عرفة الماضي كفارة لها لما جعله مكفراً لما في السنة الماضية، وقال البعض: معناه أن الله يعصمه في السنة المقبلة عن ارتكاب ما يحتاج إلى الكفارة.

وقالوا: إن التكفير يكون للصغائر فقط وإن كانت هناك كبائر فلا تُكفر^(٢) الكبائر ولا الصغائر وفي رواية وهي الأصح تُكفر الصغائر، ومذهب أهل السنة والجماعة أن الكبائر تُكفرها التوبة ورحمة الله.

(١) انظر شرح منهاج الطالبين (٢: ٧٣)، سبل السلام (٢: ٦٧١).

(٢) انظر شرح منهاج الطالبين (٢: ٧٣) / سبل السلام للصنعاني (٢: ٦٧١)، الفقه الإسلامي

وأدلته للزحيلي (٢: ٥٨٩).

وقال البعض رجأؤنا إن صادف كبيرة أو كبائر ولم يصادف صغائر رجونا أن تخفف من الكبائر.

وقال بعضهم: تُغفر جميعها الصغائر والكبائر.

المطلب الثالث: صوم يوم عاشوراء.

عن أبي قتادة رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ سئل عن صوم يوم عاشوراء فقال: «يُكْفَرُ السنة الماضية»^(١)، وفي رواية الترمذي: «إني أحاسب على الله أن يُكْفَرُ السنة التي قبله»، ويوم عاشوراء هو اليوم العاشر من محرم، وتاسوعاء هو اليوم التاسع عند الجمهور، وقال بذلك ابن المسيب والحسن وابن عباس، ورؤي عن ابن عباس أيضاً أن يوم عاشوراء هو يوم التاسع من محرم، ورؤي عن النبي ﷺ كان يصوم يوم التاسع، ورؤي عن عطاء صوم يوم التاسع والعاشر، لعدم التشبه باليهود، وإذا اشتبه عليه أول الشهر صام ثلاثة أيام ليحصل له التاسع والعاشر يقيناً وصوم يوم عاشوراء مُستحب ويُندب ذلك^(٢)، ولكنه ليس بواجب وقد كان صيامه واجباً قبل فرض رمضان، وكان رسول الله ﷺ قبل فرض رمضان يصوم ثلاثة أيام من كل شهر ويصوم عاشوراء، فلما فرض صيام رمضان ندب صيامه، وصار مُستحباً لا واجباً، وأما عن تكفير الصغائر والكبائر فكما بيّنا في المطلب السابق.

(١) أخرجه الترمذي (٣: ١٢٦) / ابن ماجه (١: ٢٨٩).

(٢) انظر شرح منهاج الطالبين (٢: ٧٣)، البدائع (٢: ١٠٣٦)، المغني (٣: ١٧٤).

المبحث الثاني: الحج والعمرة

المطلب الأول: الحج.

عن أبي هريرة رضى الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «من حج لم يرفث ولم يفسق رجع كيوم ولدته أمه»^(١).

الحج هو الركن الخامس من أركان الإسلام افترضه الله تعالى على المستطيع القادر قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾^(٢).

والحج المبرور^(٣)، الخالي من الرفث^(٤)، يكفر الذنوب ويمحو الخطايا، حتى يصبح الحاج بعد انتهائه من حجة مبرورة كما ولدته أمه، مجرداً من كل خطيئة وإثم، أو ذنب، تعظيماً لهذه الشريعة، وتشجيعاً لأدائها، والحج في حق النساء كالجهاد في حق الرجال.

وقد ورد من جهة أخرى ما يعضد هذا الحديث بأن الحج يهدم ما قبله كالهجرة، والإسلام يهدمان ما قبلهما، حين سأل عمرو بن العاص رسول الله ﷺ عند بيعته عن ذلك فقال رسول الله ﷺ: «إن الإسلام يهدم ما قبله، وإن الهجرة تقدم ما قبلها، وإن الحج يهدم ما قبله»^(٥).

(١) أخرجه البخاري (٥٣٣: ٢)، ومسلم (١١٩: ٩) والترمذي (١٧٦: ٣)، والنسائي (١١٤: ٥) وابن ماجه (١٤٨: ٢).

(٢) آل عمران: (٩٧).

(٣) الحج المبرور: هو الحج الذي لم يخالطه شيء من الإثم.

(٤) الرفث: الفحش من القول.

(٥) أخرجه مسلم (١٣٨: ٢).

وكذلك ورد فضل الحج المبرور بأنه لا جزاء له إلا الجنة كما سذكره في الحديث القادم المتعلق بحديث العمرة.

المطلب الثاني: العمرة.

عن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «العمرة إلى العمرة كفارة لما بينهما، والحج المبرور ليس له جزاء إلا الجنة»^(١).

يبين هذا الحديث فضل العمرة بعد العمرة، وما فيها من تكفير، لما بينهما من الذنوب، وكذا أن جزاء الحج المبرور هو الجنة.

والعمرة بين العلماء من حيث فرضيتها على قولين^(٢): بأنها مفروضة مرة واحدة في العمر على المسلم المستطيع، والقول الآخر: بأنها سنة وهو الأرجح.

وفي رواية للحديث ما لم تغش الكباش، يكون معنى الحديث أنه أداء العمرة بعد العمرة مكفر للذنوب الصغائر بينهما، إذا لم يرتكب المعتمر كبائر.

وقال العلماء: لا بأس بأن يعتمر في سنة واحدة مراراً^(٣)، وروي ذلك عن علي وابن عمر وابن عباس وأنس وعائشة وعطاء وطاووس وعكرمة والشافعي، وكره العمرة في السنة أكثر من مرة الحسن وابن سيرين، ومالك^(٤)، وقال النخعي: ما كانوا يعتمرون في السنة إلا مرة ولأن النبي ﷺ لم يفعله.

(١) رواه البخاري (٦٢٩: ٢) ومسلم (١١٧: ٩، ١١٨) وابن ماجه (١٤٨: ٢) والترمذي (٢٧٢: ٣) والنسائي (١١٥: ٥).

(٢) انظر البدائع (١٣٢٠: ٣) وشرح منهاج الطالبين (٨٤: ٢) والمغني (٢٢٤: ٢).

(٣) المجموع (١٣٣: ٧) / الباب (٢١٥: ١) / المغني (٢٢٦: ٣) / الأم (١١٥: ٢).

(٤) الاستذكار (٢٤٣: ١١) / سبل السلام (٦٩٢: ٢).

وقال علي: يعتمر كل شهر مرة، وقال عكرمة^(١): يعتمر إذا أمكن موسى من شعره، وقال أحمد^(٢): إذا اعتمر لا بد أن يخلق أو يقصر وفي عشرة أيام يمكن حلق الرأس، فظاهر هذا أنه لا يستحق أن يعتمر في أقل من عشرة أيام.

المبحث الثالث: كفارة القيام

المطلب الأول: كفارة القيام لليلة القدر.

عن أبي هريرة رضى الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «من قام ليلة القدر إيماناً واحتساباً غُفر له ما تقدم من ذنبه»^(٣). وفي رواية زيادة «وما تأخر».

وقيل: أنها سميت ليلة القدر، لما يُقدَّر فيها من خير ومصيبة ورزق وبركة.

وأكثر أهل العلم على أنها في رمضان لقوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾^(٤) وإخباره في مكان آخر بإنزال القرآن في شهر رمضان ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِّنَ الْهُدَى وَالْفُرْقَانِ﴾^(٥).

وليلة القدر ليلة فضيلة، العبادة فيها خير من عبادة ألف شهر ليس فيها ليلة قدر، والعبادة تكون بصيام نهارها، وقيام ليلها، ويكون قيامها بالصلاة فيها صلاة الوتر إحدى عشر ركعة كما كان يفعله ﷺ، وليس المقصود بها التراويح حكماً

(١) المغني (٣: ٢٢٦) / سبل السلام (٢: ٦٩٢).

(٢) المغني (٣: ٢٢٦) / سبل السلام (٢: ٦٩٢).

(٣) أخرجه البخاري (٣: ٦٧٢)، ومسلم (٦: ٤٠)، والنسائي (٤: ١٥٥) وابن ماجه (١: ١٧٩).

(٤) القدر: (١).

(٥) البقرة: (١٨٥).

لأنها استحدثت في زمن سيدنا عمر رضى الله عنه بعد وفاته عليه السلام، وقد وردت أحاديث كثيرة في تحديد وقت وقوعها، وأغلب أهل العلم والجمهور أنها في العشر الأواخر من رمضان في الليالي المفردة، وأغلب الآراء على أنها ليلة السابع والعشرين من رمضان.

وقيل: إنها ثابتة لا تنتقل أبداً، فهي ليلة معينة في جميع السنين لا تفارقها وهو قول ابن مسعود وأبي حنيفة وصاحبيه^(١).

وعند الجمهور أنها تنتقل في العشر الأواخر^(٢) ويمكن رؤيتها وخالف في ذلك بعض المالكية ويُسْتَحَب لمن يراها أن يكتمها ويدعو بإخلاص ونية وصحة يقين بما أحب من دين ودنيا ويكون أكثر ما يدعو به للدين والآخرة وأفضل الدعاء فيها: «اللهم إنك عفو تحب العفو فاعف عني»^(٣).

وهي ليلة طلقة بلجة، لا حارة ولا باردة، كأن فيها قمراً، لا يخرج شيطانها حتى يضيء فجرها، تطلع الشمس من صبيحتها بيضاء لا شعاع لها.

المطلب الأول: كفارة القيام لليلة القدر.

عن أبي هريرة رضى الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «من قام رمضان إيماناً واحتساباً غُفر له ما تقدم من ذنبه»^(٤).

(١) الاستذكار (١٠: ٢٣٨) / سبل السلام (٢: ٦٨٨) / المغني (٣: ١٨٠) / شرح منهاج الطالبين (٢: ٧٦).

(٢) المغني (٣: ٢٢٦) / الاستذكار (١٠: ٢٣٨، ٣٢٢) / سبل السلام (٢: ٦٨٨).

(٣) أخرجه ابن ماجه (٢: ١٢٦٥) رقم (٣٨٥٠) / الترمذي (٥: ٥٣٤)، (٣٥١٣) / باب الدعوات / أحمد في مسنده (٦: ١٧١).

(٤) أخرجه البخاري (٣: ٦٧٢)، والنسائي (٣: ٢٠١)، وأبو داود (٢: ٥) وابن ماجه (١: ٢٧٥).

وقيام رمضان أي قيام جميع لياليه، وقال البعض وإطلاق الذنب شامل الكبائر والصغائر، وقال النووي: المعروف أنه يختص بالصغائر وهو مذهب أهل السنة كما بينا وأن الكبائر لا تغفر إلا بالتوبة ورحمة الله.

ويحصل القيام بصلاة الوتر إحدى عشر ركعة كما كان رسول الله ﷺ يفعل في رمضان وغيره وليس المقصود بها صلاة التراويح حكماً لأنها استحدثت في زمن سيدنا عمر رضي الله عنه وجمع الناس على ذلك في خلافته بعد الحديث وبعد وفاته ﷺ كما أن القيام لا يتحقق إلا بقيام جميع ليالي رمضان كما قال البعض.

المبحث الرابع: كفارة الذنوب بالأذكار

المطلب الأول: من قال لا إله إلا الله.

قال رسول الله ﷺ: «من قال قبل أن ينصرف ويثني رجله من صلاة المغرب والصبح: لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد بيده الخير وهو على كل شيء قدير عشر مرات، كتب له بكل واحدة عشر حسنات، ومحيت عنه عشر سيئات، ورفع له عشر درجات، وكانت حرزاً من كل مكروه، وحرزاً من الشيطان الرجيم، ولم يحل للذنوب يدركه إلا الشرك، فكان من أفضل الناس عملاً إلا رجلاً يفضلته يقول أفضل مما قال»^(١).

(١) أخرجه مسلم (٥: ٩٥) وأبو داود (١: ٨٣).

المطلب الثاني: التسبيح والتحميد والتكبير.

عن أبي هريرة رضى الله عنه أن النبي ﷺ قال: «من سبح الله دُبُر كل صلاة ثلاثاً وثلاثين وحمد الله ثلاثاً وثلاثين، وكبر الله ثلاثاً وثلاثين، تلك تسع وتسعون، ثم قال تمام المائة: لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير، غفرت خطاياهُ»^(١)، وإن كانت مثل زبد^(٢) البحر»^(٣).

وأخيراً كما بينا في بداية هذا الفصل، بأن كفارات الذنوب والمعاصي بالعبادات والطاعات والأذكار كثيرة، ويصعب الوقوف عند كل منها، بعد أن طال الأمر فنكتفي عند هذا الحد كنهاية للفصل ونهاية للبحث وقبل أن نختمه، نعدد بعضاً من هذه الكفارات تعداداً فقط، لتكون مادة للباحثين الذين يطرقون هذا الموضوع وهي:

- ١- الوضوء يكفر ما قبله من الذنوب.
- ٢- الصلوات الخمس مكفّرات للذنوب.
- ٣- صلاة الجمعة تكفر ما بينها وبين الجمعة السابقة ما لم تغش الكبائر.
- ٤- المكث في المسجد، وانتظار الصلاة بعد الصلاة، كفارة للذنوب.
- ٥- السعي إلى المساجد للصلاة بعد الوضوء، يكفر الخطايا ويرفع الدرجات.

(١) خطاياها: المقصود بها الصغائر.

(٢) الزبد: الرغوة فوق الماء.

(٣) أخرجه مسلم (٥: ٩٥).

- ٦- قيام العبد في جوف الليل كفارة للذنوب.
- ٧- طلب العلم كفارة.
- ٨- الصدقة تُكفر الخطايا.
- ٩- القتل في سبيل الله، ومع أول قطرة دم من الشهيد في سبيل الله يُكفر خطايا.
- ١٠- الندامة على الذنب كفارة.
- ١١- الابتلاء بالمرض والوجع والحمى حتى الشوكة يشاكها العبد، كل ذلك كفارة له.
- ١٢- الحزن يُكفر الذنوب إذا كثرت، ولم يكن للعبد ما يُكفرها من العمل.
- ١٣- تعجيل العقوبة في الدنيا على الذنب يرتكبه العبد، كفارة له.
- ١٤- من أصيب في جسده بشيء فتركه الله، كان له كفارة.
- ١٥- عتق المملوك كفارة لسيده إذا لطمه^(١).
- ١٦- الحدود كفارة.
- ١٧- التسبيح بحمد الله يحط الخطايا ويكفرها ولو كانت مثل زبد البحر.

(١) كفارة السيد إذا لطم مملوكه هي عتق السيد لهذا المملوك.

الخاتمة

هذا وبعد نهاية التطوُّف في جوانب هذا البحث، وبعد أن عشنا في رحابه مع فصوله ومباحثه ومطالبه، وبعد أن بذلت فيه جهدي، وأفرغت فيه ما بوسعي، وأخذ من وقتي، فإني أحمد الله على ما أمدني به من عزيمة، وأعاني على كتابته، سائلاً إياه أن أكون قد وفَّقتُ في اختيار هذا البحث، وأعطيته بعض حقه إن لم يكن جُلّه، وأن تكون خطاي سُدَّتْ فيما ذهبت إليه من جمع وتحقيق وتخرّيج وتراجم ومناقشة وترجيح، وأن أكون قد أصبت في ذلك.

وبعد نهاية الرحلة ... وبعد أن حطت السفينة مراسيها على الشاطئ، ووصلت إلى برِّ الأمان، فقد توصلت في بحثي هذا إلى نتائج يمكن أن أسجل أهمها فيما يلي:

- إن الله تعالى شرع الكفّارات رحمةً ربّانيّةً تبيّن لنا جوانبها من خلال النتائج الآتية:

١- رحمة الله بعباده لتطهيرهم من ذنوبهم بالكفّارات.

٢- سعي الإسلام عن طريق الكفّارات، لتحرير المجتمع من الرواسب القديمة التي خلقتها العصور الجاهلية والغزو، وذلك بعق الرقبة وتحريرها من العبودية، فالناس سواسية وكلهم عبيد لله تعالى، وإن كان رسول الله ﷺ قد أوصى بحسن معاملتهم قبل تحريرهم، فأمرنا أن نطعمهم مما نأكل ونلبسهم مما نلبس، وقد سبق الإسلام جميع الأنظمة القديمة والحديثة في عتق الرقبة وتحرير

الإنسانيّة من العبوديّة، في حين نجد عصرنا الحاضر أن أكثر بلدان العالم تقدماً وحضارة مادية ... تستعبد الإنسان وتحاول إعادته إلى عصر الرق بشكل مباشر أحياناً وبشكل غير مباشر في أغلب الأحيان.

٣- كسب قلوب الناس من المسلمين وغيرهم، بتحرير الرقبة المؤمنة وغير المؤمنة وإظهار حقيقة الإسلام، ونظرته الإنسانيّة الشموليّة لبني الإنسان جميعاً، وما يهدف من رحمة وعدالة ورقي لجميع بني البشر.

٤- التوسعة على المسلمين وغير المسلمين في الكفّارات ويتجلّى ذلك في:

أ- إطعام المساكين «خبّاً أو خبزاً».

ب- كسوة المساكين «كباراً أو صغاراً، رجالاً أو نساءً».

ج- إعطاء قيمة الكفّارة فلوساً للمساكين.

٥- تزكية النفس، وتطهير القلب والجوارح، وسمو الأخلاق وتعميق الصلة بين العبد وربّه، وذلك بكفّارات الصيام.

٦- الحث على أعمال الخير والتقرب بالطاعات والعبادات «من عمرة أو حج أو صيام أو قيام» لما فيها من أجر وثواب وتكفير للذنوب.

٧- دعوة للبذل والعطاء وتهذيب النفوس بتعويدها على الجود والكرم والصدقة.

٨- عزاء المسلم في ابتغائه المثوبة والأجر عند ربّه، في صبره على المرض والابتلاء والمصائب والآلام.

- ٩- ترغيب المسلمين إلى الجهاد في سبيل الله وطلب الشهادة.
- ١٠- حث الإنسان على ذكر الله لما في ذلك من تكفير للذنوب، ورفع للدرجات، إذ يطمئن القلب، وتخشع الجوارح، وتصفو النفس، وتشف الروح، وينال الأجر العظيم والثوبة عند ربه.
- ١١- دفع المسلم لطلب العلم فهو كفارة لما مضى.
- ١٢- شد عزيمة المسلم، وتقوية إرادته، وتعوديه على الصبر، عندما يكبح جماح شهوته عن مباشرة أو جماع وذلك للمُحَرَّم أو الصائم أو المُولي أو المَظَاهِر.
- ١٣- أمر الخلاف بين العلماء سواءً بين المذاهب، أو ضمن المذهب الواحد، رحمة للعباد، وذلك لتغير متطلبات العيش، وظروف الحياة، وأعراف الناس بين عصر وآخر، وبين بلد وآخر.
- ١٤- الخلاف بين العلماء يُعوّد المسلم على الاعتدال في رأيه واحترام آراء الآخرين ولو خالفت رأيه.
- ١٥- يتعلّم المسلم كيف يتراجع عن خطئه عندما يظهر له ذلك، وعدم التعصب لرأيه، فالمسلم مأمور بترك ما نذره إن كان معصية، أو حلف على أمر وتبيّن له أمرٌ خيرٌ منه، فهو مأمور أن يأتي الذي هو خير، ويكفر عن يمينه.
- ١٦- ذنوب الكبائر من زنا أو قذف أو قتل أو سرقة ... لا يمحوها إلا إقامة الحد، فالحدود كفارة.

وأخيراً إن كنت قد وُفِّقْتُ في اختيار هذا البحث وكتابته ومناقشة فصوله ومسائله فذلك من فضل الله عليّ، وإن كان غير ذلك فهو من نفسي وتقصير مني. طالباً من القارئ الكريم لهذا البحث أن يجد لي عذراً، ويصفح عما يجد فيه من هفوة، أو زلة، أو خطأ، أو خرق، وأن ينظر إليه بعين الرضا، لا عين النقد والبحث عن الخطأ.

قال الشاعر:

وعين الرضا عن كل عيبٍ كليلَةٌ ولكن عين السخط تُبْدي المساويا
فكلُّ ابن آدم خطاءٌ، وجلٌّ من لا يخطئُ، وكفى البحث مكانةً، ورفعاً أن
تُعدَّ هفواته، كما يكفي المرء نبلاً أن تُعدَّ معائبه.

« وَآخِرُ دَعْوَانَا أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ »

الفهارس

فهرس الآيات القرآنية

م	الآية	السورة	رقم الآية	رقم السورة	رقم الصفحة
١	﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ﴾	البقرة	١٨٥	٢	٢٠٥
٢	﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى﴾	البقرة	١٩٦	٢	١٧٤
٣	﴿فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ﴾	البقرة	١٩٧	٢	١٨٨
٤	﴿لِلَّذِينَ يُؤَلُّونَ مِنْ نُسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ﴾	البقرة	٢٢٦	٢	٢٢
٥	﴿مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ﴾	البقرة	٢٣٧	٢	١٣٦
٦	﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ﴾	البقرة	١٨٤	٢	١٦٩
٧	﴿وَلَا تَبَاشِرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ﴾	البقرة	١٨٧	٢	١٣٦
٨	﴿وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ﴾	البقرة	٢٢٤	٢	١٠١
٩	﴿وَلَا تَخْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ﴾	البقرة	١٩٦	٢	١٧٤
١٠	﴿وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ﴾	البقرة	٢٢٢	٢	١٣٦
١١	﴿وَلَا تَيْمَمُوا الْحَيْثُ مِنْهُ تُنْفِقُونَ﴾	البقرة	٢٦٧	٢	٤٧
١٢	﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ﴾	البقرة	٢٢٢	٢	١٥٥
١٣	﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ﴾	آل عمران	٩٧	٣	٢٠٣
١٤	﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ﴾	آل عمران	١٠٢	٣	٥
١٥	﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَأً﴾	النساء	٩٢	٤	١٦٣
١٦	﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾	النساء	٩٢	٤	٢٠
١٧	﴿أَحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَاعًا لَكُمْ﴾	المائدة	٩٦	٥	١٧٩
١٨	﴿إِنَّمَا الْحُمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ﴾	المائدة	٩٠	٥	١٩٣

م	الآية	السورة	رقم الآية	رقم السورة	رقم الصفحة
١٩	﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ﴾	المائدة	٨٩	٥	٩٧
٢٠	﴿مَنْ أَوْسَطَ مَا تَطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ﴾	المائدة	٨٩	٥	١٠٦
٢١	﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ﴾	المائدة	٩٥	٥	١٧٩
٢٢	﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ﴾	الأنعام	١٠٩	٦	١٠٣
٢٣	﴿لَا يَرْقُبُونَ فِي مُؤْمِنٍ إِلَّا وَلَا ذِمَّةً﴾	التوبة	١٠	٩	١٣٧
٢٤	﴿وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا كَافَّةً﴾	التوبة	١٢٢	٩	٦
٢٥	﴿تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُونُسُ﴾	يوسف	٨٥	١٢	١٠٣
٢٦	﴿تَاللَّهِ لَقَدْ آثَرَكَ اللَّهُ عَلَيْنَا﴾	يوسف	٩١	١٢	١٠٣
٢٧	﴿وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ﴾	الحج	٢٩	٢٢	١٢٤
٢٨	﴿وَقَلِمَاتِنَا إِلَى مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُورًا﴾	الفرقان	٢٣	٢٥	٨٣
٢٩	﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا﴾	الأحزاب	٧٠-٧١	٣٣	٥
٣٠	﴿فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَاِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا﴾	المجادلة	٤	٥٨	٢٤
٣١	﴿وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ﴾	المجادلة	٣-٤	٥٨	١٩
٣٢	﴿وَيَخْلِفُونَ عَلَى الْكَذِبِ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾	المجادلة	١٤	٥٨	١٠١
٣٣	﴿قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتُبْعَثَنَّ﴾	التغابن	٧	٦٤	٩٦
٣٤	﴿يُوفُونَ بِالنَّذْرِ﴾	الإنسان	٧	٧٦	١٢٤
٣٥	﴿وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْبُرُوجِ﴾	البروج	١	٨٥	٩٦
٣٦	﴿وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا﴾	الشمس	١	٩١	٩٦
٣٧	﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾	القدر	١	٩٨	٢٠٥

فهرس الأحاديث

م	الحديث	الصفحة
١	أتينا رسول الله ﷺ في صاحب لنا قد أوجب	٢٠
٢	إذا حلفت على يمين ورأيت غيرها خيراً منها	١٨
٣	إذا كان أحدكم في الصلاة فإنه يناجي ربه	١٩١
٤	آذاك هوام رأسك؟	٢١
٥	ألا أدلكم على ما يمحو الله به الخطايا	١٩٣
٦	آلى النبي ﷺ عندما سأله نساؤه النفقة مما ليس عنده	١٣٥
٧	أن أعرابياً جاء إلى رسول الله ﷺ وقال يا رسول الله: هلكت	٢١
٨	إن الإسلام يهدم ما قبله	٢٠٣
٩	إن الله تجاوز عن أمي	١٠٤
١٠	أن رجلاً جاء إلى رسول الله ﷺ برقبة سوداء	٤٧
١١	أن رجلاً ظاهر من امرأته ثم واقعها قبل أن يكفر	٤٠
١٢	أن رجلاً قائماً في الشمس فقال ما لهذا؟	١٣١
١٣	إن كان دماً أحمر فدينار	١٥٧
١٤	أنا أغنى الشركاء عن الشرك	٦٤
١٥	إنما الأعمال بالنيات	٧٥
١٦	إني أحتسب على الله أن يكفر السنة التي قبله	٢٠٢
١٧	إني والله إن شاء الله لا أحلف على يمين	٩٧
١٨	إصنعوا كل شيء إلا النكاح	١٥٦
١٩	التفل في المسجد خطيئة	١٩١
٢٠	العمرة إلى العمرة تكفران ما بينهما	٢٢
٢١	اللهم إنك عفو تحب العفو	٢٠٦

م	الحديث	الصفحة
٢٢	ثلاث جدهن جد وهزلهن جد	١٠٥
٢٣	رفع القلم عن ثلاث	١٠٤
٢٤	صوم يوم عرفة يكفر سنتين	٢٠٠
٢٥	ظاهر مني زوجي أوس بن الصامت	١٩
٢٦	كان رسول الله ﷺ يأمرني فأتزر	١٥٦
٢٧	كفارة المجلس سبحانهك اللهم وبحمدك	١٩٥
٢٨	كفارة النذر كفارة يمين	١٣٣
٢٩	لا يأتي بخير وإنما يستخرج من البخيل	١٢٦
٣٠	لا يجزئ ولد والده	٦٥
٣١	لغو اليمين قول الإنسان بلى والله ولا والله	٩٩
٣٢	من حج فلم يرفث ولم يفسق	٢٠٣
٣٣	من حلف فقال في حلفه باللات والعزى	١٩٢
٣٤	من سبح الله دبر كل صلاة	٢٠٨
٣٥	من صام رمضان إيماناً واحتساباً	٢٠٠
٣٦	من قال قبل أن ينصرف ويثني رجله	٢٠٧
٣٧	من قام رمضان إيماناً واحتساباً	٢٠٥
٣٨	من قام ليلة القدر إيماناً واحتساباً	٢٠٥
٣٩	من كان حالفاً فليحلف بالله أو ليصمت	١٩٢
٤٠	من ملك ذا رحم محرم فهو حر	٦٥
٤١	من نذر أن يطيع الله	١٢٤
٤٢	من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين	٥
٤٣	يتصدق بدينار أو نصف دينار	١٥٧

فهرس الأعلام

م	الاسم	اللقب	تاريخ الوفاة	الصفحة
١	إبراهيم بن السري بن سهل أبو إسحاق	الزجاج	٣١١ هـ	٣٧
٢	إبراهيم بن خالد بن أبي اليمان	أبو ثور	٢٤٠ هـ	٤١
٣	إبراهيم بن مالك بن الأشتر بن الحارث النخعي	النخعي	٧١ هـ	٤٢
٤	أبي بن كعب بن قيس	أبو المنذر	١٩ هـ	١١٩
٥	أحمد بن جعفر بن محمد البزاز	أبو بكر	—	٦٩
٦	أحمد بن محمد بن هاني الطائي	الأثرم	٢٦١ هـ	٨٧
٧	إسحاق بن إبراهيم بن مخلد التميمي	أبو يعقوب	٢٣٨ هـ	٤١
٨	أسلم القرشي	عطاء	١١٥ هـ	٤٠
٩	إسماعيل بن يحيى المزني	المزني	٢٦٤ هـ	٧٤
١٠	أنس بن مالك بن النضر	أبو حمزة	٩٢ هـ	١٩١
١١	أوس بن الصامت	صحابي	أيام عثمان	١٩
١٢	الحارث بن ربيع بن بلومة	أبو قتادة	٣٨ هـ	٢٠٠
١٣	الحسن بن يسار البصري	أبو سعيد	١١٠ هـ	٥٦
١٤	القاسم بن سلام الهروي	أبو عبيد	—	٥٧
١٥	الليث بن سعد الفهمي	أبو الحارث	١٧٥ هـ	٣٦
١٦	بكير بن عبد الله الأشج	—	١١٧ هـ	٣٦
١٧	خولة بنت ثعلبة	صحابية	—	١٩
١٨	زفر بن الهذيل بن قيس العبدي	أبو الهذيل	١٥٨ هـ	٥٤
١٩	زيد بن ثابت بن الضحاك بن زيد بن لودان	أبو سعيد	٤٥ هـ	٨٧
٢٠	سعد بن عباد بن دليم	أبو ثابت	١٤ هـ	١٢٥
٢١	سعيد بن المسيب	ابن المسيب	٩٤ هـ	٤٠

م	الاسم	اللقب	تاريخ الوفاة	الصفحة
٢٢	سعيد بن جبير بن هشام الأسدي	ابن جبير	٩٥ هـ	٤٠
٢٣	سعيد بن مسعدة المجاشعي البلخي	الأخفش الأوسط	—	٣٧
٢٤	سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري	الثوري	١٦١ هـ	٨٨
٢٥	سليمان بن يسار	أبو أيوب	١٠٧ هـ	٨٧
٢٦	سلمة بن صخر البياضي	صحابي	—	٨٥
٢٧	طاووس بن كيسان اليماني	أبو عبد الرحمن	١٠٠ هـ	٦٠
٢٨	عائشة بنت أبي بكر الصديق	أم المؤمنين	٥٨ هـ	٨٦
٢٩	عامر بن شراحيل بن عبد	الشعبي	١٠٩ هـ	٨٨
٣٠	عبد الرحمن بن صخر الدوسي	أبو هريرة	٥٩ هـ	٨٤
٣١	عبد الرحمن بن عمر الأوزاعي	الأوزاعي	١٥٧ هـ	٣٩
٣٢	محمد بن عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة	أبو عبد الله ابن قدامة	٦٢٠ هـ	٣٧
٣٣	عبد الله بن عباس	ابن عباس	٧٠ هـ	٩٥
٣٤	عبد الله بن عبد الرحمن بن فضل الدارمي	أبو محمد الدارمي	٢٥٥ هـ	١١٥
٣٥	عبد الله بن عمر بن الخطاب	ابن عمر	٨٤ هـ	٨٧
٣٦	عبد الله بن قيس بن سليم	أبو موسى الأشعري	٥٠ هـ	١١٤
٣٧	عبد الله بن محمد بن أحمد بن قدامة	أبو بكر	٦٣٤ هـ	٥٦
٣٨	عبد الله بن مسعود	ابن مسعود	٣٢ هـ	٤٨
٣٩	عكرمة بن أبي جهل	عكرمة	١٣ هـ	٤٠
٤٠	عمر بن الحسين بن عبد الله الخرقى	الخرقى	٣٣٤ هـ	٥١

م	الاسم	اللقب	تاريخ الوفاة	الصفحة
٤١	عمرو بن العاص بن وائل	أبو عبد الله	٤٣ هـ	٤٠
٤٢	قتادة بن دعامة بن عزيز	قتادة	١١٧ هـ	٤٠
٤٣	كعب بن عجرة بن أمية القضاعي	صحابي	٥١ هـ	٢١
٤٤	مجاهد بن جبر	أبو الحجاج	١٠٤ هـ	٨٠
٤٥	محفوظ بن أحمد بن الحسن الكلوزاني	أبو الخطاب	٥١٠ هـ	٨٩
٤٦	محمد بن أحمد بن أبي بكر الأنصاري	القرطبي	٦٧١ هـ	٢٧
٤٧	محمد بن أحمد بن سهل السرخسي	أبو بكر السرخسي	٤٨٣ هـ	٤٨
٤٨	محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري	ابن المنذر	٣٠٩ هـ	٨٠
٤٩	محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني	أبو عبد الله	١٨٩ هـ	٩٢
٥٠	محمد بن الحسن بن محمد بن خلف	أبو يعلى	٣٨٠ هـ	٥١
٥١	محمد بن سيرين البصري	ابن سيرين	—	١١١
٥٢	محمد بن مسلم بن عبيد الله بن شهاب الزهري	الزهري	١٢٤ هـ	٣٩
٥٣	معاوية بن الحكم السلمي	صحابي	—	٥٢
٥٤	مكحول الشامي أبو عبد الله	مكحول أبو عبد الله	١١٨ هـ	٥٣
٥٥	هشام بن إسماعيل بن هشام بن الوليد بن المغيرة	هشام	٨٧ هـ	٨٥
٥٦	وائل بن الأسقع بن عبد العزى	أبو شداد	٨٣ هـ	٢٠
٥٧	يحيى بن زياد بن عبد الله الديلمي	الفرّاء	٢٠٧ هـ	٣٦
٥٨	يحيى بن شرف الخوراني النوي	أبو زكريا	٦٧٦ هـ	٣٢
٥٩	يعقوب بن إبراهيم الأنصاري الكوفي البغدادي	أبو يوسف	١٨٢ هـ	٤١

فهرس المصادر

أولاً: القرآن الكريم وعلومه

- ١- القرآن الكريم.
- ٢- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم لمحمد فؤاد عبد الباقي ط. دار الحديث.
- ٣- تفسير القرطبي: دار الكتاب العربي للطباعة والنشر - القاهرة - ١٩٦٧م.
- ٤- تفسير ابن كثير لإسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي أبي الفداء ف ٤٧٤ هـ، دار إحياء التراث العربي بيروت - طبعة جديدة مصححة.
- ٥- معاني القرآن لسعيد بن مسعد المجاشعي البلخي أبو الحسن الأخفش الأوسط دراسة وتحقيق د/ عبد الأمير محمد أمين الورد - عالم الكتب ط ١٩٨٥م.
- ٦- معاني القرآن وإعرابه لإبراهيم بن السري أبو إسحاق الزجاج دار الكتب الإسلامية تحقيق إبراهيم الأبياري ط ٢، ١٩٨٢م.

ثانياً: الحديث:

- ١- الجامع الصحيح لسنن الترمذي: لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي تعليق محمد فؤاد عبد الباقي ط. دار الكتب بيروت - لبنان.
- ٢- سبل السلام شرح بلوغ المرام للشيخ محمد بن إسماعيل الأمير اليمني الصنعاني - تحقيق إبراهيم عصر - دار الحديث بالقاهرة.

٣- سنن أبي داود للإمام أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي إعداد وتعليق عزة عبید الدعاس وعادل السین - دار الحديث - القاهرة/ دار الحديث - بیروت - ط. (١) ١٩٧١م.

٤- سنن الدارمي: للإمام أبي عبد الله محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بهرام الدارمي - دار الريان للتراث - القاهرة تحقيق فواز أحمد زمرلي خالد السبع العلمي.

٥- سنن النسائي لأبي عبد الرحمن بن شعيب النسائي - عناية الشيخ عبد الفتاح أبو غدة ط. (١) ١٩٨٦م دار البشائر الإسلامية وبشرح السيوطي - دار الفكر - بیروت ط. (١) ١٩٣٠م.

٦- صحيح البخاري: للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري ضبط وفهارس د. محمد ديب البغا - دار القلم - بیروت - دمشق ط. (١) ١٩٨١م ودار إحياء التراث العربي - بیروت - لبنان.

٧- صحيح سنن ابن ماجه للإمام أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني د. محمد ناصر الدين الألباني مكتب التربية العربي لدول الخليج ط. (٣) ١٩٨٨م.

٨- صحيح مسلم بشرح النووي للإمام مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري - دار الريان للتراث - القاهرة ط. ١٩٨٧م.

٩- مسند أبي يعلي: أحمد بن علي بن المثنى الموصلي تحقيق حسين سليم أسد - دار المأمون للتراث - دمشق - بیروت ط. (١) ١٩٨٧م.

- ١٠- مسند الإمام أحمد للإمام أحمد بن حنبل الشيباني إعداد محمد إبراهيم سمارة وعلي نايف البقاعي طبعة المكتب الإسلامي ط. (١) ١٩٩٣ م.
- ١١- المعجم المفهرس لألفاظ الحديث: د. أي ونسك ومستشرقين - مكتبة بريل - لندن (١٩٢٦ م).
- ١٢- موسوعة أطراف الحديث: إعداد محمد السعيد بن بسيوني زغلول - دار الفكر - بيروت - ط. ١٩٨٩ م.
- ١٣- الموطأ: للإمام مالك بن أنس تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي - دار إحياء التراث العربي - بيروت - ١٩٨٥ م.

ثالثاً: مصادر اللغة العربية:

- ١- تاج العروس من جواهر القاموس لمحمد مرتضى بن الحسين الزبيدي تحقيق إبراهيم التريزي مطبعة دار إحياء التراث العربي.
- ٢- لسان العرب: لمحمد بن مكرم بن منظور - مؤسسة الكتب الثقافية - دار صادر بيروت.
- ٣- مختار الصحاح لزين الدين محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي تحقيق حمزة فتح الله. دار البصائر - مؤسسة الرسالة.

رابعاً: مصادر الفقه:

أ - الفقه الحنفي:

- ١- الاختيار لتعليل المختار لعبد الله بن محمد بن مودود الموصلي الحنفي - دار المعرفة - بيروت - لبنان.

- ٢- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع لعلاء الدين أبي بكر مسعود الكاساني الحنفي.
- ٣- شرح فتح القدير د. كمال الدين محمد عبد الواحد المعروف بابن الهمام - مطبعة دار إحياء التراث الإسلامي - بيروت لبنان.
- ٤- الفقه الإسلامي وأدلته: للدكتور وهبة الزحيلي ط. (٣) دار الفكر دمشق ١٩٨٩م.
- ٥- اللباب في شرح الكتاب للشيخ عبد الغني الغنيمي الدمشقي الميداني - المكتبة العلمية - بيروت لبنان.
- ٦- المبسوط: لشمس الدين أبي بكر محمد بن أحمد بن سهل السرخسي دار الفكر بيروت.
- ٧- الهداية شرح بداية المبتدي لبرهان الدين أبي الحسن علي بن أبي بكر عبد الجليل الراشداني المرغنياني - مطبعة عيسى البابي الحلبي.
- ب - الفقه المالكي :
- ١- الاستذكار للإمام أبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري الأندلسي تحقيقي د. عبد المعطي أمين قلعجي - مؤسسة الرسالة - دار الوعي حلب، القاهرة - ط. (١).
- ٢- الشرح الصغير للدردير على أقرب المسالك لمذهب الإمام مالك لأبي البركات أحمد بن محمد بن أحمد الدردير وبالهامش حاشية الشيخ الصاوي مطبعة عيسى البابي الحلبي.

٣- الشرح الكبير للدردير على مختصر سيدي خليل لأبي البركات أحمد بن محمد العدواني المالكي الشهير بالدردير ط. دار إحياء الكتب العربية بمصر.

٤- المدونة الكبرى: للإمام مالك بن أنس ومعها مقدمات ابن رشد مطبعة دار الفكر - بيروت ط. ١٩٩١م/ ط. (١) مطبعة السعادة بمصر.

٥- المنتقى شرح موطأ مالك للقاضي أبي سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب بن وارث الباجي الأندلسي - مطبعة دار الكتب العربي - بيروت - ط. (٤) ١٩٨٤م.

٦- مواهب الجليل لشرح مختصر خليل تأليف عبد الرحمن محمد بن محمد بن عبد الرحمن المغربي المعروف بالخطاب الرعيني مطبعة دار الكتب العلمية بيروت ط. (١) ١٩٩٣م.

ج - الفقه الشافعي:

١- الأم: تأليف الإمام محمد بن إدريس الشافعي ط. دار الكتب العلمية - بيروت - ط. (١) ١٩٩٣م.

٢- الأم بمختصر الإمام الجليل المزني فهرست هامش مسند الإمام الشافعي - كتاب الشعب.

٣- روضة الطالبين وعمدة المفتين للشيخ محي الدين النووي المكتب الإسلامي بيروت.

٤- شرح منهاج الطالبين للشيخ محي الدين النووي بشرح العلامة جلال الدين المحلي وحاشية قليوبي وعميرة مطبعة دار إحياء الكتب العربية.

٥- المجموع شرح المذهب للإمام أبي زكريا محيي الدين بن شرف النووي
- دار الفكر - بيروت.

٦- مغني المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج للشيخ محمد الخطيب الشربيني ط.
المكتبة التجارية الكبرى بمصر / مطبعة مصطفى البابي ١٩٥٨ م.

٧- نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج لشمس الدين أبي العباس محمد بن أحمد
بن حمزة بن شهاب الدين الرملي ط. دار الكتب العلمية بيروت ١٩٩٣ م.

د - الفقه الحنبلي:

١- الشرح الكبير للشيخ الإمام شمس الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن أبي
بكر عمر بن أحمد بن قدامة المقدسي طبعة جامعة الإمام محمد بن سعود.

٢- المغني: لمحمد بن عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة على مختصر أبي
القاسم الخرقى مكتبة الجمهورية العربية - الأزهر ومكتبة الرياض الحديثة.

٣- المغني ويليهِ الشرح الكبير ط. دار الكتاب العربي للنشر والتوزيع ط.

١٩٧٣ م.

هـ - المذهب الزيدي:

١- البحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الأمصار للإمام بن يحيى المرتضى
مطبعة مؤسسة الرسالة بيروت ط. (٢٥) ١٩٧٥ م.

و- المذهب الظاهري:

١- المحلى للإمام أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي تحقيق
محمد منير الدمشقي دار المطبعة المنيرية مصر شارع الأزهر.

ز - مذهب المعتزلة :

١ - المعتمد في أصول الفقه لأبي الحسن محمد بن علي بن الطيب البصري المعتزلي - طبعة دار الكتب العلمية بيروت - لبنان.

خامساً: مصادر الأعلام.

١ - الأسامي والكنى: تأليف أبي إسحاق أحمد الحاكم الكبير محمد بن محمد بن أحمد مكتبة الغرباء الأثرية ط. (١) ١٩٩٤م.

٢ - أسد الغابة في معرفة الصحابة لعز الدين علي بن محمد الشيباني (ابن الأثير) مطبعة دار الفكر ١٩٨٩م.

٣ - الإصابة في تمييز الصحابة لشهاب الدين أبي الفضل أحمد بن حجر العسقلاني دار إحياء التراث العربي ط. الثالثة.

٤ - الأعلام لأشهر الرجال والنساء لخير الدين الزركلي - دار العلم للملايين - بيروت.

٥ - البداية والنهاية للإمام الحافظ ابن كثير الدمشقي - دار الريان للتراث.

٦ - تاريخ بغداد: تأليف الحافظ أبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي - دار الفكر بيروت - لبنان.

٧ - تذكرة الحافظ لشمس الدين محمد الذهبي - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.

٨ - تهذيب ابن عساكر للإمام علي بن الحسن بن هبة الله الشافعي المعروف بابن عساكر - دار المسيرة بيروت ط. (٢) ١٩٧٩م.

- ٩- تهذيب التهذيب لشهاب الدين أبي الفضل أحمد بن حجر العسقلاني - دار الحجر - بيروت.
- ١٠- تهذيب الكمال في أسماء الرجال لجمال الدين يوسف المزي تحقيقي د. بشار عواد معروف - مؤسسة الرسالة - بيروت.
- ١١- الجواهر المضيئة في طبقات الحنفية تحقيق د. عبد الفتاح الحلو - مؤسسة الرسالة - طبعة هجر ١٩٩٣ م.
- ١٢- سير أعلام النبلاء لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي مؤسسة الرسالة بيروت ط. (٩) ١٩٩٣ م.
- ١٣- شذرات الذهب في أخبار من ذهب لعبد الحي بن العماد الحنبلي - دار الكتب العلمية بيروت.
- ١٤- طبقات الحنابلة لعبد الرحمن بن شهاب الدين بن أحمد البغدادي الدمشقي المعروف بابن رجب - دار المعرفة - بيروت.
- ١٥- طبقات الشافعية الكبرى لتاج الدين أبي نصر عبد الوهاب بن علي السبكي.
- ١٦- الكامل لابن الأثير: تأليف علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني المعروف بابن الأثير - دار صادر - بيروت.
- ١٧- الكنى والأسماء: لمحمد بن أحمد بن حماد الدولابي - دار الكتب العلمية - بيروت ط. الثانية ١٩٨٣ م.
- ١٨- لسان الميزان: تأليف أحمد بن علي بن حجر العسقلاني - دار الفكر - ط. (١) ١٩٨٧ م.

١٩- معجم المؤلفين تأليف عمر رضا كحالة مؤسسة الرسالة بيروت ط.

١٩٩٣ م.

٢٠- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر خلكان تحقيق د. إحسان عباس - دار الكتب العلمية - بيروت.

فهرس المواضيع

الصفحة	الموضوع	م
٥	مقدمة	١
١٥	الفصل الأول : الكفارات	٢
١٧	تعريف الكفارة «لغوي - إصطلاحي»	٣
١٨	دليل مشروعية الكفارة «الأيمان - الظهار - القتل - الحلق - الإفطار»	٤
٢٢	أنواع الكفارات	٥
٢٤	وجوب الكفارة	٦
٢٧	الحكمة من الكفارة	٧
٢٩	الفصل الثاني : موجبات الكفارة	٨
٣١	الظهار: تعريفه، أركانه، تعليقه، متى تجب الكفارة، ما يباح للمظاهر من زوجته، مظاهر المرأة من الرجل	٩
٤٢	الكفارة الواجبة بالظهار	١٠
٤٣	إعتاق رقبة «الشروط الواجب توافرها في الرقبة»	١١
٧٣	الكفارة بالصيام	١٢
٨٢	كفارة الظهار بالإطعام	١٣
٩٦	الأيمان: تعريفها، مشروعيته، أنواعها، حكمها، أركانها، حروف القسم، شروط اليمين	١٤
١٠٦	كفارة اليمين «بالإطعام، بالكسوة، تحرير رقبة بالصيام»	١٥
١٢٤	النذر وكفارته: تعريفه، مشروعيته، حكمه، أركانه، أقسامه، من نذر المشي إلى بيت الله الحرام، كفارته	١٦
١٣٤	الإيلاء: تعريفه، مشروعيته، حكمه، ألفاظه، شروطه، المدة، تعليقه، ممن يصح الإيلاء، ما يصح به الإيلاء، نوع الطلاق الذي يقع به الفیئة، الكفارة	١٧
١٥٠	كفارة إتيان الحائض والنفساء: تعاريف، أقل الحيض وأكثره، أقل النفاس وأكثره، الدماء الفاسدة، ما يباح من الحائض والنفساء، كفارة إتيان الحائض والنفساء	١٨

الصفحة	الموضوع	م
١٥٩	كفارة القتل: أقسامه، ما تجب فيه الكفارة، كفارة القتل الواجبة	١٩
١٦٧	كفارة الإفطار: الكفارة الصغرى، الكفارة الكبرى، ما هي الكفارة الكبرى	٢٠
١٧٤	كفارات محظورات الإحرام: الحلق، اللبس، الطيب، الصيد، النبات، المباشرة، الجماع	٢١
١٩١	كفارات متفرقة	٢٢
١٩٧	الفصل الثالث : كفارات الذنوب بالعبادات والأذكار	٢٣
١٩٩	كفارات: الصوم، رمضان، عرفة	٢٤
٢٠٣	كفارات: الحج والعمرة	٢٥
٢٠٥	كفارات القيام: ليلة القدر، رمضان	٢٦
٢٠٧	كفارات الأذكار	٢٧
٢١٠	الخاتمة	٢٨
٢١٥	فهرس الآيات	٢٩
٢١٧	فهرس الأحاديث	٣٠
٢١٩	فهرس الأعلام	٣١
٢٢٢	فهرس المصادر	٣٢
٢٣١	فهرس المواضيع	٣٣



من أحدث مطبوعات دار الإيمان

مَضَائِدُ الْإِسْنَانِ مِنْ

مَكَائِدِ الشَّيْطَانِ

تَأَلَّفَ الشَّيْخُ الْإِمَامُ

تَقِيُّ الدِّينِ أَبِي إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْعَلَاءِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ
ابْنَ مُحَمَّدَ بْنَ مَفْلَحٍ الْمَقْدِسِيِّ الْجَنْدَبِيِّ

جَمَعَ أَحَادِيثَهُ وَعَلَّقَ عَلَيْهِ

أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقَاطُونِي يَأْسَرَ بْنَ مُحَمَّدَ بْنَ عَمْرِو بْنِ آلِ الْبُرَيْزِ

دار الإيمان

للطبع والنشر والتوزيع
الطبعة ٥٤٥٧٧٦٩ هـ

دار القمّة

لتوزيع الكتاب والشريط التي يري
تليفون: ٥٤٥٧٧٦٩ ت: ٥٤٤٦٤٩٦

من أحدث مطبوعات دار الإيمان

فِقْرَةُ الْمَرْأَةِ الْمُسْلِمَةِ

وَيَلِيهِ

٦٠ سُؤَالَ وَجَوَابٍ فِي أَحْكَامِ الْحَيْضِ

لَفَضِيلَةِ الشَّيْخِ

مُحَمَّدِ بْنِ صَالِحٍ الْعَسِيمِيِّ

رَحِمَهُ اللَّهُ

رَبِيعُ مُحَمَّدٍ الرَّؤُوفُ الرَّزَوِيُّ

دار الإيمان

للطباعة والنشر والتوزيع

الطبعة ٥٤٥٧٧٦٩ هـ

دار الفتوة

لتوزيع الكتاب والشريط والتسجيل

توزيع ٥٤٥٧٧٦٩ هـ : ٥٤٤٦٩٦٦ هـ

من أحدث مطبوعات دار الإيمان

الخصر الشريف

أحكامها ووضوابطها

« بحثٌ مُقدمٌ لنيل رَجَبِ المَاهِشِيرِ فِي الْفَهْمِ الْقَارِ »

تأليف

أسامة محمد محمد الصددوني

دار الإيمان

للطباعة والنشر والتوزيع
مكة المكرمة ٥٤٥٧٧٦٩

دار القصة

لتوزيع الكتاب والشرط التي يري
توزيعه: ٥٤٥٧٧٦٩ مكة ت: ٥٤٤٦٤٩٦

من أحدث مطبوعات دار الإيمان

فَضْلُ الْغَسَنِ الْحَمِيدِ

تعليقات مهمة على كتاب التوحيد

لشيخ الإسلام / محمد بن عبد الوهاب رحمه الله

فضيلة الشيخ الدكتور
ياسر برهاسمي
بغفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين

دار الإيمان
للطباعة والنشر والتوزيع
بمسقط ٥٤٥٧٦٩

دار القمّة
لتنزيل الكتاب والتدريس والتبليغ
بمسقط ٥٤٥٧٦٩ ت ٥٤٦٤٩٦

من أحدث مطبوعات دار الإيمان

صِفَاتُ رَبِّ الْبَرِيَّةِ
عَلَى مَنَهَجِ

الْحَقِيقَةِ السَّلَفِيَّةِ

تأليف الدكتور
عبدِ محمّد بنِ محمّد الصّديقي

دار الإيمان
للطبع والنشر والتوزيع
بمكة المكرمة ٥٤٥٧٦٩

دار الحقيقة
لتنسيق الكتاب والتزيين والتجليد
بمكة المكرمة ٥٤٥٧٦٩ ت: ٥٤٤٦٩٦

من أحدث مطبوعات دار الإيمان

كتاب النوم

تأليف الشيخ
صالح بن فوزان بن عبد الله آل فوزان
غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين

دار الإيمان
للطباعة والنشر والتوزيع
أوسكة بـ ٥٤٥٧٦٩

دار الفحمة
لتوزيع الكتاب والصرف والتسيير
بـ ٥٤٥٧٦٩ ت : ٥٤٦١٩٦